



وبدأ ضرب
المضارين!

12

مجنون يحاور
نفسه

11

التآمر تحت مواجهة
المؤامرة

06

أين الإعلام من لعب
الفاسدين

04

الاستنتاجية

**جنيف: نفي «إرادوي»
أم ضرورة موضوعية؟**

ثمة أطراف متعددة، متباينة على نحو صارخ بالشكل، وليس بالمضمون بالضرورة، تردد وتشيع عبر أدواتها الإعلامية والسياسية، لغاية في نفسها، أن المؤتمر الدولي المهدد لحل الأزمة السورية، المعروف اصطلاحاً بـ«جنيف2»، لن يبصر النور، وأن تطور الأحداث السورية وحتى الإقليمية، تتجاوز.

غير أن نظرة متأنية لدوافع هذه القوى في ذلك، من جهة، ولمسار تطور الأوضاع الدولية والإقليمية، وحتى السورية، من جهة أخرى، يوحي بعكس ذلك تماماً!

الإدارة الأمريكية تماطل وتسوّف بهدف صار معلوماً يبتغي جانبيين، أولهما أحداث مزيد من الاستنزاف، الداخلي السوري الشامل للدولة السورية، أكثر منه للنظام القائم فيها حالياً، وثانيهما محاولة التحكم والتأثير بأكبر قدر ممكن في جدول أعمال وبنية ومسارات ومآلات المؤتمر المذكور، وتحديدًا لجهة تكبير أوزان ممثلها وأدواتها هي، أي غالبية «معارضات الخارج» وأغلبتها الإقليمية والدولية، في الطرف الآخر من الحوار أو «التفاوض» المنتظر.

بدورها توجد قوى داخل النظام، وفي بنية الدولة والمجتمع، التي يختزلها مصطلح «قوى الفساد الكبير» بشقيها، التقليدي والمستجد على ضفاف الأزمة، تريبه، إما لقصور في الإدراك، أو باجتراف متعمد للوحة العامة، فقط تهيئةً لمنظومات نهجها وفسادها على حساب استمرار نزيف الدم المدني والعسكري، أن توهم الداخل السوري، وتحديدًا صفوف «الموالاة» وبقية السوريين الخارجين عن الاصطفاف الحاد المفتعل: «مع أو ضد»، بأن مسار العمليات العسكرية للجيش العربي السوري وحده كفيل بحسم «المعركة الوطنية»، وأنه مع بروز سطوة وإجرام «النصرة» و«داعش» ومشنقاتها من الغرباء والأجانب، وضعف ما تعرف بفصائل «الجيش الحر»، وتبديد صفوف «الحركة الشعبية السلمية»، وتحديدًا من يوجد في تلك الفصائل والحركة من سوريين أبدوا رغبتهم بالحوار، فمع من سيجري الحوار في جنيف؟

كما يوجد بين هذا وذاك طيف من قوى سياسية وشخصيات «موالية» أو «معارضة» أو «مستقلة»، يضع في زحمة الأمور والتفاصيل، ويدلو هو الآخر بدلوه في اليأس أو التينيس من انعقاد المؤتمر. إلا أن الوقائع تشير إلى أنه، مع تضييع السوريين لمختلف الفرص المتلاحقة لإدارة حوارهم الوطني الخاص والمستقل نسبيًا وصياغة مخرجهم السياسي الآمن، فقد تولى الروس والأمريكيين ملف «إنهاء» الأزمة، كل من موقعه ومصالحه ووزنه، ولكن من ضمن ملفات إقليمية ودولية أخرى يملئها التوازن الدولي الناشئ استناداً إلى الأزمة الرأسمالية الأمريكية تحديداً، وهذا يشمل مثلاً الدرع الصاروخي الأمريكي، والملفين النوويين الكوري والإيراني، والقضية الفلسطينية، وتطورات الأوضاع في الدول العربية والمنطقة، واتفاقيات النفط والغاز، الخ. وبهذا المعنى فإن الحوار أو التفاوض الروسي الأمريكي قد بدأ فعلياً منذ لقاء لافروف - كيري في أيار الماضي، وكانت أحدث جولاته لقاء واشنطن الأخير الذي ضم لأول مرة وزراء الخارجية والدفاع الروس والأمريكيين، ما يدل على وصول «التفاوض» المذكور إلى مستو جديد، يتضمن سورية و«ملفها» حكماً، ولا يلغي ذلك التباين الإعلامي بين الطرفين بخصوص مواعيد انعقاد «جنيف2» حول سورية كحالة خاصة، والذي يندرج في إطار شد الحبال المذكور أعلاه، مما يعني أن الاتفاق على المؤتمر كإطار هو منجز لتبقى معركة جميع الوطنيين السوريين، أي كانت مواقعهم، هي التركيز على مهام ذلك المؤتمر، وتحديد سقف التطلعات منه دون إيهاً آخر، وهو إطلاق «العملية السياسية» بمعنى «وقف إطلاق النار» وتثبيتته لحق دماء السوريين، وطرد الجماعات التكفيرية الإرهابية الوافدة على سورية ونسجها الوطني، وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية الموسعة التي ينبغي أن تتولى استكمال خطوات الحل السياسي وضمان سيادة سورية ووحدة شعبها وأراضيها واستقلالها الشامل وحرية أبنائها بلقمتهم وكلمتهم، أي النزول عند الرغبات الموضوعية للسواد الأعظم من أبناء الشعب السوري.



شمال شرق سورية

نزوح سوري آخر.. وجه آخر للأزمة

«أكبر من جريدة»..

«وجع
هي ورق»

الوجه الحقيقي لسورية، ليس هو ذلك الذي تحاول بعض النخب وبعض القنوات الإعلامية تقديمه وتسويقه، فإذا كانت هناك طوائف ومذاهب في سورية، فلا طائفية ولا مذهبية في ثقافة الشعب السوري وتراثه، وإذا كان هناك تعدد قومي، فذلك لا يفي وحدة المصير والتاريخ المشترك وحتى الثقافة المشتركة. وإن ترويح الصراع على أساس طائفي أو عرقي ليس إلا صنعة بعض النخب المرتبهة، وتحديدًا أولئك الذين يحاولون «الاستثمار» في الأزمة للوصول إلى أهدافهم، وإطالة أمد مصالحهم الضيقة.

إن الانتكاء على التنوع الديمغرافي في سورية وتوظيفه في الصراع الدائر، ليس إلا دليلاً على إفلاس سياسي وأخلاقي وعجز تام عن خوض صراع حقيقي مبرر ومشروع وبأدوات حضارية، حول حاضر البلاد ومستقبلها.

تتابع «قاسيون» مسيرتها الصاعدة المتطورة، فتشق طريقها اليوم صحيفة موزعة في المكتبات والأكشاك في معظم ساحات الوطن، حاملة بإخلاص رسالتها «كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار»، طامحة أن تكون قولاً وفعلاً، لسان حال الإرادة الشعبية المناضلة من أجل مجتمع حر سعيد، وغد أفضل.

تنزل «قاسيون» إلى الأسواق لتكون بأبدي أعداد أوسع وأوسع من أبناء شعبنا العظيم.. وهي مهمة جليلة تنبئها الصحيفة منذ إعادة إطلاقها قبل أكثر من عقد، ناطقة باسم الشبيوعيين السوريين، مدافعة عن الوطن ولقمة الشعب.

«قاسيون» - الأكبر من جريدة، حسب وصف بعض من تابعوها - يحدها أمل كبير ورغبة جادة في أن تكون صحيفتكم، فاتحة صدرها لآرائكم وملاحظاتكم ومقترحاتكم.



تسريح العمال تعسفياً أصبح «موضة»!

يتعرض عمال القطاع الخاص عموماً، والقطاع السياحي خصوصاً من معاناة حقيقية من قانون العمل رقم 17/ لعام 2010، الذي من المفترض تعديل العديد من موادّه التي أضرت في حقوقهم ومكتسباتهم، ولاسيما المواد التي أجازت التسريح والنقل والمحكمة العمالية، والتي نالت معظم النقاشات في المؤتمرات النقابية.

■ ياسر حاج حسين

بالمطلق إلى تبليغ العامل بأي صحيفة طالما أن مكان إقامته معروف وواضح وثابت في ملفه الوظيفي من خلال تصريح خطي مقدم من قبله لهذه الناحية عند التعيين، وإن أي تبليغ للعامل خلافاً لمكان الإقامة المصرح لا يعتد به، ولكن ظروف الأزمة الحالية واجتهاد المستشارين والمحامين وجهابذة القانون ومديريات العمل كما يقول رئيس نقابة عمال السياحة جمال المؤذن أدت إلى التوصل لابتداء هذه الطريقة مستغلين وجود أماكن ساخنة يتعذر فيها التبليغ هذا إذا ما سلمنا جدلاً بأن العامل المنذر كان أساساً متغيباً عن عمله دون سبب أو عذر مشروع، فكيف إذا كان الأساس مسرّحاً وموقوفاً عن العمل، ومكان عمله مغلق بشكل غير قانوني وبعلم الجهات المختصة؟!.

إن اتحاد عمال دمشق ونتيجة لخطورة هذه التصرفات وأضرارها التي تنعكس على حقوق وتعيضات وأجور عمال القطاع الخاص التي يتم الالتفات عليها، وبعلم وتوافق من الجهات المنوط بها حمايتها، مطالب بمعالجة هذه المخالفات مع الجهات المعنية، وقيادة الاتحاد العام لتوضيح الصورة الحقيقية لهذه التصرفات، والتي أضحت تتكرر يومياً على حساب لقمة العامل.

أرباب العمل في القطاع الخاص يستخدمون «شماعة الأزمة» لطردهم العمال

لقد قام أصحاب بعض المنشآت بإغلاقها دون موافقة أصولية من الجهات المعنية بسبب الأزمة وصرف عمالها وتسريحهم خلافاً للأصول والقانون ومن خلال ابتكار أسلوب جديد بالتعاون مع وكلائهم ومستشاريهم القانونيين، تارة بارجاع السبب للأوضاع الأمنية وعدم إمكانية الوصول لأماكن العمل، وتارة أخرى وبشكل مغاير تماماً للسبب الأول من خلال توجيه إنذارات عدلية للعمال المسرّحين أو المفصولين والموقوفين عن العمل من قبلهم يدعوهم فيها إلى العودة للعمل بذريعة أنهم متغيبون عن العمل من تلقاء أنفسهم.

إن استغلال الأزمة الحالية أصبحت شماعة لأصحاب العمل، وذلك بتهربهم من تطبيق الأصول والقانون في دعوة أي عامل متغيب عن عمله للعودة للعمل، حيث يتجاهل أصحاب العمل ووكلائهم هذه الأصول، ويلتفون على القانون بذريعة أن العمال المتغيبين عن العمل مجهولو الإقامة أو يقطنون في أماكن ساخنة، مايتعذر إبلاغهم، الغريب أنه ولدى الرجوع إلى أحكام القانون والأصول المتبعة في مثل هذه الحالات وغيرها نجد أنها لا تشير

بصراحة



■ محمد عادل اللحام

مهمة النقابات تدوير عجلة الإنتاج

لعبت السياسات الليبرالية الاقتصادية دوراً مهماً في إعاقة تطور القطاع الصناعي وفي تقليص دوره الاقتصادي والاجتماعي الذي كان مهماً في كسر الحصار الذي فرض على شعبنا من خلال مؤسسات القطاع العام الخدمية والإنتاجية، خاصة في القطاع الإنتاجي الذي منعت عنه المواد الأولية وقطع التبدل للالات الإنتاجية المختلفة التي مصدرها الغرب بشكل أساسي مع اختلاف الظروف بين المرحلتين، فقد تعرض القطاع الإنتاجي لاعتداء مزدوج مرةً بسبب السياسات السابقة، وأخرى بسبب التدمير في المنشآت الصناعية مما عطل العملية الإنتاجية وأخرجها من الحسابات الاقتصادية، حيث الخسائر كبيرة قدرها وزير الصناعة بـ «60 مليار ليرة سورية» موزعة على القطاعات الإنتاجية المختلفة، ولكن السؤال: ما العمل لإعادة ترتيب المنشآت الصناعية والإنتاجية من أجل إعادة تدوير عجلة الإنتاج على أساس الظروف الراهن وعلى أساس الأزمة قد تطول؟

إن الإجابة على هذا السؤال ستفتح الباب على أسئلة أخرى أهمها، عن خطة الحكومة وإستراتيجيتها تجاه القطاع الإنتاجي «الصناعي الزراعي» الذي هو الحجر الأساسي في كسر الحصار بمختلف أشكاله وألوانه، والجهات الفارضة له داخلياً وخارجياً بالإضافة لدوره في زيادة الإنتاج السليبي الوطني الذي سيلبي الحاجات الضرورية لشعبنا المعاني الأساسي من ويلات الأزمة الطاحنة له اقتصادياً، وأميناً.

الأسئلة الأخرى ذات الصلة عن موقع الحركة النقابية، ودورها خلال الأزمة في تقديم رؤية، وخطة عمل شاملتين عن الطريقة العملية والفاعلة من أجل إعادة ترتيب واقع الصناعات المختلفة، وهذا يعني أن تمارس النقابات ضغطها الحقيقي على أصحاب القرار من أجل إعادة ترتيب، وتوضيب القطاعات الإنتاجية على أساس أن الوطن يعيش حالة حرب، وبالتالي لا بد أن الترتيبات والإجراءات المفترض إجراؤها بخصوص القطاعات الإنتاجية تكون في تأمين قضيتين.. الأولى متطلبات الحرب، وضوء الجيش في مواجهة القوى التكفيرية وقوى الفساد الكبير، والثانية تأمين متطلبات المعيشة الضرورية للشعب السوري، خاصة الفقراء منه وهم أغلبية الشعب السوري، وهم من يدفع فاتورة الأزمة الوطنية أميناً ومعاشياً.

إن أمام الحركة النقابية مسؤولية خاصة تجاه الدفاع عن القطاع العام بشكل عام، والقطاع الإنتاجي الصناعي والزراعي بشكل خاص، والدفاع عن حقوق ومصالح العمال الذين خسروا قسماً هاماً منها بسبب الأزمة، المطلوب مواجهة من يعرقل ويدفع أن تبقى الأمور على حالها كما جرى مع الكثير من المعامل ذات الأهمية الخاصة كمعامل الأدوية، وغيرها. أيها العمال هذه معاملنا.. مستقبل أطفالنا.. وتطور بلادنا فلننر عجلة إنتاجها.

مدجنة الخابور.. تارة زراعية وتارة صناعية!



■ مراسل فاسيون - اللاذقية

عندما تم ترخيص المنشأة من مالكيها القديم تم توصيفها على أنها زراعية. بالرغم من أنه ينطبق عليها التوصيف الصناعي للأسباب الوارد ذكرها أعلاه. ثم يقوم هذا «الجهبذ» بتحويل الترخيص إلى صناعي من أجل الحصول على قرض بقيمة 10 مليون ليرة - وهذا في الثمانينيات والتي تعادل حالياً مليارات-، وفي عام 2003 قام المالك الجديد بتغيير توصيف المنشأة من صناعية إلى زراعية، بغية الاستفادة من المزايا العديدة المتعلقة بالضرائب والكهرباء والوقود بأسعار مخفضة. وبالتالي فإن عملية التوصيف تتبع لمزاج المالك وأهوائه ومصالحه؛ تارة زراعية وتارة صناعية، أيهما تحقق له المصلحة الأكبر.

غياب معايير الصحة والسلامة المهنية والبيئية
فقد أثبتت التحاليل لمياه نهر الكبير الشمالي بأنها ملوثة بمواد جرثومية غير قابلة للانحلال عبر الزمن بسبب هذه المدجنة. وتتصف بأنها تراكمية تدخل إلى جسم الإنسان وتسبب السرطانات عند وصولها إلى حد معين، حسب ما ذكره د. منير ربا، الموظف في مديرية الصحة باللاذقية، حيث قال بأن «دائرة نصف قطرها 5 كم معرضة للإصابة بالأمراض السرطانية جراء بقاء هذه المنشأة على وضعها الراهن دون الالتزام بمعايير الصحة

والسلامة المهنية والبيئية. والسؤال: لماذا لا يتم إلزامه بإحراق روث الدجاج في الحراق الموجود في المنشأة؟، وإذا كانت حجته بأن هذه العملية مكلفة، لماذا لا يتم إلزامه ببناء بركة إسمنتية لتجميع الروث فيها قبل نقلها وبيعها؟».

وضع العمال في المنشأة

يعمل في مدجنة الخابورية 13 عامل، ثلاثة منهم فقط مسجلون بالتأمينات الاجتماعية والباقي غير مسجلين. متوسط الأجر الشهري للعامل حوالي 7000 ليرة سورية. وفي ظل هذا الوضع يطالب عمال مدجنة

الخابورية الجهات المعنية بمراقبة عمل المنشأة ومتابعة تسوية أوضاعهم وفقاً للقوانين وأنظمة النافذة بما يلي:
- اشتراك العمال بالتأمينات الاجتماعية، وإجراء تفتيش شهري على المنشأة من قبل الجهات المختصة للتأكد من تسجيل العمال الجدد.
- زيادة أجور العمال بشكل دوري كل سنتين.
- اعتماد الحد الأدنى للأجور والبالغ «(9765) ل.س لعام 2011.
- إلزام إدارة المنشأة بتطبيق معايير الصحة والسلامة المهنية والبيئية.
- شمول العمال بالضمان الصحي.

من جديد.. حراس آبار المياه في السويداء

مأساة حراس آبار المياه مستمرة في السويداء، إذ لم يكشف عن مصير العمال الخمسة الذين خطفوا منذ شهرين وحتى اليوم، تستمر معاناة هؤلاء العمال، حراس آبار مياه الشرب في قرية النعلة بمحافظة السويداء البالغ عددهم 64 حارساً موزعين على 21 بئراً وفق وريديات عمل بمعدل يوم دوام مقابل يومين راحة، تتواجد تلك الآبار في منطقة معزولة عن باقي القرية ومفتوحة عبر المزارع والأراضي الزراعية على قرى مجاورة من محافظة درعا انطلق منها المسلحون في المرات الماضية عندما تمت عمليات الخطف السابقة.



■ وأهل منذر

المجموعة السكانية الأقرب إلى تلك الآبار هي مجموعات من البدو الرحل، نصبت خيامها بالقرب من مصدر المياه والكهرباء هناك، ولطالما كان هناك صدامات بين البدو ومؤسسة المياه والكهرباء وغيرها من المؤسسات الخدمية التي لم تحل عبر سنوات طويلة المشاكل الخدمية هناك، وبالمقابل كان هناك العديد من حالات الاعتداء على الآبار وشبكة الكهرباء لاستجرائها بشكل غير قانوني، واليوم تستمر هذه المشاكل وتتعدّد مع تعقيد الأزمات على المستوى الوطني العام، فمهمة الحراس منع التجاوزات والاستجرائ غير القانوني من تلك الآبار ومجموعات البدو بحاجة للخدمات والخدمات غير متوفرة، بالتالي ستصبح المواجهة بين طرفين لا علاقة بينهما ولكن تقصير الجهات المعنية هو من يخلق هذا الصدام المستمر، وقد وصل الأمر إلى حد أن المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي في السويداء ألغت حنفيات الماء التي يشرب

منها الحراس لمنع احتمال استخدامها لسحب مياه البئر، ويعلق الحراس هناك بسخرية مؤلمة: «تخيل أن أمامنا بئر ماء كامل، ونحن حراسه، ولكننا مجبرون على إحضار عبوات المياه معنا من بيوتنا...» «السكافي حافي والخياط عريان...». يزداد الخطر على الحراس بوجود بؤرة توتر أمني قريبة في القرى المجاورة من محافظة درعا، ولا يوجد إلا بعض عناصر من اللجان الشعبية المعينة أمنياً وهم عاجزون عن تغطية كامل منطقة الآبار، ويضاف إلى هذه العناصر تتعامل مع الحراس ومع البدو كأنها الأمر النهائي هناك، وتصدر عنها تصرفات تنم عن عدم فهم لحساسية الوضع وخطورته، فمنذ أيام قام أحد عناصر تلك اللجان باعتقال شاب من مجموعات البدو وحجزه في مخفر قريب بتهمة تهديد أحد الحراس بالقتل، وبقي الشاب محتجزاً عدة ساعات حتى وصول الحارس المعني والذي نفى بدوره وجود هكذا تهديد، وتؤكد أنه من غير المنطقي ولا المقبول استمرار اعتقال أحد ما

على أساس افتراض وهمي ثم نقول له عذراً كنا مخطئين، بما يحمل ذلك من حتمية تراكم الكره والحدق تجاه جهاز الدولة عموماً وحراس الآبار خصوصاً، وما يعنيه من مخاطر إضافية على حياة هؤلاء الحراس الذين يعانون من إهمال وضعهم ومطالبهم رغم وجود كل المؤشرات على تلك المخاطر، وحدثت عمليات خطف ضدهم. الطبقة العاملة التي تدفع الأثمان مقابل كل الأطراف من أجورها الهزيلة البائسة، ولا وجود لقوانين تحمي العمال وتدافع عن حقوقهم ومصالحهم الحقيقية، وغياب الأمان الوظيفي وانتشار البطالة والخطف وتدمير المعامل والمنشآت، وتستمر القائمة الطويلة التي تلاحق عمالنا في كل لحظة من حياتهم، ونحن في حزب الإرادة الشعبية في السويداء نضم صوتنا للعمال حراس آبار المياه ونؤكد على ضرورة التعاطي السريع مع مطالبهم ومعالجة كل التفاصيل التي تهدد حياتهم جدياً وبالتالي حياة واستقرار العائلات التي تعال من رواتبهم المتأكلة أصلاً.

المحالون على المعاش يطالبون بصرف إجازاتهم

تقدم المحالون على المعاش بحقول النفط بالميلان يطلب صرف مستحقاتهم من رصيد ما يستحقونه بما يسمى «مستحقات الوزير» الخاصة به مبدع إحتلتهم للمعاش أسوة بباقي زملائهم الذين نالوا مستحقاتهم بعد أسابيع من إحتلتهم.

■ حميد حمدان - الرميلان

العمال المحالون تمنوا في رسالتهم لـ«فاسيون»: أن لا يضيع حقهم، ويتأخر الصرف أكثر بعد مرور سبعة أشهر على رفع طلباتهم، وأن لا تصل بهم الأمور إلى رفع دعاوى قضائية لصرف المستحقات، خاصة وأنهم لا يريدون سوى الحصول على حقوقهم في رصيد ما يستحقونه أسوة بباقي زملاء، وبباقي الشركات الأخرى في المحافظات الأخرى.

والسؤال هو: هل سيستجيب وزير النفط لهذا المطب، ويصدر قراراته وينصف العمال بعد أن عانوا من غلاء المعيشة خاصة وأن لديهم أولاد في المدارس والكلية، وزادت تكاليف الحياة؟!.

وحسب المعلومات التي حصلت عليها «فاسيون» فإن ما يقارب 80 عاملاً من المحالين إلى المعاش بحقول النفط، ومنذ نحو سبعة أشهر بانتظار نيل تلك المستحقات بسبب عدم تمكنهم من إقناع الإدارة بصرف مستحقاتهم المالية بعد إحتلتهم للمعاش.

وأكد إداري سابق كان يعمل في حقول النفط في تصريح لـ«فاسيون»: أنه وعلى الرغم من توقف العمل في معظم المحطات التابعة للحقل نتيجة الأوضاع الأمنية الصعبة والحصار والعقوبات المطبقة على النفط السوري، فإن مديرية الحقول لديها الإمكانيات في انتظام توريد حصة العاملين وحصلتها إلى صناديق الرعاية والتكافل والمعاش.

وأضاف الإداري الذي فضل عدم ذكر اسمه: أن التقارير الصادرة عن الحقول تؤكد إمكانية صرف مستحقات جميع المحالين على المعاش دون أن يؤثر ذلك على حقوق باقي المساهمين بالصندوق إلا أن بعض المسؤولين الماليين يماطلون في عدم الصرف دون تبيان أسباب التأخير رغم حاجة العمال لكل قرش في الظروف الحالية.

«فاسيون» تضم صوتها للعمال، وتطالب إدارة الحقول بصرف مستحقاتهم دون إبطاء نظراً لصعوبة الحالة المعيشية التي تعيشها المحافظة بعد أن ساءت أوضاعها أمنياً كباقي المحافظات في الآونة الأخيرة، ولأن كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار!!.



من الأرشيف العمالي

نهاية النفق المسدود

■ أبو فهد

دعونا نفكر بصوت عال، ونضع النقاط على الحروف انطلاقاً من مصلحتنا الوطنية، وهذا يتطلب أولاً أن نضع اصبعنا على الجرح مباشرة، وبغض النظر عن أي استياء عند هذا الشخص أو ذلك.

فعبثاً نتحدث عن محاربة الفساد، فالفساد هنا ليس سبباً بل نتيجة لتردي الوضع الاقتصادي، فإقتصادنا يعاني من النهب العشوائي والنهب المنظم، والذي يرتبط بشكل مباشر بالسياسات الاقتصادية المتبعة والتي سمحت بقوينة النهب من خلال السماح وغض النظر عن العمولات التي تحصل نتيجة إبرام العقود الخارجية والعلاقات الاقتصادية غير المتوازنة والتي تشجع على مثل هذا السلوك للحصول على عقود عمل أو تسويق منتجاتها عبر صفقات غير مبررة لبضائع لسنا بحاجة إليها وتساهم في منافسة إنتاجنا، كاستيراد الزيوت المهدرجة من تركيا على الرغم من وجود الزيوت السورية وبنوعيات جيدة، مما ساهم في تراكم المخازين من هذه المادة وسبب خسارة كبرى للمنتج السوري، وربح موقع العقد بشكل مباشر على حساب المصلحة الوطنية إداً النقطة الأولى في معالجة الوضع الاقتصادي هي محاربة النهب المنظم والمتمركز في مفاصل الإدارة الاقتصادية في البلاد، وهناك نقطة أخرى نرى أنه من الهام التوقف عندها حيث ساهمت في ضياع مليارات لليرات السورية التي صرفت بشكل قروض من المصرف الصناعي على مشاريع وهمية لا وجود لها على أرض الواقع، مما أضعف فرصة استثمار هذه المليارات في دعم الاقتصاد الوطني، فهل نستطيع أن نتساءل: كيف منحت هذه القروض؟ ومن المسؤول المباشر عن فقدان هذه المليارات؟ إن من المستغرب حتى الآن أنه لم يحاسب المسؤولون المباشرين عن عملية النهب المنظم المسيبون الحقيقيون لتردي أوضاعنا الاقتصادية ومحاربة الفساد بقيت شعاراً! فهل هؤلاء العابثون باقتصادنا الوطني هم فوق القانون ويتصرفون بمقررات البلاد وكأنها إقطاعية لهم.

إن الوصول لنهاية النفق المظلم لا يتم بالحديث عن الإصلاح الاقتصادي لأن مواجهة النهب المنظم تتطلب بالدرجة الأولى تفعيل الرقابة الشعبية واستقلالية القضاء ونزاهته، وتفعيل دور السلطة التشريعية لممارسة دورها الرقابي على السلطة التنفيذية، فلا يجوز الخلط بين السلطات ولا يجوز للسلطة التنفيذية أن تكون أعلى من السلطة القضائية والتشريعية. كما أن للحركة النقابية دوراً هاماً في مواجهة النهب المنظم من خلال تفعيل دورها بممارسة الرقابة الشعبية والدفاع عن الإنتاج الوطني وعن حقوق العمال، لأن دور الحركة النقابية ليس كما يظن البعض أن يبرر ويمرر السياسات الاقتصادية غير المنسجمة مع المصلحة الوطنية عبر التستر على سلبات السياسة الاقتصادية منطلقين من أننا نحن والحكومة فريق واحد مما أثر سلباً على العلاقة بين القيادة النقابية وقاعدتها ولهذا نحن نطالب بتفعيل دور حركتنا النقابية، وهذا يتطلب اعتمادها أكثر فأكثر على القاعدة العمالية، وعلى تفعيل دور الطبقة العاملة لمواجهة الأخطار التي قد تواجهها نتيجة للسياسات الاقتصادية التي تؤدي وبأشكال مختلفة إلى الانتقاص من حقوق عمالنا ومكتسباتهم.

نظم المجلس الوطني للإعلام يوم الأحد 4-8-2013 وفي أول نشاطاته ندوة بعنوان «السياسات الاقتصادية ودور الإعلام في الأزمة السورية»، وحاضر فيها د. قدري جميل النائب الاقتصادي وأمين حزب الإرادة الشعبية، وذلك بمبنى دار البعث بدمشق بحضور عدد من أعضاء المجلس وعدد من الاقتصاديين والمهتمين بالشأن الاقتصادي والإعلاميين وممثلي وسائل الإعلام المعتمدين بدمشق. وعلى مدار ثلاث ساعات شكلت مدة المداخلات الرئيسية ومناقشاتها، عرض د. جميل مادة نقاش واسعة، نمر في هذه التغطية على محاورها الأساسية، ويمكن للمهتمين قراءة النص الكامل للندوة، أو متابعتها صوتاً وصورة على الموقع الإلكتروني لجريدة فاسيون kassioun.org، وفيما يلي مقاطع من فعاليات الندوة.



د. قدري جميل:

أين الإعلام من لعب الفاسدين على الشطرنج السوري؟



يتحدث العنوان عن سياسات اقتصادية، ولكن صريحين لا يوجد سياسات اقتصادية، فالبيان الحكومي يتحدث عن إجراءات عاجلة. والحكومة عندما تقدمت ببيانها لمجلس الشعب لم تقل عنها سياسات، وقد كان ذلك مقصوداً لأسباب عديدة، أهمها هو أن الوضع قبل ستة عندما تشكلت الحكومة كان يتطلب فعلاً إدارة أزمة، وحجم الخلاف بين أعضاء الحكومة على السياسات متوسطة وبعيدة المدى كان كبيراً لدرجة أنه لم يكن التفاهم حولها ممكناً..

مخاض وذاكرتان

نحن بحالة مخاض ولدينا ذاكرتان، ذاكرة السبعينيات والثمانينيات عندما كان دور الدولة مركزياً وقوياً، وذاكرة العقد الأول من القرن الواحد والعشرين التي سادت فيها الليبرالية الاقتصادية المتوحشة والتي أودت بالبلاد إلى الأزمة، وبين هاتين الذاكرتين يجري النزاع، فهناك من يدفع باتجاه الثمانينيات وآخرون يدفعون باتجاه سنوات العقد الأخير، الليبرالية.

حل الأزمة.. حكومة من مستوى آخر!

أعود للقول هذه الحكومة لإدارة أزمة، بينما حل الأزمة يحتاج لشروط أخرى، ويحتاج لتفاهم آخر، ويحتاج لمستوى معالجة آخر، وهذا يأتي بأحد طريقتين، إما المعرفة المسبقة أو أن تفرض التجربة على الجميع اتجاه معيناً للحل، وهذا ممكن الحدوث كما يحدث الآن، فالحياة تفضي أحياناً إلى حلول وحيدة، وإن لم نسر على هذه الحلول فالحياة ستعاقبنا.

ومثال ذلك قضية «شركات الصرافة»، فأنا ظلت أتحدث منذ أشهر أنه في ظروف الحرب من الأفضل الاستغناء عن دور الصرافين، لكن أصحاب اللوثة الليبرالية في جهاز الدولة يعتبرون ذلك عيباً فقد نوصف بأننا «غير حضاريين»، رغم أنني تحدثت فقط عن شركات الصرافة. وما حصل عملياً أن عمل الصيرافة استمر إلى أن أفضت الأمور مع استمرار الوقت إلى ضرورة الحد من عملهم، وأن نعود لاتخاذ إجراءات قاسية ضدهم، فالحياة أجبرتنا وليس الإيديولوجيا.

إذا حتى تكون الأمور واضحة فنحن في «الجبهة الشعبية للتغيير والنزاع» قوى معارضة ودخلنا على أساس بيان، وقد أصبحنا قبل الدخول إلى الحكومة على النقاش على البرنامج وليس على المواقع، وقلنا للمسؤولين عن تشكيل الحكومة في حينه إننا إذا اتفقنا على البرنامج فسننطق على المواقع بثلاث ثوان، بينما الدارج هو الحديث عن المواقع. وأخذ النقاش حول البرنامج الحكومي

أسبوعاً بكامله، وهذا ليس سيئاً، واتفقنا على برنامج الحد الأدنى من التوافق، لذلك لم يكن حينها توافقاً على سياسات طويلة ومتوسطة، ولكن السؤال الهام والمطروح اليوم: هل نحن صرنا بحاجة إلى سياسات طويلة ومتوسطة الأجل؟

وهنا أقول إن البيان الحكومي أصبح بحاجة إلى تجديده، فالبيان الحكومي استمر لسنة وقد أدى غرضه وقد استفد نفسه، والمطلوب الآن الانطلاق للامام وتطويره ووضع مهام جديدة. أنا لا أقول إن البيان الحكومي كان خاطئاً، فالبيان الحكومي كان صحيحاً في لحظته التاريخية، ولكن فيما لو طال هذا البيان أكثر من هذه المدة فلن يعود قادراً على تادية مهامه. وهنا أوضح هذه القضية أمام القاعة، إن السياسات تعني إستراتيجية أي أهداف متوسطة وبعيدة المدى وهذا غير موجود بالتاريخ السوري، ولم يكن هذا يحدث، ولكن حدة الأزمة وعمقها أجبر الجميع على الذهاب بهذا المنحى، ومن الآن فصاعداً، ودون إيجاد حلول إستراتيجية للأزمة، لن نتكمن من إدارتها.

الحرب الكونية على سورية.. اقتصادية أيضاً!

هناك فكرة يجب التأكيد عليها كي تكون منسجمة مع أنفسنا كالاقتصاديين وإعلاميين، هل يعقل أن نقول إن البلاد تتعرض لحرب كونية سياسياً وعسكرياً، وهذه فكرة أنا أوافق عليها، ولا نتعرض لحرب كونية اقتصادياً؟!

وهكذا يتم ارتكاب ثلاثة أخطاء:

1- أول خطأ هو فصل العامل السياسي والأمني والعسكري عن العامل الاقتصادي رغم أنها منظومة واحدة متفاعلة مع بعضها البعض.

2- الخطأ الثاني هو قيام البعض تحميل شخص أو وزارة واحدة مسؤولية حكومة بأكملها، وهنا أوضح أننا في الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير لدينا 2% فقط من مقاعد البرلمان وهذه كانت ثقة الناخبين بنا وتمثلنا بالحكومة على هذا الأساس، لذلك نحن أقلية، بينما الحزب الحاكم اليوم هو حزب الأكثرية، بالتالي هناك قرارات تجري بالتوافق ويصوت عليها بالإجماع،

ونحن نوافق عليها إذا حدث توافق، ولكن هناك قرارات تؤخذ بالأكثرية. 3- الخطأ الثالث هو الشخصية وهي الحيلة نفسها التي ينصبها الغرب لنا كل مرة، فأحد أدوات الأزمة السورية، كما الليبية والعراقية كانت «الشخصية» لأجل «الشبيطة»، فالشخصية تسهل الشبيطة، والشبيطة تسهل خلق عدو وهمي، والعدو الوهمي يسهل الحشد والتعبئة، وموضوعياً بالتاريخ لا يمكن أن يقال إن فرداً «بيطالع الزير من البير»، ففي التاريخ يوجد الفرد القادر على حل كبرى المشاكل فقط بقدر ما يكون هذا الفرد معبراً عن المجموع، أي أن وعي المجموع ومستواه المعرفي ودرجة نضجه وكفاحيته هو الذي يحدد دور الفرد.

أكد أنا لا أكثر بثبوت سعر الصرف حيث تكون المواد التموينية مؤمنة، وحين يكون تدخل الدولة عبر منافذها كاملاً وفعالاً

نسب المسؤولية

إذا العامل الاقتصادي له علاقة جذرية بالعوامل الأخرى، أنا أرى أن المشكلة الاقتصادية لها ثلاثة أسباب نسبة أثر كل واحد منها الثلث في الأزمة، للحصار، والوضع الأمني، والإدارة الحكومية لها الثلث الثالث، وهكذا نكون موضوعيين وشرفاء بطرح المشكلة..

وأريد أن أذكر أمثلة عينية حتى تروا أن التعميمات النظرية التي ذكرتها هي أمر واقع، ولم تأت من فراغ، فمثلاً:

تناقشنا كثيراً في الدوائر الحكومية حول قانون العقوبات التموينية أي قانون «التبوير والتسعير»، هل تعلمون أنني كوزير تجارة داخلية لا يحق لي أن أعاقب أحداً وفقاً لقانون التبوير القائم، فالقضاء يبرئ أي تاجر منهم طالما لا يوجد تسعير للمواد ولا يوجد إلزام بالتسعير، فقد أغينا سابقاً كل التشريعات المتعلقة التي كانت تضبط التسعير، وأصبح من الناحية التشريعية والقضائية ممنوعاً أن تحاسب أي تاجر على مخالفته، ولا تستطيع محاسبته قضائياً لأن السعر يحدد على أساس فاتورة التاجر التي يضاف إليها الربح، وأنتم تعرفون كيف يتم وضع هذه الفواتير، وحتى لو خالف التاجر التسعيرة الفعلية فالتاجر لن يخاف فهو يدفع غرامة فقط.



**قوى الفساد ترتعد
وتصطك ركبها وهي
تحاول اليوم أن تمارس
لعبة «التبني» اللعبة
التي تحول الأبيض
أسود، والأسود أبيض**

قسم من مداخلات السادة الحضور والرد

■ نزار اسكيف، نقيب المحامين:

أريد أن أسأل أين كانت قدرة التنبؤ بما يجري الآن لدى القادة السياسيين والاقتصاديين قبل الأزمة، ومن جهة ثانية فأنا أرى أن الدولة هي عقد اجتماعي قبل أن تكون فرقاً وتيارات وعلى هذا الأساس هل أصبحت هذه الحكومة هي الحامل الوحيد لكل الأمور السياسية والاقتصادية والاجتماعية؟ وهل هي فعلاً المسؤولة عن كل الإشكاليات التي تجري؟ إن هنالك سياسة خطيرة هي سياسة «تبييض» الأشخاص الفاسدين، فكيف تعاملت الحكومة مع هذه السياسة؟

■ أيمن فحاف، مدير موقع «سريان ديز»:

لدي سؤال حول المرسوم الذي صدر اليوم من سيادة الرئيس حول منع الدفع بالعملة الصعبة، فهل يعتبر هذا إجراء مؤقتاً أم عملية استراتيجية، وماذا يعني في جوهره، فمثلاً أنا أحمل الآن في جيبتي حوالي ألف دولار فهل يعني ذلك أنه من حق الجهات المختصة القبض علي؟

■ مداخلة من مراسلة التلفزيون العربي السوري:

ماذا عن تداخل أعمال ومهام النائب الاقتصادي، بين الدور السياسي في كل من حزب الإرادة الشعبية والجهة الشعبية للتغيير والتحرير بالإضافة إلى مهمة النائب الاقتصادي ووزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، ومدى تعطيل ذلك لمهامه الاقتصادية؟

■ د.ناديا خوست، عضو المجلس الوطني للإعلام:

أشكر د.قدري جميل على التحليل الممتع والبعيد عن الجمود، فقد حدثنا عن حياتنا الاقتصادية بعمق وبإماتة، وأقدر أيضاً أنه يتحدث اليوم كما كان يتحدث قبل أن يكون نائباً اقتصادياً.. على العكس من غيره، والأهم أنه تحدث بصراحة.

ما نحتاجه الآن تحديداً في زمن الحرب هو دولة قوية وكل الفعاليات الاقتصادية والمسؤولين أن يكونوا

موحدين وراء نهج واحد. فأنا كموطنة سورية أشعر بأنني أنهيت عندما أسمع أن المصرف المركزي يبيع القطع الأجنبي بالمزاد العلني، وهذا معناه أن من يدفع أكثر أي يرفع سعر الدولار أكثر هو من يحصل على القطع..

النائب الاقتصادي السابق الدردي خرج مع بدايات الأزمة، ثم أتاناً كمنسوب دولي وهذا أيضاً يؤثر تساوّل حول عدم المحاسبة..

■ مارياسعادة، عضو مجلس الشعب

بداية أشكر النائب الاقتصادي على التوضيح المطروح في الندوة.

نحن أمام معطيات جديدة وفي مرحلة مخاض عالمي محورها سورية، قد تكون شامت الصدق أن تكون سورية في محورها.

اليوم نحن أمام حالة معينة لا يمكن أن أفصل فيها النظام الاقتصادي في سورية عن المستوى الدولي

والإقليمي الذي يتغير اليوم.. فعامل الزمن اليوم هو عامل مساعد نظراً لسقوط نظام دولي وظهور نظام جديد في الشرق، ونحن أمام مخاض لنظام سياسي عالمي جديد، ونظام اقتصادي جديد عالمي.

والنظام الاقتصادي الجديد في سورية لا يمكن أن ينشأ من الفراغ وإنما يجب أن يقوم على أساس عامل وحيد هو المجتمع، وفي العالم أجمع اليوم يمكن قراءة حالة انعدام ثقة بين السياسات والمجتمعات، أي الحراك المجتمعي في العالم له دور قوي في عالم اليوم، وهو ما سيحدد الأمور، فحراك المجتمعات هو من سيسقط ويحدد السياسات، وليس العكس.

■ **ردود الدكتور قدري جميل على المداخلات**

هذا اللقاء يثبت أن المجتمع السوري يضح حيوية وأسئلة ويثبت أننا في حالة انتقال فعلية وبحالة مخاض، ولكن حالة المخاض خطيرة لأنها تنتم في لحظة انعدام وزن، ومن الممكن أن يجهض ويمكن أن يولد، ومن الممكن أن نمشي للأمام أو قد نتراجع للخلف («هي تعود للطبيب»، والطبيب هنا هو فعل جمعي وليس فعل شخص واحد، وهذا قد يجيب فوراً على السؤال حول لماذا التصويب والاستهداف الشخصي؟

■ **«الاستهداف الشخصي».. «الفساد الغبي».. «تغيير الطرابيش»**

يظن بعض الأغباء أنهم بتصويبهم على قدري جميل إنما يحضرون للانتقال بالاتجاه الذي يخططون له أي إبقاء الأمور من حيث الجوهر على حالها وإبقاء الفساد وتغيير المسميات والطرابيش، ولكنهم يحلمون، فالقضية بالمجتمع السوري أعمق من أشخاص ومن شخصته بأفراء، لذلك أنا لا أخشى على العملية، فالأفراد يأتون ويذهبون لكن الشعب باق والتاريخ يمضي.

■ **محاكمة الفساد معركة وطنية**

لا يمكن أن تحسم المعركة ضد الفساد بصراع داخل جهاز الدولة فقط. المطلوب أن يشترك المجتمع بقواه الحية والمتضررة بهذه العملية، لدعم القوى النظيفية الموجودة بجهاز الدولة، وهي موجودة وهي ليست شخصاً بعينه، هي قوى كبيرة، ولكنها لا يمكن أن تحسم الموضوع ضمن جهاز الدولة فقط.

■ **«المؤامرة» بدأت في 2004**

هناك من يقول لي المؤامرة بدأت مع 2004-2011، أقول له، لا، المؤامرة بدأت في 2004، وإلا ماذا نسمي السياسات الليبرالية وتطبيقها؟ وماذا عن الانفتاح على قطر وتركيا؟ هذه هي المراحل الأولى بالمؤامرة، التي ظهرت نتائجها بـ 15 آذار، لذلك على من يريد قول الحقيقة أن يقولها كاملة.. وشكراً لإصغانتكم

«زمن الحرب» و«ترف» ضح الدولار للصرافين

مثال آخر قضية سعر الصرف، وأنا لدي رأيي الشخصي المسجل في محاضر جلسات الحكومة. نحن في حالة حرب، وهذه الحالة لا تسمح لنا بترف عملية تأمين سعر الصرف عبر ضح الدولار للصرافين وفي الوقت نفسه القيام بالحفاظ على الاحتياطي! فهذه العملية لا يمكن أن تتجح بهذه الظروف.

وهنا أؤكد أنا لا أكره بفساد الصرف حين تكون المواد التموينية مؤمنة، وحين يكون تدخل الدولة عبر منافذها كاملاً وفعالاً، وهذا ما يجب العمل عليه.. عندها يصبح سعر الصرف غير ذي أهمية.

الحل السياسي والموجبات الاقتصادية ومع اقتراب الحل السياسي أقول استنتاجاً جديداً: دون وجود برنامج اقتصادي واضح المعالم لا يمكن الخروج من الأزمة السورية، وسيستمر بالأزمة من لديه برنامج لليوم الأول بعد الأزمة.

إن اقتصاد الحرب يعني ببساطة أن يضرب الفساد بيد من حديد، فالفساد أخطر من الإرهابي فهو يسرق لقمة الشعب ويجوعه ويخلق الأذى لانتصار الإرهابي، واقتصاد حرب يعني تقليل الفساد إلى أقل حد ممكن. واقتصاد الحرب يعني دوراً قوياً للدولة لتؤمن المواد الأساسية لمواطنيها في ظل النقص العام للمواد، وتؤمن شعائر العدالة في الحرمان. فالناس قد لا تقف ضد الحرمان لكنها تعارض أن ترى البعض يسرق الملايين والمليارات وهي محرومة من أبسط احتياجاتها، فالعدالة في الحرمان تجعل الناس تتفهم الواقع وتدفعها للتضحية. واقتصاد الحرب يعني تعبئة الموارد والطاقت باتجاه المهمة الكبرى التي هي انتصار الجيش العربي السوري والذي ينبغي أن يكون الحامل الشرعي الوحيد للسلاح، وتأمين الضروري لمعيشة الشعب حتى نخرج من الأزمة، فالحرب لها انعكاساتها على نمط الاستهلاك.

■ **أين الإعلام من لعب الفاسدين على الشطرنج السوري؟**

هنا أريد أن أتأور مع الإعلام بنقطة ألفت انتباهي إليها. خلال مرحلة انهيار الاتحاد السوفييتي وفي المراحل الأخيرة لعب الإعلام العالمي المتصهين لعبة من الممكن تسميتها تيمناً بلعبة الشطرنج: «تبييت» فعلى سبيل المثال «بوريس يلتسين» الفاسد والعميل والصهيوني تم تظهيره كبطل ديمقراطي ومدافع عن حقوق الإنسان ومناضل ضد الفساد، وهذا إعلامياً.. أما القوى الوطنية فقد ظهرت كرجعية ومحافظة، لينتم تغيير الموصفات، أو تغيير «الطرابيش» أمام المجتمع. تم خلق عدو وهمي في الأيام الأخيرة للاتحاد السوفييتي وهو ليس العدو الحقيقي، حيث شوهدت صورة الوطنيين وسجنوا، والمفارقة أنهم بعد خروجهم خرجوا كأبطال! وصنع بطل وهمي وهو يلتسين الذي ظهر لاحقاً أنه حرامي وعميل ومرتش. أي أنه جرت عملية تلاعب في الوعي الاجتماعي عن طريق الإعلام، بتصوير الأعداء شرفاء وتصوير الشرفاء أعداء، وهذا ببساطة ما نسميه «التبييت».

اليوم في سورية هناك شيء جديد وهام يدق الباب، قوى محاربة الفساد تنمو وتقوى، بينما قوى الفساد ترتعد وتصطك ركبها وهي تحاول اليوم أن تمارس لعبة «التبييت» ذاتها التي مورست في نهايات الاتحاد السوفييتي، وفي كل أوروبا الشرقية. اللعبة التي تحول الأبيض أسود، والأسود أبيض. وأحد أدواتها الرئيسية في هذه اللعبة هو الإعلام الذي تسيطر عليه عبر تمويلها.. وإن حرية الإعلام في سورية اليوم، هي بشكل أساسي حرية تمويل الإعلام..

■ **لو كنا الأكثرية الحكومية لتغير الكثير**

في عملية التشويه الإعلامي يتم طرح فكرة متداولة كثيراً، حول الوعود التي سبقت دخولنا الحكومة، وبالرد على هذا أقول إن الإعلام يخطط بقصد أو دون قصد بين برنامج حزب الإرادة الشعبية وبرنامج الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير الذي تم التصويت عليه ليأخذ نسبة 2% فقط من التمثيل في البرلمان السوري، وبين البيان الحكومي. برنامجنا الذي نسال على أساسه لم يقره الشعب السوري، من الممكن أن نسال على البيان الحكومي وهو يختلف عن برنامج الجبهة، والبيان هو حد أدنى من التوافق بيننا وبين الحكومة، بيننا وبين الأكثرية، ولو كنا الأكثرية في الحكومة لكنت تغيرت الكثير من المعطيات.

أخيراً أقول: في القرارات الحكومية التي جرى حولها لغط، ولأول مرة في تاريخ الحكومات السورية، فإن الحكومة الحالية لم تأخذها جميعاً بالإجماع، وإنما جرى التصويت عليها وأقرت بالأغلبية بين رافض وموافق، ونحن بعد التصويت لتلزم بتنفيذ ما يترتب علينا بالمعنى الإداري ولا نصرح بمواقفنا المخالفة لما يقره التصويت، لكن أحزابنا مستقلة عن ممثليها بالحكومة وهي تعبر عن مواقفها بصراحة كاملة ولا تلزمها مواقف الحكومة، وهذه تجربة جديدة نبنيها على أساس الاستفادة من الأخطاء التي وقعت بها الجبهة الوطنية التقدمية بعدم فصل أحزابها عن جهاز الدولة..

منبر أعرج للمتغيرات الكبرى



تختلف وجهات نظر السوريين حول ماهية الدور ومعيار التقييم المتعلقين بأداء الوسائل الإعلامية السورية، على اختلاف أنواعها وتوجهاتها ومصادر تمويلها، إلا أن اتفاقهم على الضرورة الوطنية، المتمثلة بوجود إعلام منطور وقوي وقادر على مواجهة التحديات الوطنية والمهنية، يفتح الباب واسعاً أمام مناقشة عميقة للدور الذي يكتسي أداء الإعلام اليوم. لا سيما أن الفترة المقبلة هي فترة حل سياسي يتطلب التجهيز لها التفكير جيداً بمراجعة هذا الأداء.

■ أحمد حسن الرز

مؤسسة من جهاز يتطلب التغيير

في تلك اللحظات التي قاطع فيها الإعلام السوري كل صوت من شأنه أن يتجاوز خطوط حمراء رسمت لكوادره مسبقاً، والتي قاطعته فيها أكثرية من حملوا لواء «المعارضة» واحتكروه، وحدها بعض قوى المعارضة الوطنية هي من أصرت على عدم استبدال المنابر العرجاء بالمنابر غير الوطنية، فكثفت من ظهورها الإعلامي على الشاشات السورية كلما سنحت لها الفرصة القيام بذلك. وبالتأكيد، لا ينضوي هذا الإصرار على وريديّة تتجنح نحو تقديس كل ما هو محلي، وبالتالي القبول بالسياسات الإعلامية على ما هي عليه اليوم، إنما هو ترسيخ لقناعتين اثنتين، الأولى وهي الإدراك بأن المؤسسة الإعلامية برمتها هي إحدى مؤسسات جهاز الدولة التي باتت الحفاظ على تماسكها وتطورها مرهوناً بإنجاز التغيير الجذري والشامل في بنيتها، وهنا تتبين ضرورة التعامل مع المؤسسة الإعلامية على أنها المنبر الطبيعي للسوريين جميعاً من جهة، ومن جهة أخرى مواجهة نزعة قوى الفساد الكبير الهادفة إلى جرّ الإعلام ليلعب الدور المعاكس لدوره الطبيعي. والثانية هي حقيقة أن الخطوط الحمراء التي أزاحها كلاً من الدستور السوري وقانون الإعلام الجديدان، قانونياً على الأقل، لن تُح على أرض الواقع إن لم يرضخ ويحرج ويجبر أولئك المتمسكون بالعقلية القديمة السائدة على التخلي عنها، والانتقال إلى إجراءات تنفيذية تلتزم بالجديد الآتي كثمرة للحركة الشعبية السلمية. يبقى الكلام عن كون الإعلام هو ذلك المنبر الذي يشكل صوت السوريين جميعاً نثراً في الهواء، ما لم يرتبط بالعمل للإضاءة على كل ما فيه مصلحة ومنفعة وطنية للشعب السوري من جهة، بالتوازي مع فضح ممارسات من يفتك بتلك المصلحة من جهة أخرى. فإن كانت قوى الفساد الكبير هي من يعمل على تهيمش الأكثرية الشعبية أكثر فأكثر، هل لنا أن نتساءل: كيف تصرف الإعلام السوري مع الفساد الكبير؟ وفي أي الساقيتين صبّت محصلة أدائه منذ ما قبل الأزمة وحتى اليوم؟

كافة، ولا ضير عند بعض هذه الوسائل أن تجتزأ وتحرّف وتقتطع وتحيد عن ضوابط العمل الإعلامي إن كان ذلك سيحقق لها ما تريد. إن كان انتقال الإعلام إلى الطور الأكثر نضجاً من أطوار تقدّمه هو رهن لإنجاز التغيير الجذري في المجتمع، فعلياً كذلك أن نتيقن من أن للإعلام دوراً مهماً مكملاً ومساعداً في تسريع أو عرقلة هذا التغيير. وإذا كان هناك ما يمكن اتخاذه كمعيار لتقييم مدى توافق الطرح الإعلامي مع أحد هذين الخيارين، فلنكن دراستنا لمدى تغير الأداء الإعلامي وفقاً لتقلبات مزاج قوى الفساد الكبير هي البوصلة في ذلك.

مصلحة «الناس/ الفساد» هي البوصلة

يساعد الإعلام الفساد الكبير مرتين، مرة في قلة حركته وتثاقله بخطواته أثناء سيره باتجاه تطوير أدائه ليتمكن من التحول إلى مؤسسة جامعة للسوريين ومُثبّته للهوية الوطنية السورية خارج زغب ثنائية «موالاة - معارضة» الوهمية. ومرة أخرى حين يعمل على تشويه صورة قوى المعارضة الوطنية المشاركة في الحكومة الائتلافية، حتى بات تناول الوضع الاقتصادي إعلامياً، على سبيل المثال، مرهوناً بمدى القدرة على استثماره في مساعدة قوى الفساد الكبير الساعية إلى تحميل النائب الاقتصادي مسؤولية المشكلات الاقتصادية

المؤسسة الإعلامية إحدى مؤسسات جهات الدولة التي باتت الحفاظ على تماسكها وتطورها مرهوناً بإنجاز التغيير الجذري والشامل في بنيتها

التآمر تحت شعار «مواجهة المؤامرة»



يختلف مفهوم «المؤامرة» في خطاب قوى الفساد الكبير جذرياً عن حقيقة المؤامرة التي تتعرض لها البلاد، فهذا المفهوم يستخدم لديهم لمواجهة كل القوى التي تعادي مصالحها، وعلى رأسها القوى الشعبية المعارضة لها ولنفوذها في جهاز الدولة والمجتمع، والتي تتوزع بين جمهوري الموالاة والمعارضة.

■ محمد الذباب

عسكرياً، تراها تتحول إلى «حمامة سلام» عندما يجري الحديث عن ضرورة التصدي للمؤامرة اقتصادياً، ويصبح طرح كـ «العودة إلى بعض إجراءات مرحلة الثمانينات» - بمعنى منع الحيازة والاتجار بالعملة الأجنبية - ضرباً من التخلف و«الديكتاتورية» غير المحبّذة لدى هذه القوى.

نمت قوى الفساد الكبير في جهاز الدولة تاريخياً مع تطوّر العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الغرب وتركيا والخليج، وذلك في مرحلة ما سمي «اقتصاد السوق الاجتماعي» وتبني السياسات الليبرالية الاقتصادية. وكان استيلاؤها على القرار الاقتصادي مدعوماً من تلك البلدان بالتحديد، التي كانت تتحين فرصة للانقضاض على جهاز الدولة السوري، وتمهد لذلك عبر البوابة الاقتصادية وفريقها المنفّذ. ولما جاءت هذه اللحظة، مع تفجّر الاحتقان السياسي والاقتصادي - الاجتماعي، أسفر الغرب وحلفاؤه في المنطقة عن حقيقة

إن نقطة الانطلاق لدى قوى الفساد الكبير في صياغة مفهوم المؤامرة، وتوظيفه، هي مصلحة ومستقبل القلّة من الفاسدين الذين لا يزالون حتى الساعة ينهبون جزءاً واسعاً من ثروات البلاد، وليس الحرب الشاملة التي تتعرض لها البلاد بهدف تصفية جهاز الدولة والجيش ووحدة سورية. وإذ يدعي الفاسدون الدفاع عن جهاز الدولة، فذلك لنية لديهم في الإبقاء على الجانب الرجعي فيه، الذي يضمن لهم نمط توزيع الثروة الحالي، والمعدلات الفلكية للنهب وسرقة المال العام. في حين أن الحفاظ على جهاز دولة يؤدي وظائفه الحقيقية يتطلب بالضرورة تغيير ذلك الجانب الذي يحفظ لهم مصالحهم.

لعل هذه الحقيقة تفسر إلى حد بعيد الموقف الاقتصادي لقوى الفساد الكبير. فهذه القوى التي يحلو لها أن تزايد وتعربد في ضرورة «سحق ومحق» المؤامرة

مواقف قوى الفساد: من «السحق والمحق» عسكرياً إلى «حماض السلام» اقتصادياً..!

مخططاتهم، وظهرت المواجهة العسكرية كجزء من هذه المخططات، ما دفع قوى الفساد الكبير في النظام إلى التلطي وراء القوى النظيفّة فيه، في محاولة تحقيق هدفين: الأول هو تثبيت سلطة قوى الفساد الكبير من خلال تجبير التصدي للمؤامرة لصالحها، والثاني هو ضرب قوى التغيير الجذري في المجتمع وجهاز الدولة تحت شعار نفسه.

ولكن ومع اشتداد الحصار الاقتصادي الغربي - الرجعي العربي، أصبحت قوى

مخططاتهم، وظهرت المواجهة العسكرية كجزء من هذه المخططات، ما دفع قوى الفساد الكبير في النظام إلى التلطي وراء القوى النظيفّة فيه، في محاولة تحقيق هدفين: الأول هو تثبيت سلطة قوى الفساد الكبير من خلال تجبير التصدي للمؤامرة لصالحها، والثاني هو ضرب قوى التغيير الجذري في المجتمع وجهاز الدولة تحت شعار نفسه.

ولكن ومع اشتداد الحصار الاقتصادي الغربي - الرجعي العربي، أصبحت قوى

مخططاتهم، وظهرت المواجهة العسكرية كجزء من هذه المخططات، ما دفع قوى الفساد الكبير في النظام إلى التلطي وراء القوى النظيفّة فيه، في محاولة تحقيق هدفين: الأول هو تثبيت سلطة قوى الفساد الكبير من خلال تجبير التصدي للمؤامرة لصالحها، والثاني هو ضرب قوى التغيير الجذري في المجتمع وجهاز الدولة تحت شعار نفسه.

وأخيراً وصل..!



كان حزب الإرادة الشعبية منذ البداية في طليعة قوى المعارضة الوطنية التي دافعت عن الحركة الشعبية وعن مطالبها المحقة وسعى بكل الأدوات السلمية لذلك، وهذا ما مكّنه من صياغة رؤية للخروج الآمن من الأزمة التي كان أهم مفرداتها ((الحل السياسي))

تدريجياً مع تغير الموازين السياسية التي أفضت لمنع التدخل الخارجي من الشائع أن يقال للمعارض الوطني هيثم مناع في هذا الإطار: «أن تأتي متأخراً خير من أن لا تأتي أبداً». لكن عندما يكون المتأخر هو ممثل لقوى سياسية فيمكننا القول إن أحد مقاييس مدى أصالة وثورية القوى السياسية هو رؤيتها الاستراتيجية الدقيقة لمعطيات الواقع السياسي ومجريات الأحداث لأجل التحكم بمسارها.

المواقف من الممكن أن تكون أخطاءً سياسية، وبالتالي علينا التساؤل كيف سيقوم الشعب السوري الهيئة حالياً؟ ولماذا ظلت الهيئة تستكبر الحوار مع قوى المعارضة الوطنية وتعاملت بعقلية ((الحزب القائد)). وفيما لو افترضنا أنها لم تكن أخطاءً فستكون النتيجة أن مواقفها السابقة تعبر عن مواقف سياسية مبنية وفقاً لتوازنات وتوقيتات محددة كان فيها التدخل الخارجي ممكناً، وتغيرت هذه المواقف

تثبت التجربة العملية والواقع يوماً بعد يوم مدى صحة ودقة رؤية حزب الإرادة الشعبية وحلفائه في الجبهة الشعبية، فلأشهر طويلة من عمر الأزمة السورية ظل الحزب يقول أن المتشددين في النظام والمتطرفين في المعارضة يرفضون الحل السياسي، كما أكد مراراً أن الحل العسكري هو قبض للريح ولن يكون غير الحل السياسي مخرجاً وحيداً وأمناً من الأزمة. بالنسبة لجمهور الحزب كان هذا أمراً مستشرقاً مبنياً على قراءة علمية دقيقة للواقع من جهة وعلى التماس كل مجريات الأحداث على الأرض من جهة أخرى.

■ معن خالد

تبريرهم لظاهرة التسلح منذ بداياتها، كما ظلوا لفترة طويلة يعتبرون أن النظام هو كتلة صماء لا مجال لفرزها ولا تمييز فيه بين متشددين ومعتدلين فيه. اليوم يقول هيثم مناع التالي ونقلاً عن جريدة القدس العربي ووكالة يو بي أي: «هناك ضرورة تملّي على الأطراف الأساسية، الولايات المتحدة وروسيا والأمم المتحدة، عقد مؤتمر ((جنيف 2)) في أسرع وقت، لأن العد العكسي في حرب الاستنزاف الدائرة في سورية يصب، وكما نرى، في خدمة التكفيريين في المعارضة والمتطرفين في السلطة». وأضاف في معرض رده على أحمد الجربا رئيس ائتلاف النوحة الذي دعا إلى إنشاء «جيش وطني موحد»: «لا يمكن الحديث اليوم لا في نصر عسكري ولا في خيار عسكري». وهنا نقف عند المواقف المتناقضة لهيئة التنسيق بين السابق والحالي، فتلك

كان حزب الإرادة الشعبية منذ البداية في طليعة قوى المعارضة الوطنية التي دافعت عن الحركة الشعبية وعن مطالبها المحقة وسعى بكل الأدوات السلمية لذلك، وهذا ما مكّنه من صياغة رؤية للخروج الآمن من الأزمة التي كان أهم مفرداتها «الحل السياسي». ناهيك عن حديثه المبكر حول «وهم الحل العسكري» لأي جهة كانت، وضرورة عزل المتشددين من الطرفين. يصل المعارض الوطني هيثم مناع اليوم ولو متأخراً لهذه الحقيقة، ورغم تجاهله منذ البدايات لطروحات الجبهة الشعبية وحزب الإرادة حول الحل السياسي، فكان هو ومن يمثل في هيئة التنسيق ولفترات طويلة من المراهنين على غير الحل السياسي، كفكرة «التدخل العربي» والتعويل على ضغوطات دولية والتي تحدث عنها مراراً رقيقة في هيئة التنسيق الأستاذ حسن عبد العظيم، ناهيك عن

الفقراء ينهضون من جديد



■ رائد العربي

على القوى الساعية بأشكال مختلفة الداخلية منها والخارجية بأن تسير بمشروعها السياسي إلى نهاياته، حيث كانت البدايات مع السياسات الاقتصادية الاجتماعية الليبرالية التي جرى تبنيها ما يقارب العقدين من الزمن، ولا تزال قوانينها سارية المفعول بالرغم من نتائجها الخطرة التي أصابت الوطن برمته بشراً وحجراً، لعبت تلك السياسات دوراً مهماً في تعميق جملة من الأزمات الاجتماعية والاقتصادية، يأتي في طليعتها أزمة الفقر والبطالة في الأرياف، والمدن العشوائية المحيطة بالمدن الرئيسية من جميع الجوانب والتي تحوي داخلها خزائناً بشرياً كبيراً من الفقراء والعاطلين عن العمل، وتعكس التحولات العميقة في المجتمع السوري، حيث باتت الفوارق الطبقيّة واضحة «أغلبية فقيرة، أقلية غنية»، الأغنياء قلمهم أخضر سطوروا به القوانين التي من خلالها تمت أكبر عملية نهب للثروة الوطنية مدعومين بجهاز دولة منخور بالفساد.

الفقراء هم أغلبية الشعب السوري، مغلوبون على أمرهم مسودة أقتية التعبير لديهم، حيث لم يتمكنوا من إيصال وجعهم السياسي والاقتصادي إلى حيث يجب أن يصل محكومون بقوانين وتشريعات تمنع عنهم استخدام وسائل الدفاع السلمي عن مصالحهم وحقوقهم المختلفة. كل شيء مصادر لمصلحة الأغنياء كل شيء مسخر في خدمة نهب الثروة من الذين يستحقونها باعتبارهم منتجياً إلى من لا يستحقونها وهم مستهلكوها.

بدأت تتكون في المناطق المختلفة من البلاد حالات من الرفض الصارخ ضد المسلحين التكفيريين على الأرض وجميع المسلحين عموماً، عبروا عنها بشكل أساسي بمظاهرات سلمية كان أبرزها: مظاهرات شملت مناطق عدة من حلب، وقوبلت بالرصاص والأسلحة الثقيلة من المسلحين مما أدى إلى استشهاد العديد من المواطنين. مظاهرات في دير الزور ووجهت أيضاً بالرصاص، مظاهرات الرقة استمرت عدة أيام رفعت شعارات متقدمة من حيث المضمون السياسي «الشعب يريد دولة مدنية». مظاهرات غوطة دمشق الشرقية في مدينة دوما، وكفر بطنا حيث رفعت شعارات ضد قائد لواء «الرضوان» وضد الهيئة الشرعية، وضد الجيش الحر حيث سقط ما يقارب الـ 16 شهيداً جراء إطلاق نار من راجمة صواريخ عليهم في ساحة كفر بطنا، مظاهرة في حمورية رفعت شعارات يسقط الجيش الحر بدنا الجيش النظامي، مظاهرة في منطقة زبدین حمل فيها المتظاهرون العصي.

إن تطور الحراك الشعبي السلمي بخبرته المتكونة تحت النار وشعاراته المعادية في مضمونها للقوى الظلامية، والتكفيرية، المؤيدة للجيش العربي السوري باعتباره جيشاً وطنياً ضامناً لوحد البلاد والعباد» تحالف جيش، وشعب» سيؤدي إلى تغيير مسار المعركة باتجاهها الصحيح، باتجاه التغيير الحقيقي، باتجاه سورية المقاومة، الديمقراطية المتطورة، وسيقطع الطريق

قوى الفساد الكبير والقوى الاستعمارية وأدواتهم وعوا مخاطر الحراك الشعبي السلمي في حال تطوره منذ البدايات، من حيث شعاراته ومطالبه التي عبر عنها سلمياً. تم تغيب الحراك الشعبي السلمي سياسياً وأمنياً بفعل كلا الطرفين. ولكن هذا الفعل سيكون مؤقتاً لينهض من جديد ويتكون مرة أخرى، وهو يتكون الآن، وبأشكال مختلفة في مختلف المناطق وقد تعلم من تجربته الخاصة، يعبر عن نفسه من خلال السخط والتذمر على الوضع المعيشي الذي وصل إلى حد الموت جوعاً بسبب الحصار الخارجي وبسبب السياسات الاقتصادية الداخلية المستمرة بتحصيل الثمن من جيوب

الفقراء وعدم تحميل الأغنياء ثمن نهبهم المستمر للثروة الشعب. ويضاف حصار جديد على لقمة الناس إلى جانب الحصار السابق، هو حصار المسلحين للمواطنين القاطنين في مناطق سيطرتهم بكل الأشكال مثل منع الفلاحين من جني محاصيلهم الزراعية بحجة حصار النظام، بالإضافة لهيئات «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» و«الهيئات الشرعية» التي يجري من خلالها إخضاع السكان وفرض القوانين المتخلفة التي تتعارض مع ما خرج من أجله الحراك الشعبي في بداياته «الحرية والكرامة» حيث كان يحاول انتزاع حقوقه السياسية والاقتصادية والديمقراطية.

قوى الفساد الكبير والقوى الاستعمارية وأدواتهم وعوا مخاطر الحراك الشعبي السلمي في حال تطوره منذ البدايات، من حيث شعاراته ومطالبه التي عبر عنها سلمياً



التلاعب بالأسعار يتفاقم في دمشق والمراقبون التموينيون فقط 75 شركات النقل بين المحافظات تأخذ «ضريبة أمان» وتزيد الأجرة مئات الليرات

المعيشة اليومية للمواطن السوري، وبحسب المصدر فإن «دمشق لا تملك سوى 75 مراقباً تموينياً، وعددهم غير كاف لضبط جميع القطاعات، ما يسبب العجز وعدم القدرة على ضبط المتلاعبين بشكل كامل».

وأضاف المصدر إن «دمشق بحاجة إلى مئات المراقبين التموينيين، وتوظيف هذا العدد الكبير بحاجة إلى رصد اعتمادات كبيرة، واقتنانات وما إلى ذلك من أمور، وهذا يحتاج إلى ميزانية عالية» مشيراً إلى أن «وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أرسلت إلى كل الجهات العامة، لموافاتها بترشيحات للموظفين الفائزين لديها من الفئات الأولى، ليتم ندبهم أو نقلهم للعمل كمراقبين تموينيين في دمشق بعد إخضاعهم لدورات خاصة بهذا الصدد».

حددت التعرفة وغابت الرقابة

وكانت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، أصدرت شهر حزيران الماضي، لائحة بالتعرفة الكيلومترية لجميع شركات النقل العاملة بين المحافظات السورية، حيث تم تعديل هذه التعرفة عما كانت عليه سابقاً على ضوء ارتفاع سعر ليتر المازوت إلى 60 ليرة سورية.

ووجهت وزارة التجارة الداخلية كتابها إلى جميع مديرياتها في المحافظات السورية، وطلبت منها إبلاغ الشركات المذكورة ضمن اللائحة المسجلة لديها، اعتماد التعرفة الجديدة واعتبارها حداً أقصى لا يمكن تجاوزه.

وطلبت الوزارة من مديرياتها، تحديد أجرة الراكب الواحد ضمن بولمانات الشركات المدرجة في اللائحة، على ضوء المسافات بين المحافظات المحددة من قبل المؤسسة العامة الطرقيّة للمواصلات وفرعها، في المحافظات، وفقاً للتعرفة الكيلو مترية المذكورة في اللائحة وإصدار الصك اللازم بذلك.

وتحدد لائحة التعرفة الكيلومترية الصادرة عن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، قيمة الكيلومتر الواحد حسب درجة البولمان (رجال أعمال أو عادي)، وتأخذ بعين الاعتبار أيضاً عدد الراكب في البولمان أو الباص.

بقصد الاعتماد عليه عند إصدار أجرة النقل، التي تحدد بناتج ضرب المسافة بالتعرفة الكيلو مترية».

عملية حسابية تكشف المستور

وفي مثال على تلاعب شركات النقل وعدم التزامها بالتعرفة المحددة حتى لو ضعفت المسافة المقطوعة، فإن بعض المسافرين إلى اللاذقية قبل عيد الفطر دفعوا 1300 ليرة سورية للشخص الواحد بواسطة بولمانات إحدى الشركات، وعند الاطلاع على لائحة التعرفة الكيلومترية الصادرة عن وزارة التجارة الداخلية بخصوص هذه الشركة، وضربها بالمسافة من دمشق إلى اللاذقية، تبين أن الأجرة للشخص الواحد يجب أن تكون 395 ليرة سورية، ومع إضافة ضعف المسافة بحجة أن الطرقات اختلفت وأصبحت أطول، تكون التعرفة حوالي 800 ليرة سورية فقط.

وتقوم كل مديرية تجارية داخلية في كل محافظة على حدة باحتساب ناتج عملية ضرب المسافة التي تقطعها هذه المركبات مع التعرفة الكيلومترية المحددة من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك لكل شركة بهذا الخصوص، وعليه تحدد أجرة النقل من محافظة إلى أخرى بشكل خاص لكل شركة على حدة، وتلتزم حينها مديريات التجارة الداخلية في كل محافظة بمراقبة الإعلان عنها.

وبخصوص الرقابة على تقيّد شركات النقل بين المحافظات بالأجرة المحددة، قال مصدر في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك لصحيفة «فاسيون» إنه لا يوجد «في دمشق عدد كاف من المراقبين لضبط مثل هذه الحالات، عدا عن انشغال الكثير من بولمانات الشركات من خارج الكراجات المحددة، في حين لا توجد دوريات من الوزارة تعمل على طرقات السفر، ومع ذلك فإن شرطة المرور معنية أيضاً بأية شكوى عن التسعيرة».

75 مراقب تمويني فقط

عدد المراقبين التموينيين بشكل عام، سبب عدة مشاكل جوهرية، وفاقم قضية التلاعب بالأسعار في جميع قطاعات

شركات النقل بين المحافظات السورية زادت الأجرة عما كانت عليه سابقاً مئات الليرات وقامت بطباعة تذاكر السفر للمواطنين بالتسعيرة المخالفة دون أي اكرثا خوف من الجهات الرقابية الغائبة

وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أرسلت لموافاتها بترشيحات للموظفين الفائزين لديها من الفئات الأولى للعمل كمراقبين تموينيين بعد إخضاعهم لدورات مكثفة لتفعيل دور الرقابة التموينية

الشكاوى على عدم ضبط الأسعار تفاقمت حتى طالت كل قطاعات الحياة التي تمس معيشة المواطن بشكل يومي، فبعد المواد الغذائية والخضروات والاتصالات الدولية والمواصلات الداخلية، وصل التلاعب بالأسعار وغياب الرقابة إلى النقل بين المحافظات، القطاع الذي استفاد من غياب الرقابة على طرقات السفر وتضرر بعض مراكز الانطلاق لتقوم الشركات المستثمرة فيه بزيادة الأجرة عن ما هو محدد مئات الليرات، وأضعاف مضاعفة.

■ حازم عوض - فاسيون

والأمان لشركات النقل هذه، فيجب على الدولة أن تحددها وأن تخضع للإشراف والرقابة، وليس لجشع تجار الأزمة».

كل نفقات شركات النقل مدروساً
وخضعت أجرة شركات النقل بين المحافظات لزيادة تعرفه وصفحتها الجهات المعنية بال«مدروسة»، وقد أخذت هذه الزيادة بعين الاعتبار نسبة ارتفاع أسعار المحروقات، وغيرها من الأمور، وبحسب مديرية الأسعار في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك فإن «عملية تحديد التعرفة الكيلو مترية لكل شركة نقل بين المحافظات، تقوم على أساس التكاليف الثابتة والمتغيرة لكل شركة نقل على حدة».

وأضافت المديرية في تصريح لصحيفة «فاسيون» إن التكاليف الثابتة «التي تؤخذ بعين الاعتبار عند تحديد تعرفه النقل الكيلو مترية (المبلغ الذي يدفعه الشخص الواحد للسفر بين المحافظات كل كيلومتر واحد)، هي قيمة الآلية التي تستخدمها شركة النقل حسب المنشأ، ومسير الآلية السنوي، وعدد إطاراتها، ونسبة الملاءة، نسبة اهتلاك الآلية السنوي، والرواتب والأجور، والرسوم والضرائب».

في حين تتضمن التكاليف المتغيرة بحسب مديرية الأسعار: «استهلاك الوقود، واستهلاك الزيوت المعدنية، استهلاك الشحوم، استهلاك الإطارات، الصيانة والإصلاح، أجور الغسيل سنوياً، أجور المبيت، المصاريف الإدارية والمالية، وصولاً لإنتاجية الآلية سنوياً، والكلفة الكيلو مترية، التي يضاف إليها هامش ربح 20%، فتكون التعرفة الكيلومترية التي تصدر عن الوزارة بموجب كتاب يرسل إلى مديريات التجارة بالمحافظات،

وبحسب الشكاوى التي وردت إلى صحيفة «فاسيون»، فإن «بعض شركات النقل بين المحافظات تقوم بطباعة تذاكر السفر للمواطنين بالتسعيرة المخالفة بشكل علني، وأن هذه التسعيرة تزداد بشكل يومي، وليست ثابتة رغم أنها غير رسمية ومخالفة».

أجرة مخالفة و«ضريبة أمان»

بعض المسافرين اشتكوا بأن «تسعيرة النقل من دمشق للمحافظات الأخرى أو العكس، تزداد بشكل دوري، والحجة هي المخاطرة بأرواح السائقين والمركبات التي يعملون عليها بظل انعدام الثقة والأمان بترقات السفر، عدا عن عدم سلك الطرقات القديمة المعروفة قبل الأزمة».

الأوضاع الأمنية المتردية ألزمت سائقي البولمانات باتباع تحويلات جديدة وطرق فرعية زادت من المسافة الكيلومترية المحددة سابقاً، ما انعكس «بحسب سائقي» على مصاريف المازوت وبالتالي زيادة التسعيرة، إلى أنه وبالرغم من ذلك وبحسابات بسيطة تبقى هذه الشركات حتى لو زادت المسافة الضعف عن السابق، تتقاضى أجراً عالياً و«غير منطقي» بحسب البعض.

زيادة الأجرة التي وضعتها شركات النقل من تلقاء نفسها، والتي تزداد بشكل دوري، محط استياء الكثير من المسافرين بشكل دوري، حيث قال ضياء، يعمل في تدمر، إن «زيادة الأجرة بحجة المخاطرة بأرواح السائقين، نوع من استغلال الأزمة، فليس السائق وحده من يخاطر بحياته على طريق السفر، وليست الشركات الخاصة محاولة بأخذ ضريبة الأمان على سائقيها من المواطنين».

وأضاف ضياء «إن كانت هناك ضريبة على

فقراء طرطوس وتداعيات الأزمة!

من تداعيات الأزمة الوطنية التي تعصف بالبلاد، أن خلقت حالات من الخلل الاجتماعي والاقتصادي في البلاد كافة ونوع من الخصوصية لهذه المحافظة أو تلك، وأن كان قد أصابنا العجز في عدم تداركها منذ البداية معظمها لأسباب داخلية، لكن منطق الحياة يحتم علينا أن نتعامل مع الأزمة بتداعياتها العظمى بعقلية إدارة الأزمة لتخفيف تداعياتها إلى الحد الأدنى، وهذا على ما يبدو ما افتقدناه وعلى مستويات مختلفة.

■ محمد سلوم

إلى جانب ظاهرة الهجرة التي تميز أهالي طرطوس تاريخياً وخاصة إلى الأمريكيتين، كان هناك ظاهرة العلم والبحث عن المعرفة، وهذا ما وجد جيل بالكامل يبحث عن فرصة عمل حسب شهادته، ونتيجة افتقارها في محافظته لم يتوارعن تقديم أوراقه لأي مسابقة تجريها الدولة في أي محافظة كانت، وخاصة بان الدولة منذ ما يقارب عقد من الزمن لم تنشأ أي منشأة اقتصادية في المحافظة، لذلك أصبح هناك شريحة كبيرة من أصحاب الشهادات وجدت نفسها في محافظات أخرى، وبالتالي بدأت تخطط لبناء حياتها حيث كان عملها. وفي خضم الأزمة قسم كبير منهم أجبر على ترك عمله عائداً إلى محافظته بعد أن خسروا عملهم وبيوتهم ومنهم من خسر قسماً من أسرته، وهذا ما أفرز شريحة اجتماعية كبيرة وذات خبرة في مجالات متعددة من الطب والهندسة والتعليم وغيرهما، وبالتالي بدأت بالبحث من جديد ضمن إمكانات بالأصل ضيقة عن مجال عمل وسكن وحيوة جديدة. أضف إلى ذلك العدد الكبير من أبناء المحافظة الذين طلبوهم لخدمة العلم وما نتج عنها من قلة موارد الدخل للعائلة وخاصة الفقراء وخاصة الذين يعملون في الخدمات والأعمال الخاصة الأخرى، وهناك عائلات معظم أفرادها في الجيش مما خلق حاجة وعوز عندها إلى الحد الذي يتطلب لهم الإغاثة.



ومن تداعيات الأزمة أيضاً، تضاعف تقريبا عدد سكان طرطوس من الوافدين من محافظات أخرى وخاصة من حلب، وهؤلاء منهم التاجر والمهندس والطبيب والمعلم والحرفي ومعظمهم بدأ يبحث عن سكن وفرصة عمل بالأصل كادت تضيق بقاظيها.

مفارقات يجب حلها:

بالأصل قسم كبير من القطاعات الخدمية والاقتصادية مملوكة من خارج أبناء المحافظة، وما حققته من أرباح في هذه الأزمة وبفترة بسيطة لم تحققة في سنوات طويلة جداً، وعلائم الغنى بدأت تظهر علانية. ويدل على ذلك طراز الحياة التي يعيشونها وإيجار أو شراء البيوت التي يسكنونها وحجم الحوالات المصرفية التي يستلمونها، مما أفرز ظاهرة في منتهى الخطورة، تتجلى في ارتفاع الإيجار الشهري لبيوت السكن إلى حد لم تشهده المحافظة من قبل، وبالتالي أفرز

ظاهرة الجشع من المالك حيث لا يتوانى عن عدم تجديد العقد للمستأجر السابق مهما كانت الظروف لأن هناك مستأجراً جديداً يدفع أضعافاً، وحسب ما سمعنا بأن هناك توصية من الجهات المسؤولة في المحافظة بعدم إخلاء أي وادف مستأجر من بيته، فكان الوحيد الذي وجد نفسه عاجزاً عن تسديد عقود الإيجار الجديدة هو ابن محافظة طرطوس الذي لم تسعفه حياته السابقة أو لم يستطع بطروفه الجديدة امتلاك بيت سكني له، وبالتالي أصبح ليس وادفاً بل مهجراً داخل محافظته ووسط أهله، وبدأ يبحث في الأرياف القريبة من محافظته على سكن وإن كان أكثر سوءاً لكنه أقل تكلفة، وبفعل عدم الإدارة الصحيحة للأزمة ولغياب القرار السياسي بذلك أصبح قسم لا بأس به من أبناء المحافظة أشد فقراً وأكثر عوزاً وحاجة للمساعدة من الوافدين وأكثر شعوراً بالاعتراب وسط أهله ومجتمعه، فهل يقترب ذلك من أذان الجهات الوصائية؟

برسم التعليم العالي: طلاب الخطوط الحديدية بحلب ينتظرون حلاً



وصلت إلى «فاسيون» شكوى جماعية من طلاب معهد الخطوط الحديدية السورية بحلب، يبينون فيها معاناتهم بعدم تمكنهم من الذهاب إلى مدينة حلب لتقديم امتحاناتهم المقررة بسبب الأوضاع والظروف الأمنية المتدهورة فيها. فيما يلي مضمون شكواهم: «نحن مجموعة من طلاب معهد الخطوط الحديدية السورية بحلب، من أبناء محافظتي طرطوس واللاذقية ممن توقف تخرجنا على مقرر أو مقررين حسب كل حالة، علماً أنه ليس لمعهدنا مماثل في المحافظات الأخرى، الأمر الذي أثار سلبياً على تأخر تخرجنا لعدم قدرتنا الذهاب إلى حلب بسبب الأوضاع الأمنية وانقطاع الطريق إليها بفعل المجموعات الإرهابية، وحتى الآن لا نستطيع الذهاب إلى حلب لاستكمال الامتحانات بسبب ما ذكر أعلاه.

وتابع الطلاب في شكواهم: «أقله إقامة دورة تكميلية لنا في محافظة طرطوس أو اللاذقية لكي يتسنى لنا تقديم الامتحان المقرر، فتخرجنا وحصولنا على فرصة وظيفة في مؤسسة الخطوط الحديدية السورية متوقفان على هذه الامتحانات، وما نتمناه أن تستجيب وزارة التعليم العالي لمطلبنا وتحل هذه المشكلة».

«فاسيون» تضم صوتها إلى صوت طلاب معهد الخطوط الحديدية السورية بحلب، وتؤكد على مطلبهم المحق وضرورة الاستجابة العاجلة من وزارة التعليم العالي على حل مشكلتهم بتسهيل إجراءات تقديمهم للامتحان المقرر في محافظة طرطوس أو اللاذقية.

من الذاكرة



■ محمد علي طه

لسان حال الناس

جمعتني مصادفة مع اثنين من أترابي ثالث أيام العيد، أحدهما مازال متفانلاً، وذكرني بأحداث من زمن الصبا، ومنها رسالة إعجاب شاركته في كتابتها وإرسالها إلى معبودة الجماهير الفنانة فاتن حمامة. أما الثاني فقد ناعت قدامه الهرمتان بحمل جسده الضعيف إضافة إلى ما اعتراه من إحباط نفسي ظاهر، وقد تمحور حديثنا - كأحدث كل الناس - حول الهم العام الذي غدا همناً خاصاً. وإليك موجزاً له:

- الأزمة القاسية التي يعيشها شعبنا ووطننا، وما تتطلبه من تضافر جهود المخلصين للخروج الآمن منها.

- أخبار القتال والمدهامات والاعتقالات والخطف والجثث المرمية في المناطق الساخنة، التي دفعت بعشرات الآلاف من شباب وشابات الوطن إلى المغادرة خوفاً على سلامتهم.

- همجية القوى الظلامية المسعورة، تؤكد بأن الظلاميين وصناعهم من إمبرياليين وصهاينة هم العدو الأول لشعبنا ووطننا.

- كل تصرف يؤدي إلى تآزيم الوضع، ويجنح به إلى مزيد من اللق والخوف والاضطراب، يخدم الأعداء الذين يسعون مستنيتين إلى دمار الوطن وسفك دماء أبنائه.

- ما يتحدث به الناس يجب أن يصل إلى أسماع المسؤولين ليبادروا إلى جعل الحرص على أمن واطمئنان وسلامة المواطنين حقيقة على أرض الواقع.

- الشدة يجب أن توجه ضد من يخرب ويعتدي ويقتل، أما أن توجه وبشكل واضح إلى المدنيين وبخاصة الشباب الصغار، فهذا أمر يستوجب التصويب ومساءلة مرتكبيه قانونياً، ولا سيما أن الضحايا هم أبناءنا، والشواهد على ذلك يردها الناس وبالأسماء والعناوين.

- كل المواطنين يدركون أن الأعداء ورأس حربتهم القوى الظلامية لا يقيمون وزناً لمشاعر وآلام الناس، فالناس بنظرهم رعية صاغرة، عليها أن تدين بالطاعة العمياء «للاوعي»، غير أن الوطنيين في الوقت ذاته يستغربون سبب العداء الذي تمارسه بعض الأجهزة بحق المعتقلين المدنيين، وتحشرهم في أماكن ضيقة ليناموا فيها وقوفاً على أقدامهم، إلى جانب تعريضهم للتعذيب الجسدي والنفسي الشديد جراء اتهامات تفتقر إلى الصق وردت ضمن اعترافات قيلت تحت التعذيب.

- إن الذين يحبون وطنهم وشعبهم يابون أن تكون أفعالهم سبباً في ترويع الناس ودفعهم إلى الكره والنفور والاحتقان والحقد، وهذه هي البيئة التي يستتشرس الأعداء لخلقها وانتشارها.

- إن من حق كل مواطن أن يعرف مصير ابنه أو أخيه أو أفراد أسرته، أما أن يعجز عن معرفة مصيرهم، فهذا يطرح سؤالاً مشروعاً: لمصلحة من يجري فعل ذلك؟ وهل هذا يؤدي إلى استقطاب تأييد الناس أم يخير كرههم واستنكارهم؟ والطامة الكبرى حين يطلب إليهم استلام جثث أبنائهم.

وأخيراً وصل الأمر إلى تسليم هوية من قضى إلى أهله إشعاراً بأنه صار في عداد الموتى دون استلام جثته، وهذا أمر أكثر من مرعب.

في ظل غياب «الوطنية»

ازدهار شبكات الاتصال «التركية» في القامشلي

استحوذت شبكات الهواتف النقّال التركية على أسواق المناطق الحدودية مع تركيا بعد لجوء الكثير من الأهالي إلى استخدامها، في ظل الانقطاع شبه التام في شبكة الاتصالات «الخليوية» و«الانترنت» التابعة للشركات الخاصة السورية «سيرنيل- إم تي إن» منذ أكثر من سنة، بالإضافة إلى قطع الاتصال الأرضي القطري في كثير من الأحيان، ما أدى إلى صعوبة التواصل مع الداخل السوري.

■ مهند كامل الحميدي

وتغطي شبكات الاتصال التركية «تركسيل- فودافون- أفيا» المدن والبلدات الواقعة على الشريط الحدودي مع تركيا، حتى باتت رؤية أهالي القامشلي يستخدمون الشبكات التركية أمراً ليس بالمستغرب. وتغيب الأرقام والإحصائيات الدقيقة حول قيمة استهلاك الاتصالات التركية، بسبب عدم وجود إحصائيات رسمية يمكن العودة لها، ما دفعنا إلى الاستئناس بأرقام تقريبية من خلال لقاء بعض أصحاب المحال التي تتعامل ببيع الخطوط التركية، ويُقدّر عددها بأكثر من 75 محلاً.

معظم المحال تتعامل ببيع وتعبئة الخطوط التركية

قال أحد أصحاب محال الاتصالات إن معظم المحال في المدينة باتت تتعامل ببيع وتعبئة الخطوط التركية لتلبية حاجة السوق المتزايدة إلى وسائل الاتصال، وأنه يبيع في اليوم الواحد نحو أربعة خطوط، بالإضافة إلى



الاتصالات الخليوية تتصل من المسؤولية!

وأضاف المواطن «لدى مراجعتي لفرع شركة سيرنيل في القامشلي للاستفسار عن سبب الانقطاع، أجابني الموظف أن السبب الرئيسي لقطع الاتصالات عائد للأعمال التخريبية واتساع رقعة المعارك التي كثيراً ما تضر بالأبراج الخليوية المنتشرة في عموم البلاد، علماً أن الشركة ما زالت تطالب عملاءها المشتركين بالخطوط لاحقة الدفع بفواتير شهرية قيمتها 450 ليرة رغم انقطاع الاتصال». مستغرباً تحميل الشركة للمواطن المسؤولية الكاملة عن تحطم الأبراج، وتصلها من مسؤولياتها في ترميم الأبراج واستبدال الخلف منها، كما استغرب انقطاع الاتصال في القامشلي- التي

تشهد استقراراً نسبياً- في حين نجد أن الكثير من المدن الساخنة في الداخل السوري كحلب ودير الزور لم تنقطع عنها الاتصالات، إلا لفترات محدودة. وقال مواطن آخر «قمت باللجوء إلى شراء خط تركسيل رغم كلفته العالية نسبياً بسبب انقطاع الاتصالات السورية وحاجتي الماسة إلى التواصل مع أقاربي في دمشق، وكوني أعمل تاجراً للمواد الغذائية فأنا بحاجة للاتصال مع التجار في مناطق الداخل السوري لتأمين حاجة محلي من المواد الغذائية والسلع، بالإضافة إلى ضرورة التواصل لمعرفة الأحداث وتطورات الوضع الراهن في سورية عموماً».

المواطن هو الخاسر الأكبر

في ظل هذا التردّي في الاتصالات السورية ودخول الشركات الأجنبية الأسواق المحلية، يبقى المواطن هو الخاسر الأكبر في هذه المعادلة، ليرتفع إحساسه بالغبين والتهميش من دولته، ويضاف إلى ذلك خسارة الشركات السورية لسوق المناطق الحدودية؛ وخاصة سوق القامشلي النشط، لأن الكثير من الأهالي لديهم أقارب مغتربون يتواصلون معهم، أو أقارب يقيمون في مدن الداخل السوري، كما أن خروج الشركات السورية من الأسواق يهدد بالضرورة مستقبل العاطلين فيها إذ من المتوقع أن ينالهم الضرر؛ من تسريح أو فصل مستقبلاً.

بقي أن نشير إلى أن غياب الدولة الفعلي عن المناطق الحدودية يفتح المجال لمزيد من التغلغل الاقتصادي والسياسي والأمني مع كل ما يحمله ذلك من تبعات مباشرة أو على المدى الطويل.

فتح ملف «معتقلي الرأي» قضية وطنية بامتياز

■ مراسل فاسيون

تعتبر قضية المعتقلين إحدى القضايا الضاغطة في الأزمة الوطنية، بما تزيد من تعقّد الأزمة سياسياً، وبما تترك من جراح في وجدان آلاف العائلات التي تعرّض أبناءها للاعتقال، وخصوصاً أولئك الذين لا علاقة مباشرة لهم بما جرى ويجري على ساحة البلاد.

خلال مراحل الأزمة وردت إلى «فاسيون» العديد من الشكاوى التي تبين مظالم وماسي لحقت بعدد كبير من الأسر السورية في معظم مناطق البلاد، من خلال زج أحد أفراد هذه الأسر في المعتقلات، وتغييبهم دون وجه حق. في الحالات الملموسة، دكتور جامعي يعتقل وهو يخرج من مقر عمله، وشاب معتقل من أمام باب منزله في أحد أحياء دمشق منذ ما يقارب السنة والنصف، ولا يعرف ذووه عنه شيئاً وهو دون السن القانونية، وأخر اعتقل على حاجز أمني لأن هويته مسورة، وطفل «15 سنة» خرج ليجلب بعض حاجات المنزل، فيترامن ذلك مع توتر أمني مفاجئ في الحي ليعتقل الطفل، وشاب آخر معتقل دفعه الفضول للوقوف في إحدى ساحات الظاهر فيتم اعتقاله وهو المعيل الوحيد لوالدته الأرملة بعد استشهاد أخيه العسكري حسب رواية والدته.

وبغض النظر عن أعداد المعتقلين الذي يتم تداوله في وسائل إعلام خارجية تريد المتاجرة بهذه القضية، فإن فتح ملف معتقلي الرأي باتت قضية وطنية بامتياز سواء بالإفراج المباشر عنهم، أو تقديمهم إلى محاكم نزيهة ومستقلة دون أن تكون تحت وصاية أحد، ولا تنبع أهميتها فقط بأن الاعتقال الكيفي مرفوض قانونياً وسياسياً، بل أيضاً من الممكن أن تكون وسيلة لتخفيف الاحتقانات المتعددة في المجتمع والتي تشكل بؤراً جاهزة لتسويق وتعميم التطرف بكل أشكاله، وبالتالي فإن إجراء شجاعاً من هذا النوع يمكن أن يشكل خطوة باتجاه الهجوم على جبهة الحل السياسي الذي يطالب به أغلبية الشعب السوري، وتعبير استباقي عن مصداقية المبادرة الحكومية للحل السياسي.

«لقمة الشعب خط أحمر»...

تفعيل دور الشارع في الرقابة الشعبية

جاءت «لقمة الشعب خط أحمر» كحملة شعبية تطوعية تشكلت رداً على المتاجرة بلقمة الشعب، و بدعم مباشر من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك وبشكل خاص من الوزير الدكتور فكري جميل، وكان الهدف منها كبح جماح المتلاعبين بلقمة الشعب من فاسدين عبر تفعيل دور الشارع والناس في الرقابة الشعبية ضد المتاجرين بلقمة عيشهم وإعادة وصل جذور الثقة بين الشارع وجهاز الدولة.

■ زامي طه

كبح جماح المتلاعبين بلقمة الشعب

هذه الجذور التي قطعها تراكم الفساد داخل جهاز الدولة عبر السنوات الماضية وخصوصاً في السنوات العشر السابقة لتفجر الأزمة الوطنية السورية، عندما انتهج الفريق الاقتصادي «السرديري» السياسة الاقتصادية الليبرالية المتمثلة «بفتح السوق السورية أمام البضائع الأجنبية وتحرير التجارة بفرعها الداخلي والخارجي من أي قيود»، الأمر الذي تسبب بإقصاء جهاز الدولة عن دوره في



عدد ممكن من ربطات الخبز لبيعه خارج المخبز بالسعر النظامي 15 ل.س. وللمضاربة على المتاجرين بالخبز، والذين كانوا يبيعونه بأسعار مرتفعة، وقد لاقى هذا الأمر ترحيباً من المواطنين حيث طلبوا من فريق الحملة المجيء دوماً إلى المكان أملاً منهم بأن تحل مشكلة الطوابير ويوضع حد لاستغلال البائعين، ثم انتقلت الحملة بعدها إلى مراكز توزيع مادة الغاز لتضبط عملية البيع وتنظم طوابير الناس ومع تكرار التجارب اكتسب الفريق خبرة أكثر في التعامل مع هذه المشاكل، ومن الجدير بالذكر أن عمل الحملة كان يتعرض أحياناً لمضايقات أمنية.

عدة محاولات لإيقاف الحملة

ونتيجة للظروف الأمنية المتوترة، غابت الحملة فترة عن الشارع ثم عادت بقوة وبخطة عمل في عدة مناطق رغم

«لقمة الشعب» نموذج للتعميم

إن فريق «لقمة الشعب خط أحمر» ليس بديلاً عن الناس بل هو جزء منهم، ولن يستطيع وحده فعل شيء دون تعاون الشعب وتفاعله معه، فقد اكتسب هذا الفريق تجربة في مجال عمله، وهدفه نقل هذه التجربة إلى أوسع شريحة ممكنة من الناس ليتعلموا تنظيم صفوفهم للدفاع عن لقمة عيشهم وحقوقهم ضد المتلاعبين بقوت يومهم من كبار الفاسدين.

محاربتها من بعض الأطراف في جهاز الدولة، والذين لا مصلحة لهم بمكافحة الفساد لأنهم مرتبطون به ومستفيدون منه.

هذا وقد جرت محاولات عدة لإيقاف الحملة وتقييد تحركاتها وتشويه صورتها في ظل غياب الإعلام عن مواكبة عملها. إضافة لاستغلال سخط الشعب من الوضع المتردي وتوجيه هذا السخط باتجاه الحملة ومن يدعمها.

لا يموت حق

المحامي سالم الكلاس



تعليق

على اجتهاد..

ما الفائدة في تعديل قانون العقوبات برفع السقف الأعلى لعقوبة الاحتيال من سنتين إلى خمس سنوات ثم يأتي الاجتهاد القضائي على هدم اركان التجريم التي تؤدي إلى نسف العقوبة وإسقاطها من أساسها بحجة عدم توفر الشروط اللازمة للتجريم ما يؤدي إلى تملص المجرم من المسؤولية كلياً، فالإصلاح القضائي لا يكمن أساساً في تشديد العقوبة بقدر ما ينطوي على تبسيط الشروط التي تساعد على الإمساك بالمجرم وسد الثغرات بوجهه وليس كما يفعل الاجتهاد القضائي عندما في كل يوم حين يفتح الفجوات للمجرم لكي ينفذ منها هارباً من المسؤولية، فصاحب الحق لا يهتم بمقدار العقوبة بقدر ما يهتم الوصول إلى حقه المسلوب أولاً وعدم إفلات المجرم من العقوبة ثانياً.

هذا وتنص المادة /641/ عقوبات على الآتي: «كل من حمل الغير على تسليمه مالا منقولاً أو غير منقول أو أسناداً تتضمن تعهداً أو إبراءً فاستولى عليها احتيالياً... أو بتصرفه بأموال منقولة أو غير منقولة وهو يعلم أن ليس له صفة للتصرف بها... الخ». لو أمعنا النظر نجد أن هذا النص ينطبق على كل شخص يبيع ملك الغير أو يبيع عقاره أو سيارته مرتين أو أكثر بشرط انتفاء علمه بسقوط صفته وان الذي يبيع عقاره مرتين أو ثلاثاً يكون في الواقع على علم بانتفاء صفته في التصرف بالمبيع بعد أن باع في المرة الأولى.

يأتي الاجتهاد ليقول «بيع المالك عقاره مرة ثانية لا يشكل جرم الاحتيال طالما أن العقار مسجل باسمه في السجل العقاري ولم ينتقل إلى اسم المشتري الأول» - قرار 2184 لعام 1974 أساس 2185 - المحامون لعام 1975 - قاعدة 2159 المجموعة الجزائية للدركلي. أي أنه وبحسب رأي الاجتهاد أن التصرف المذكور بالمادة /641/ عقوبات لا ينطبق إلا بحال نقل الملكية في السجل العقاري وبالتالي فإن البائع إذا احتال وباع عقاره عدة مرات وقبض ثمنه بعدد مرات البيع فلا يطاله جرم الاحتيال، والمفارقة أنه بهذا القول فتح فجوة في بنيت النص القانوني /641/ عقوبات عام، مشجعاً البائع الذي باع أكثر من مرة على التملص من المسؤولية والإفلات من العقاب، من خلال شطحات تأويلية لا تمت إلى المنطق القانوني بأي صلة ولا للحقيقة القضائية بأية رابطة، فمن ذا الذي قال إن التصرف لا يقع إلا بنقل الملكية في السجل العقاري؟ ومن منا لا يعلم أن التصرف القانوني يقع بأي شكل من أشكال التصرفات سواء بعقد عادي أو سند رسمي أو حتى بالإقرار أمام القضاء.

مجانين عامودا
مجنون يحاور نفسه

الجماهير في هذا الوقت تؤيد الحل السياسي أكثر من أي وقت مضى وخاصة في المناطق الساخنة، وتدعو لوقف العنف والتدخل الخارجي لأن هذه الجماهير دفعت ضريبة المتشددين في المعارضة والنظام - الذين لا قيمة للإنسان في حساباتهم لأن الغاية الأساسية عندهم النهب والفساد واستمرار الأزمه بما يخدم نهبهم وفسادهم.

■ عامودا حمدالله ابراهيم

ولكن عدداً ممن كانوا هامشييين، أصبحوا في غفلة من الزمن رؤساء وأمناء لما يسمى بمؤسسات حقوقية وإغائية وانسانية يدعون إلى المؤتمرات والندوات وتشكيل هيئات، ومنظمات تنتشر كالسرطان..

هؤلاء يقيمون في الخارج وغالباً في فنادق الخمس نجوم هم وزوجاتهم وأولادهم، يتباكون على الشهداء في سورية عبر شاشات بعض الأقنية الفضائية دون أن يطرحوا حلاً حقيقياً للمشكلة بل يحرضون على القتل ويطلبون بالتسليح وبأن أوروبا وأمريكا وتركيا «لاتسحق» المعارضة..

«طيب أخونا ومعلمنا المتمترس في فنادق أوروبا» أنت تقول بأن 80% من الأراضي محررة كما تدعي... تتفضل و«قاتل» مع من يقاتل، أنت أعلى الأقل حداً من أولادك كي «تحرروا» باقي

والنفخ في كل جمرة نار وشراء الضمائر بحثاً عن الضعفاء في قومهم لحاجة أو فقر أو فاقة أو طمع، هؤلاء تجدهم على الشاشات وفي الصحف، وفي الزوايا المعتمة، تواجههم الحقيقة، يواجههم الزمن وتنهال عليهم الصفعات على وجوههم والركلات على أفقيتهم في كل ساعة وكل دقيقة، مع صرخة كل أم تكلى، وأب يفجع بولده شهيداً، لكنهم عن أثمهم لا يتراجعون فكلما اقترب كلامهم من طعم السم ازداد تدفق الأخضر والأصفر.

ستبقى سورية... وستبقى الجزيرة السورية بعربها وأكرادها وسريانيا وأرمنها قوس قزح لا يمكن الاستغناء عن لون من ألوانه، من أجل سورية الجديدة سورية ينعم فيها كل أبنائها بحقوقهم دون تمييز قومي أو ديني أو طائفي أو مذهبي.

تجار الحروف والكلمات أقلامهم تباع في المزاد العلني

الأراضي؟؟؟

بعض ممن يدعو إلى الوطنية هو أكثر الناس انسلاخاً عن أي رابط يربطهم مع سورية، فيتم تدريبه على يد الأتراك وكذلك يتم دعمه بالمال والسلاح ويفتحون لهم دورات لتخريب النفوس و يدعون بأن الأتراك يدعمون الشعب الكردي!!

وأخر «الإبداعات» والماسي في منطقة الجزيرة، هي فتاوى تقول بأن دم الكردي وماله وعرضه حلال، وعندما سألنا عن صحة إصدار مثل هذا هذه الفتاوى قالوا: بأن الكردي هنا في الفتوى يعني «الأبوجي» وكل الأكراد «أبوجية» حسب تفسيراتهم طبعاً، والأغرب هناك من يحيي أصحاب هذه الفتاوى ويدعوهم للتدخل في منطقة الجزيرة.

والسؤال الذي يطرح نفسه ما الثمن المطلوب من هؤلاء سوى تنفيذ خطط من يدفع هذا المال بقصد إفساد الذمم واختلاق الأزمات

السويداء.. لا خيار لنا إلا الدفاع عن كرامتنا!



نحن الفقراء، وإن لم نعرف السياسة بتفاصيلها وزواياها المخفية لكننا ندرك الجوهر الحقيقي في السياسة من خلال لقمة عيشنا، كهذا فقط يمكن لنا معرفة من معنا ومن ضدنا، ويشهد الشعب السوري خلال الأزمة الوطنية كل أشكال النهب والسرقة وكل العنف المطلوب لاستمرار الاستغلال والفساد، وسطوة طغمة تجار الأزمات والدم السوري على المشهد السياسي الاقتصادي الاجتماعي السوري.

■ مراسل فاسيون - السويداء

واحتكرت على مدة السنتين الماضيتين هي التي تباع اليوم بعد أن انتهت مدتها أو قاربت الانتهاء، «بيقتلوا القليل وبيمشوا بجنائزته، سرقونا واليوم عم يبيعونا حقنا مع منية» يعبر الأهالي عن هذا الاحتيال، ويذهب البعض إلى الربط بين عقلية التجار في عملية النهب المكرر هذه وبين التطبيل والتزوير لل«الخيم الوطنية» الذي شهده على قنوات لطلما عرفت بالتلهيل لرجال الأعمال وفجأة تحولت اليوم للاهتمام بسر البنودرة والبانانجان حجة للهجوم على البرامج التي تقف في وجه الفساد وتجارة الأزمات، وقد شهد الكثيرون أنه في اليوم الأول من افتتاح إحدى الخيم تجمع الناس وطلت الطوابير وبدأ التذمر والملاسة مع العمال في الخيمة فهمس أحد العمال لزميله: «متى تأتي المذبة لتصور «الحشود الغفيرة المبتهجة» قبل أن يهجم الناس علينا».

الخيبة من جديد والحقد تجاه بالتجار الكبار وانعدام الثقة أكثر وأكثر بجهاز الدولة الذي مرر هكذا ظاهرة وباركها، أهالي السويداء اليوم ينتظرون فعلاً جذرياً ضد احتكار التجار ومتاجرتهم بالدم السوري ويقولون إن الأفاعي إن تغير جلدها تبقى أفاعي ومثلها أولئك التجار إذ يفتنون من جديد أن لا رب لهم إلا رأس مالهم ولا وطناً إلا جيوبهم.

أسأل أي سوري اليوم سيقول لك تفاصيل احتكار التجار الكبار أصحاب المستودعات الضخمة للمواد واللعب بتصريف الدولار عبر قنوات الفساد في الدولة لرفع الأسعار بحدود خيالية تعود عليهم بالأرباح الخيالية، والقطيعة واسعة بين الناس والتجار الكبار عموماً في سورية لكن خصوصاً في السويداء لما تعانيه من آفات الفساد والاحتكار، من هنا كانت المفاجأة والفرحة عموماً عندما سمع أهالي السويداء عن الخيم التي قررت مجموعات مختلفة من تجار السويداء الكبار فتحها لتوزيع المواد الاستهلاكية الأساسية بأسعار التكلفة، فعلاً لاقت هذه الخيم إقبالاً كبيراً في بداية افتتاحها واعتبر الناس أن هذه «صحوة ضمير» شاملة أصابت التجار ولا بأس بصحوة متأخرة بعد ملايين الأرباح.

بعد يومين من افتتاح تلك الخيم اكتشف الناس أن أغلب تلك المواد كالعدس والبرغل غير صالحة للاستخدام، منتبهة المدمة، وأن الأصناف الباقية من المواد كالزيت والسمنة والمعلبات صالحة لعدة أيام فقط، عشرون يوماً في أحسن الأحوال، ليستنتج أهالي السويداء أن المواد التي كدست

التسعير الإداري..

أمر محسوم.. لماذا وكيف الآن؟!

إعداد محرر الشؤون الاقتصادية

تجتمع في وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية لجنة التسعير الإداري التي تتولى عملية تحديد أسعار المواد التي ستخضع للتسعير الإداري، بعد أن أصبح موضوع العودة الجزئية إلى تسعير مواد أساسية من الحكومة أمراً محسوماً. مع الارتفاع الكبير في المستوى العام للأسعار خلال عامي الأزمة،

تردد كثيراً طرح عودة الحكومة إلى التسعير الإداري، أي أن تقوم الحكومة بتسعير مركزي لجملة من المواد الأساسية أو لكل المواد وتخريجها من إطار المنافسة في السوق، وتشير تصريحات المسؤولين بأن الهدف هو استعادة تسعير 80% من المواد المحررة. التساؤل المشروع هو لماذا تأخر السير بإعادة التسعير الإداري، ولماذا لم تقرر الحكومة وببساطة أن تسعر المواد وتلزم التجار

فيها؟ وهل الأمر بهذه البساطة.. فما الذي كان متوفراً سابقاً لتطبيق تسعير إداري، ولم يعد متوفراً اليوم، وما الذي يجعل التسعير الإداري مطروحاً اليوم بقوة وما علاقة الأزمة بإمكانية تحقيقه.. في عودة "لجو" نهاية السبعينيات والسياسة السعريّة حينها، ولبداية الألفية وما بينهما نحاول أن نلقي الضوء على التجربة السورية في التسعير لفهم إمكانيات الاستفادة منها اليوم في ظل الأزمة..

وبدا ضرب المضاربين..!



بدأت خلال الأسبوع الماضي حملة كبيرة على مجموعة من مكاتب الصرافة المخالفة والرسمية التي ثبت تورطها في المضاربة على الليرة السورية، وعلمت «فاسيون» من مصادر خاصة أن العملية مستمرة وستطال المزيد من المخالفين، كما علمت أن الاعترافات التي بثتها الفضائية السورية والتي أدلى بها موظفون في مكتب «الشعار» للصرافة والذي قامت الدولة بإفقاله لاشتراكه في المضاربة، لن تكون الأخيرة ولكن ستلتوها اعترافات جديدة لمكاتب أخرى.. وكان من اللافت للنظر خلال الأسبوع الماضي أن الحملة التي انطلقت ضد المضاربين ترافقت مع تراجع تدريجي لسعر صرف الدولار أمام الليرة السورية. هذا وقد كشف النائب الاقتصادي د. قدرى جميل في حديثه الأسبوعي لشام إف إم يوم الخميس الماضي أن الدولار المزور موجود في السوق السوداء بكميات هائلة..



السياسة السعريّة بين الدولة والسوق: «من يعرض.. يسعر»

يتحكم بعملية التسعير ويفرض القوانين والتشريعات التي تناسب مصالحه وهذا ما حصل في سورية.. فتراجع حجم قطاع الدولة العام وحجم مؤسساته بعلميتي الإنتاج والتوزيع وتحديداً في عملية التجارة بشقيها الداخلي والخارجي، بين مرحلة التسعير الإداري وبين عقد الألفية، مقابل زيادة حجم السوق والاستيراد الخاص، هذا الاتجاه العام لتراجع الدولة وتقدم السوق هو الذي فرض تغييرات في السياسة السعريّة والتشريعات والقوانين المرتبطة بها.

وقائع

- عام 1976 بلغت حصة القطاع الخاص من إجمالي الاستثمار 27% مقابل 73% للقطاع العام.
- عام 1985 في الصناعات التحويلية حصة القطاع العام 73,6% بينما حصة القطاع الخاص 26,4%، في عام 1990 ازدادت حصة القطاع الخاص في الصناعة التحويلية لتبلغ 44%.
- عام 1986 القطاع الخاص 30% من إجمالي الواردات، عام 1994 62%.
- ازدادت مستوردات القطاع الخاص بين عامي 1980-1992 بنسبة 406%، بينما تراجعت مستوردات القطاع العام في تلك المرحلة فقط بنسبة 11%.
- ازدادت بين عامي 2006-2009 مستوردات القطاع الخاص بنسبة 100%، بينما تراجعت مستوردات القطاع بنفس الفترة بمقدار 100%.
- في عام 2009 بلغت مستوردات القطاع الخاص خمسة أضعاف مستوردات العام.

الحرّة والتي كانت بصدد التوقيع في حينها «اتفاقية التجارة العربية» - اقتضت الإشارة إلى السياسة السعريّة التدخلية بإعادة هيكلة الدعم التموييني لمواد رئيسية («سكر» رز» خبز») لاستمراره وتوزيعه على مستحقيه. الفرق الكبير بين الخطتين هو في نقطة الانطلاق ففي بداية الثمانينيات كانت نقطة انطلاق السياسة السعريّة من كونها أداة حكومية في عملية تحفيز الإنتاج وعدالة التوزيع، أما نقطة الانطلاق في الخطة العاشرة فهي تأمين التنافسية للسوق وتحويل دور الدولة ومؤسساتها إلى دور إشرافي يقوم بالرقابة على الجودة وعلى سلامة التنافسية ويتدخل بالحد الأدنى للدعم التموييني فقط.

المحدد الجوهري للانتقال

لم تجر عملية تغيير السياسة السعريّة بهذا المستوى إلا ضمن متغيرات عديدة، جعلت التسعير الإداري أمراً صعباً، فقد ظهرت متغيرات من أواسط الثمانينيات ترافقت مع تعدد سعر الصرف وتراجع دور القطاع العام مع تقدم في دور القطاع الخاص في الإنتاج المحلي وفي الاستيراد، ليصبح من غير الممكن أن يعتبر سعر التكلفة والإنتاج في القطاع العام هو المعيار الذي يفرض على أسعار القطاع الخاص، بالإضافة إلى ظهور عقبات أمام تحديد التكاليف الحقيقية نتيجة عدم إبراز فواتير حقيقية للجمارك وصعوبة تقدير النفقات المحلية من القطاع الخاص. ولكن تبقى نقطة الفصل بين هذين الانتقالين الكبيرين هي من يمتلك العرض الأساسي في السوق «الدولة أم قوى السوق»

المستوردة على أساس اقتصادي «التكلفة الحقيقية» تحديد سعر استهلاكي نهائي لجميع المواد الأساسية على أساس الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية. التوسع في استخدام الصندوق المعدل للأسعار الذي ينبغي دعمه أداة لتحقيق أكبر قدر ممكن من استقرار الأسعار، ويتحمل كل الأعباء الناجمة عن التسعير الاجتماعي. اتباع سياسة سعريّة موحدة في جميع أنحاء القطر للمنتجات المحلية والمستوردة مع إعطاء مرونة للسلطات المحلية في تحديد أسعار المواد الموسمية المحلية. استخدام السعر أداة وحافزاً اقتصادياً لزيادة الإنتاج وتحقيق توزيع عادل للدخل. إجراء بحث دوري سنوي لتكاليف المعيشة، يتم على أساس حساب رقم قياسي لأسعار المفرق تحدد بموجبه الزيادات الدنيا في الرواتب والأجور.

جاء في الخطة الخمسية العاشرة

عن الاستراتيجية والبرامج الرئيسية للتجارة الداخلية وأهدافها: -إتباع استراتيجية تعزيز قوى السوق والمنافسة وبيئة التجارة والاستثمار، وتحويل مؤسسات القطاع التجاري للعمل بكفاءة وربحية. -إلغاء القوانين التي تمنع المنافسة، وإعادة توصيف مهام ومراسيم مؤسسات التجارة الداخلية. - التركيز الكبير على مفاهيم الالتزام بالجودة، والمعايير وحماية حقوق الملكية الفكرية التي تشترطها اتفاقيات التجارة

بدايات التسعير 1979 ونهاياته..

خلال عقود عديدة جرى تغيير كبير على السياسة السعريّة في سورية، لتكون النتيجة المباشرة الانتقال من سياسة تسعير إداري لكامل المواد: «ركزت السياسة السعريّة منذ اعتمادها في عام 1979 على الأخذ بمبادئ التكاليف الحقيقية للإنتاج والاستيراد لتحديد الأسعار مع مراعاة هوامش الربح لجميع الحلقات التي كانت تصدر تبعاً لكل نوع من أنواع السلع وما له يصدر له قرار نسب أرباح تم تشميله بقرار عام للمواد الغذائية وغير الغذائية، وترافق ذلك مع سعر قطع واحد ودور مركزي لوزارة التمويين سابقاً» «من محاضرة في مجال السياسة العامة للأسعار -وفاء الغزي»، إلى سياسة تحرير للتجارة الداخلية بشكل كامل تقريباً يستثنى منها قليلاً ست مواد 3 غذائية «خبز وسكر ورز» و3 محروقات «مازوت، بنزين، غاز منزلي» لا تبلغ نسبتها من إجمالي السلة الاستهلاكية 7% وبعضها محرر جزئياً كالسكر والرز، والمشتقات محررة جزئياً بقوة السوق غير الشرعية، ويضاف إلى ذلك إلغاء لوزارة التمويين ولدورها المركزي السابق في تحديد الأسعار وتحمل خسائر التسعير وذلك بموجب المرسوم 69 لعام 2003، ما كان إشارة لإلغاء سياسة التسعير نهائياً وثبت في الخطة الخمسية العاشرة.

مقارنة بين نهجين..

جاء من ضمن ما حددته الخطة الخمسية الخامسة في سورية كهدف من سياسات التسعير التالي: - تحديد أسعار المنتجات المحلية و السلع

لا تستطيع جهة حكومية واحدة أن تأخذ قراراً بالعودة إلى التسعير الإداري في سورية، بدون أن تواجه ليس فقط قوى السوق ووزنها في جهاز الدولة، بل أيضاً أن تواجه التشريعات والقوانين التي سنت لتدرسخ عمل السوق وتراجع دور الدولة، أي أن تعمل على استعادة سياسات كاملة وتطويرها، وتلغي سياسات اقتصادية كاملة مع ما يتطلبه هذا من تغييرات بنويّة..



إجراءات التسعير الإداري.. التشريع «كر المسبحة»

■ عشتار محمود

التسعير الإداري هو إخراج جملة من السلع الأساسية من دائرة السوق والمنافسة وهذا يقتضي توفير بديل لعرضها عدا عن قوى السوق، وهذا البديل هو جهاز الدولة المسعر حكماً وهو ما يتطلب تحكّم الدولة بجزء هام من عرض السلع وفق التالي:

تقوم الدولة بتوسيع عمليات استيرادها لتقدمها بسعر غير احتكاري: تملك الحكومة اليوم فرصة هامة من خلال الخط الائتماني الإيراني الأجل الدفع لتقوم باستيراد المواد وتقديمها بسعر مدعوم فالمواد المستوردة من إيران وعددها 13 مادة بحسب التصاريح الحكومية، تغطي نسبة تقارب 27% من مجموع السلع المحررة المزمع تسعيرها.

تستطيع الحكومة من خلال توسيع تجارتها الداخلية أن توسع من عمليات شرائها للسلع المنتجة محلياً وتحديداً المنتجات الزراعية والمنتجات الحرفية البسيطة المشتقة منها، لتقوم بدور تاجر الجملة، الحلقة التي احتكرتها قوى السوق الكبرى طويلاً فتؤمن بذلك سعراً عادلاً للمنتج المحلي وسعراً بهامش تكلفة محدداً للمستهلك.

وهذه العملية تقيدّها البيروقراطية وغياب المرونة في اتخاذ القرار وانحصار عمليات البيع والشراء الحكومي بمؤسسات محددة لا تسمح ميزانياتها الضئيلة بلعب دور تاجر جملة كبير..

فلا تبلغ ميزانية مؤسسات التدخل الإيجابي المسموح لها بالاستيراد والشراء من المنتجين أكثر من وهو ما يتطلب زيادة الإنفاق الاستثماري المخصص لها، وعدم حصر هذه العمليات بهذه المؤسسات فقط.

التعامل مع الأمر الواقع خطوة إيجابية

إن تأمين هذا الدور التوزيعي الرئيسي للحكومة هو الشرط الأول لنجاح عمليات المراقبة القانونية والانتقال إلى الشق القانوني التشريعي منه، فتشديد العقوبات قد يفلح في ضبط جزء من السوق ولكنه لا يؤمن ثباتاً للعملية..

ولكن في ظل ضغط قوى الليبرالية فإن انتظار استكمال هذا الدور سيؤخر عملية التسعير لذلك تم التعامل اليوم وفق سياسة الأمر الواقع باستغلال إمكانية تحقيق خرق قانوني تشريعي بتشديد العقوبات وتعديلات في قانون التموين وذلك وفقاً للتعديلات التي صدرت بتاريخ 16-7-2013 والتي عدلت بعض أحكام قانون التموين والتسعير رقم 123 لعام 1960 وتعديلاته وإلغاء القرارات والتعليمات المخالفة، التعديلات التي أدت إلى إلغاء عملية تحرير الأسعار قانونياً، وألّزمت بإيجاد آلية للتسعير.

حيث بدأت المجالس المحلية بتسعير مجموعة من المواد الرئيسية وذلك بتحديد أسعار الكلف وهوامش الربح المناسبة

وهذا ما سيسمح للسلطات المراقبة بإيجاد مستمسك قانوني على التجار المخالفين والمسعرين بأسعار أعلى، هذا التغيير أصبح بمثابة مفتاح وحافز لاستكمال العملية بأن تملأ الدولة كل فراغ ينشأ عن السوق ويعيق عملية التسعير، ليبقى المحدد الأساسي نجاح جهاز الدولة باستعادة حصته الهامة من التجارة الخارجية والداخلية..

الأزمة تفرض الأمر الواقع

المطالبة بالتسعير الإداري لم تأت في ظروف الأزمة فقط، فالارتفاع الكبير في مستوى الأسعار والمجوة الكبيرة بين الأجور وارتفاعات الأسعار كانت تتسع باستمرار، إلا أن مراجعة عملية تحرير الأسعار وخروج الدولة من السوق لم تكن واردة في ظل هيمنة للأفكار الليبرالية على أصحاب القرار الاقتصادي- السياسي في سورية، وهذا لم يسمح بسماع الأصوات التي كانت تطالب بشكل جدي بأهمية استعادة دور الدولة، حيث كانت تبدو الأسعار في السوق مستقرة لتغطي الميل نحو الارتفاع بالوفرة في العرض.

رئيسياً فيه، فكبّار التجار يحتكرون البضاعة القليلة في مستودعاتهم لفرض معادلة جديدة للعرض والطلب على سلعة ما وهذا ما يسمح بتسعيرها بسعر أعلى، أو يحتكرون البضاعة بانتظار ارتفاع سعر صرف الدولار للبيع على أساسه، ويستفيد كبار تجار الجملة المتحكّمين بتجارة الخضروات والفواكه المحلية على سبيل المثال من ظروف النقل المضطربة وارتفاع

ربح أقصى من فوضى الأزمة

مع انفجار الأزمة اهتز الاستقرار الوهمي، فالاضطراب سمح بزيادة كبيرة في عمليات الاحتكار وأدى إلى فوضى في السوق السورية بعد أن اهتز استقرار جميع العوامل التي تؤثر على الأسعار من الإنتاج المحلي إلى الاستيراد إلى سعر الصرف وهو ما أدى إلى ارتفاع كبير في مستويات الأسعار لتلعب قوى الاحتكار دوراً

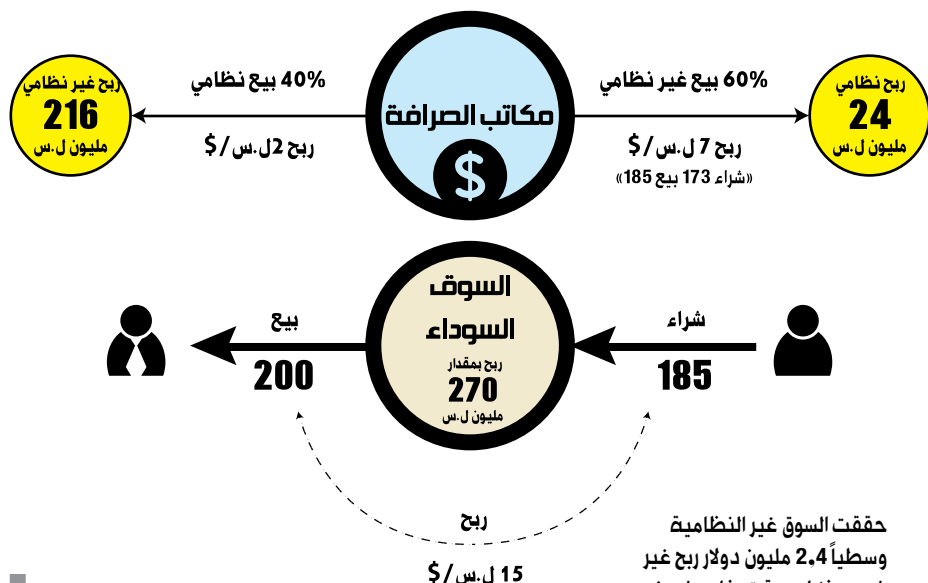
السوق السوداء تتراجع

■ فاسيون

أدت هذه المعطيات مع تغير في مفاصل قوة السوق، بداية من الهجوم المحق على سياسة الضخ التي يتبعها المصرف المركزي، والإيقاف الجزئي لعمليات تمويل المستوردين التي تعتبر أحد المسببات الرئيسية لوصول القطع إلى السوق السوداء عن طريق تزوير بيانات التجار وعدم استيراد سلع بالقطع المعطى، حيث جاء في هذا الصدد قرار الحكومة بالقيام بعمليات الاستيراد الأساسية، يضاف إلى ذلك الخط الائتماني الإيراني الذي يحقق استيراد جملة من المواد الأساسية مع المحافظة على الاحتياطي الأجنبي مؤقتاً والتسديد اللاحق..

جملة هذه التغيرات هي التي تؤثر بشكل رئيسي على استقرار السوق، وليس عمليات ضخ القطع المتتالية التي يقوم بها المصرف المركزي منذ قرابة شهر، التي تبقى نقطة الخلل الرئيسية التي تسبب المزيد من الريح الشرعي وغير الشرعي للمكاتب، ومزيد من تسريب القطع للسوق السوداء..

تتغير العديد من معطيات سوق الصرف اليوم، حيث استقر سعر صرف الدولار نسبياً منذ حوالي عشرين يوماً على حدود 200 ل.س في السوق السوداء، وتداول الوسائل الإعلامية اليوم عمليات ضبط وإيقاف يومية تقريباً لمكاتب صرافة أساسية بعد أن تبين للعلن أن هذه المكاتب المرخصة هي صلة الوصل الأساسية لنقل القطع الأجنبي من السوق النظامية إلى السوق غير النظامية أو السوق السوداء، ويتم تداول اقتراب إقرار مشاركة المصارف العامة والخاصة في عمليات البيع، ويضاف لذلك أن عمليات تدخل المركزي لم تعد مغلقة بل أصبحت شبه معلنة وشدت الإجراءات نسبياً على المكاتب في عمليات بيعها حيث طلب منها تقليص الكميات المباعة للشخص الواحد للأغراض غير التجارية..



باع المصرف المركزي القطع لشركات الصرافة خلال الشهر الماضي: • بسعر 173 ل.س / \$ • لتبيع بسعر 175 ل.س / \$ • كمية تقدر بـ 30 مليون دولار

تعويض المودعين بالبنوك العامة..

استعادة قيمة «مدخرات العمر» بانتظار القرار



■ أروى المصفي

وحسب التصريحات المتداولة في وسائل الإعلام، فإنه يتم دراسة تعويض المودعين الذين لم يقوموا بسحب أموالهم منذ بداية الأزمة، أو استبدالها بالقطع الأجنبي «دولار - يورو»، على ألا تتجاوز نسبة التعويض 40% في حال إقرارها. وتم ربط قيمة التعويضات المزعم منحها بعاملين اثنين، أولهما نسبة التضخم التي تبين أنها تساوي 38%، والثاني قدرة الخزينة العامة للدولة على تحمل تلك التعويضات. التقت فاسيون اقتصاديين مختصين لتسألهم عن رأيهم بموضوع تعويض الودائع في المصارف المحلية..

على الإيداع.. إيجابية الأثر تجعل الترقب والانتظار للإجراءات العملية والملموسة أكثر مرارة، حيث يتساءل الكثيرون عن مصير أموالهم وأرصدتهم بعد أن فقدت العملة السورية ما يقارب 200% من قيمتها، لتأتي هذه التصريحات كحكاية لتلك التساؤلات ولكنها لا تتعدى التلميح بتحمل الحكومة مسؤولياتها تجاه هؤلاء المودعين، إلا أن قيمة التعويض المطروحة لا يبدو أنها عادلة أو مساوية لحجم الخسارة، وبما لا يتعد كثيراً عن التعويض الذي أذيع عن منحه لمن خسر منزله أو سيارته أو منشأته بسبب الأحداث ولم يتجاوز 30% في معظم الحالات.

افتقد التصريح الوحيد للمصرف المركزي عن تعويض المودعين بالليرة السورية في البنوك العامة للوضوح والشفافية، حيث لم يذكر آلية التعويض بدقة ولا المستفيدين منه، الإجراء إيجابي بآثاره المباشرة من حيث تعويض المودعين من السوريين الذين ادخروا «جنى عمرهم» بالليرات السورية في البنوك العامة ولم يسحبوها مع تراجع العملة السورية، وبآثاره غير المباشرة من حيث أثير التعويض على زيادة الثقة بالعملة المحلية والتحفيز

د. قيس خضر: عدالة التعويض باستعادة الأموال قيمتها قبل الأزمة



وبدوره الدكتور الاقتصادي قيس خضر قال «ثمة بعض القوانين التي يتناولها المحللون الاقتصاديون والتي تربط بين تغيرات سعر الصرف من جهة وبين تغير أسعار الفائدة من جهة أخرى، فالتعامل بين هذين المتغيرين يقتضي أن تتم زيادة أسعار الفائدة بالنسبة نفسها التي انخفضت بها قيمة العملة المحلية من أجل البقاء عند مستوى توازني، وبالتالي إذا ما أريد الحديث عن تعويض عادل للمودعين في المصارف، فيجب زيادة أسعار الفائدة في سوريا بالنسبة نفسها التي انخفضت بها قيمة الليرة السورية، فإذا قلنا أن الليرة السورية قد انخفضت 4 أو 5 أضعاف فيجب زيادة أسعار الفائدة بنفس النسبة وبشكل آخر وأكثر مباشرة يمكن الحكم على مدى عدالة مثل هذا التعويض إذا تمكن المودع من شراء كمية الدولارات نفسها بالمبالغ التي يملكها مع التعويض ويجب أن تكون مساوية للكمية التي كان قادراً على شرائها عند بداية الأزمة أو قبيلها». وأضاف الدكتور خضر إنه «مهما كان شكل التعويض يجب أن تعود قيمة المبالغ مساوية لقيمتها في السابق، ويجب تقويم الإيداعات بالدولار بين بدء الأزمة ونهايتها». وأوضح خضر إن «التعويض بزيادة نسبة الفائدة أو بشكل آخر يعتبر علاجاً مؤقتاً وليس علاجاً جذرياً لأزمة السياسة النقدية، فسعر الصرف ليس ثابتاً ولا يوجد ما يؤكد أنه سيثبت، لكنه نوع من الإجراءات لمنع المودعين ثقة بالليرة السورية، فالمودع سيرحب بأي مبلغ إضافي يمنح له كتعويض لأن الحصول على جزء من التعويض خير من عدم الحصول على شيء».

د. قيس خضر: عدالة التعويض باستعادة الأموال قيمتها قبل الأزمة



اسئلة مشروعة إذا كان الهدف المباشر من عملية تعويض المودعين المدخرات، والهدف البعيد المدى هو إعادة الموثوقية بعمليات الإيداع بالليرة السورية فلماذا لا تلجأ الحكومة إلى تعويض أكثر عدالة وأكثر جدوى اقتصادية برفع أسعار الفوائد على هذه الودائع بنسبة تتجاوز معدل التضخم بعد تحديده بشكل موضوعي بناء على تراجع قيمة الليرة، لتقوم الحكومة بتشغيل هذه الإيداعات في نشاطات اقتصادية قادرة على الاستمرار في ظروف الأزمة.. لتتركب حلول التعويض مع التشغيل وهي التي تستطيع فقط أن تحقق حافز حقيقي لعمليات الإيداع..

د. عابد فضلية: قرار هام يحتاج توضيحاً لمعرفة من المستفيد ومن المستبعد..



من المستفيد ومن المستبعد؟ وتابع فضلية إن «تسريب الأخبار عن التعويض على لسان مصادر مصرفية لا يوحي بجدية التعامل مع الموضوع، الذي يتطلب الشفافية والوضوح، فالتعويض بأشكاله المختلفة ينتقل بالمواطن من اللا ثقة إلى الثقة بالعملة الوطنية، ويساعد المصارف على الإقراض بعد إيجاد اليات مناسبة لها، والإسراع بتطبيق التعويض أمر مطلوب بشكل ملح لكن وفق دراسة للواقع والسيولة وبناء على التوقعات بانتهاء الأزمة والتضخم». وفيما يتعلق بمنح التعويضات للمودعين في فترة معينة، رفض الدكتور عابد هذه الطريقة قائلاً إننا «لا نؤيد أن يتخذ قرار ذو أثر رجعي، بل من الأفضل أن يتم تقييم الودائع الحالية والمستقبلية وضمن عدم سحبها وعدم فقدان قيمتها بنفس الوقت، بما يؤدي إلى سحب السيولة لمنع المضاربة وتخفيف حدة الاتجاه إلى شراء السلع المعمرة أو العقارات خوفاً من فقدان العملة لقيمتها، إضافة للتشجيع على الإيداع الجديد بما يوجد سبل للمصارف العاملة العامة للإقراض ضمن إجراءات وأطر ورؤى تضمن للمقترض فوائد مقبولة وللمقرض فوائد مجزية بوقت واحد». ولفت فضلية إلى أن «المصارف غير قادرة على تحمل القرار، كما أن اختيار فئة معينة من المودعين يحمل الكثير من إشارات الاستفهام ويبرز إلى الواجهة أسئلة تتعلق بالموافقة بين أهمية الكتل المودعة الصغيرة والكبيرة ومن هم أصحاب كل منها؟؟».

الدكتور عابد فضلية أكد أنه «لم يصدر أي جديد بخصوص الموضوع، ولم يتم الإعلان عن اتخاذ أي قرار أو إجراء تفصيلي، في الوقت الذي لم تتوضح فيه ماهية التعويض وطريقته، هل هي عبر زيادة 40% مثلاً على الوديعة، أو برفع نسبة الفائدة 40% كان تصبح 14% بدل 10%؟؟». وأكد فضلية إن «مثل هكذا قرار هام وذو أثر اقتصادي نقدي ومالي واجتماعي لم يتم توضيحه أو متابعته فعلياً، فلا أحد متيقن من المقصود بالتعويض أو الهدف منه». «بشكل عام كثير من الدول قامت في الأزمات بمثل هذا الإجراء لكن بشكل مختلف، حيث قيمت جزءاً من الإيداعات، تم اختيارها بدراسة ودقة، بالقطع الأجنبي، ومنحتها فوائد مرتفعة مقابل بقائها في الإيداع لفترة زمنية محددة، ليتم تعويض الخسارة في حال تغير سعر الصرف عند سحب الإيداع في نهاية الفترة المتفق عليها، وهذا كفيلاً بالتشجيع على الإيداع في المستقبل وخلق الطمأنينة لدى الناس بعدم الخسارة».

زائد ناقص +

«تلاعب ونص!»

بينما يشكل الارتفاع الجنوبي لأسعار المواد الغذائية أكبر تلاعب بالأمن الغذائي للسوريين، فالأغلبية غير قادرة على شراء حاجاتها الغذائية، جاء حديث رئيس مجلس الوزراء وائل الحلقي، ليؤكد أن الحكومة لن تسمح بالعبث والتقصير بالأمن الغذائي للسوريين، وستحاسب كل من يتهرب من أداء مسؤولياته الوطنية والمهنية، وكل من يحاول النيل من استقرار الاقتصاد الوطني واليرة السورية..



«مثل أسعار السوق وزيادة!»

حددت مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في دمشق سعر كغ الفروج الحي بـ 485 ليرة، والمذبوح والمنظف دون رأس بـ 675، وشراحت دون عظم بـ 1150 والبديوس بـ 925 والفخاذ «وردة بعظمه» بـ 800، ودون عظمه بـ 925 والجوانح بـ 550 والقوانص بـ 150 وسودة الفروج بـ 700 ليرة، وهذا النشرة تنطبق مع الأسعار الراضجة في الأسواق المحلية، وتزيد عنها في بعض الأحيان..



«فالج لا تعالج»

أكدت مصادر في وزارة المالية أن قناعات المكلفين لم تتغير تجاه وزارة المالية ولم تقتنع بأن الوزارة تغيرت وانتقلت إلى سياسة الالتزام الطوعي للمكلفين كهدف استراتيجي بدلاً من سياسة الإلزام، على الرغم من أن وزارة المالية تخلت عن ثقافة الجباية منذ سنوات عشر، وحاولت بكل الطرق بناء جسور الثقة مع المكلفين، كما أحدثت قسماً خاصاً لمعالجة التكاليف الضريبية لكبار المكلفين، وخفضت معدلات الضرائب، ولكن لم تتغير قناعات المكلفين..



«يا بتصيب يا بتخيب»

أكد معاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك محمود المبيض أن الجهات المعنية ستقوم بدراسة التسعير الإداري على سبع مواد بحسب بيان تكلفتها الحقيقية، وأشار المبيض إلى أنه في حال نجحت الحكومة في تأمين هذه السلع، ستقوم بتوسيعها لتشمل مواد إضافية شريطة أن تكون أساسية وتلامس بشكل مباشر معيشة المواطنين، منوهاً إلى أن الأمر يحتاج إلى وقت لتنفيذه كون هذه التجربة جديدة وبحاجة إلى دراسات معمقة.

وأكد معاون الوزير أن المواد المتفق عليها سيتم تأمينها عبر المؤسسات العامة في الدولة عبر خط الإئتمان الذي فعل مؤخراً مع إيران..



«كل شيء تمام»

أكد المهندس عماد خميس وزير الكهرباء أن واقع قطاع الكهرباء في سورية جيد بشكل عام رغم استهدافه الممنهج والمتكرر من المجموعات المسلحة..



زيت الزيتون: فتح التصدير مكسب التجار.. وفرصة المنتجين والمستهلكين الضائعة

لم تتجاوز الـ 50% بينما أرباح التجار والمصدرين وصلت إلى 200%..

صعود الأسعار بنسبة 580%

قفزت أسعار زيت الزيتون بنسبة 580% خلال أقل من عام، ليكون شهراً أيار وحزيران من عام 2013 الأكثر سخونة في ارتفاع الأسعار، إلى أن وصل التجار والمصدرون إلى مرحلة البحث «بالسراج والفتيلة» عن الزيت الذي بات شبه مفقود في الأسواق، وهو مما أدى إلى ارتفاع أسعاره، إلا أن الخلاف يبدأ عند السعي لتحديد هوية الجهة التي جرى التصدير إليها! وبأية اساليب؟! فهل التصدير بالطرق النظامية وفق الاتفاقية الموقعة مع إيران هو من قفز بأسعار الزيوت؟! أم أن التهريب واستغلال ارتفاع أسعار الدولار -الذي تحسب على أساسه أسعار الزيوت في دول الجوار- هو ما ساهم في رفع أسعار الزيت؟! وهو منطوق يرفض الاعتراف به كثيرون، إلا أن الأسواق الأردنية كفيلاً وحدها بالرد على هذا المنطق، فالزيت السوري المهرب قد ملأ الأسواق الأردنية، والمنتجون والمستهلكون السوريون تضرروا حتى النخاع! وهنا لم نأت على ذكر ما تم تهريبه من زيت الزيتون إلى أسواق لبنان وتركيا وغيرها من الدول..

100% ارتفاع تكاليف الإنتاج

شكلت تكلفة إنتاج زيت الزيتون العنفة الأولى التي عاناها المنتجون في الأعوام القليلة الماضية، فتكلفة إنتاج 16 كيلو من زيت الزيتون وصلت إلى 1600 ل.س، وهي تتوزع بين أجور العمال «1200 ل.س»، بالإضافة إلى أجور الفلاحة، والسماحة، وحصّة معاصر الزيتون المقدر بـ 8% من إجمالي الإنتاج، وهو ما لا يتناسب مع أسعار المبيع السابقة «2000 - 2200 ل.س»، أي أن تكلفة الإنتاج لم تكن تتناسب مع أسعار المبيع، وهامش الربح الباقي للمنتجين لم تتجاوز نسبته الـ 40%، أما وفق الأسعار الجديدة المتوقعة للتكلفة في الموسم الحالي، فيقدرها بعض المنتجين بنحو 2500 ل.س للطننة الواحدة، والاحتمال الأكبر أن تكون التكاليف أعلى من هذا الرقم بنسبة 25%..

لديهم من كميات بأبخص الأسعار، ولذلك افترض أنهم تعرضوا لمؤامرة كان التجار والجهات التنفيذية أبطالها.. نحن لا نقول بفكرة المؤامرة جزافاً، وإنما انطلاقاً من معنيين اثنين، الأول، هو تحليل الوقائع التي ذكرناها أعلاه، والثاني تجاهل المنتجين من الجهات التنفيذية، حيث أكدت لـ «فاسيون» بعض المصادر الخاصة، أنه، وفي محافظة طرطوس، تجاهلت المحافظة المنتجين، وعند إخبار محافظة طرطوس من وزارة الاقتصاد بضرورة جمع زيت الزيتون لتصديره إلى إيران بموجب اتفاقية التبادل التجاري بين البلدين، قررت المحافظة الاجتماع فقط مع عدد من التجار، وهم وحدهم من دعتهم للاجتماع، متجاهلة ضرورة وجود ممثلين عن الفلاحين أو مديرية الزراعة، لا بل إن «المحافظة» لم تبذل الحد الأدنى من الجهود لشراء الزيت من منتجيه مباشرة، مستترة خلف مقولة أن شروط العقد لا تسمح لهم بذلك..

أكثر من 100% أرباح المصدرين

في أيلول من عام 2011 بدأ الدولار بالارتفاع، وكان في حينه بحدود 53 ل.س في السوق السوداء، أما في الربع الأخير من عام 2012 فقد تراوح وسطي سعر الدولار بين 80 - 110 ل.س، إلا أن عملية جمع زيت الزيتون في عام 2012 كانت بسعر يتراوح بين 2200 - 2400 ل.س، وهذا ما أكدته البيانات الجمركية الصادرة عن مرفأ اللاذقية، والتي كشفت أن وسطي سعر طننة زيت الزيتون المصدرة في عام 2012 كانت بحدود 2540 ل.س «158,75 ل.س للكيلو»، أي أن سعر الكيلو الواحد وفق أسعار الصرف الراضجة في السوق السوداء حينها كان يتراوح بين 1,45 - 2 دولار للكيلو الواحد، في الوقت الذي يباع فيه كيلو زيت الزيتون في دول الجوار وعالمياً بما يتراوح بين 3 - 4 دولار، أما بعد ارتفاع الدولار إلى 200 ل.س، فإن أسعار شراء الكيلو الواحد من زيت الزيتون من منتجه على هذا الأساس لم يتجاوز الدولار الواحد «3600 ل.س للطننة الواحدة»، لتبني أرباح التجار والمصدرين على أساس الاستفادة من فارق السعر على أساس الدولار، أي أن أرباح المنتج

لم ينعكس قرار تصدير زيت الزيتون على منتجيه إلا بالحدود الدنيا، لأنه تعرض لما وصفه بالمؤامرة على تعبئه، فقرار التصدير لم يصل مسامحه إلا بعد فوات الأوان، وكان «يلي ضرب ضرب ويلي هرب هرب»، فقد اشترى التجار أكثر من 50% من زيت الزيتون بسعر يتراوح بين 2200 ل.س وثلثه آلاف للطننة الواحدة، وهي أسعار لا تتجاوز تكلفة الإنتاج في بعض الأحيان، مستغلين حاجتهم لبيع ما تراكم من إنتاجهم على مدار السنوات الثلاث الماضية، إلا أن الجهات التنفيذية شاركت التاجر في مؤامرتهم، لأنها كلفتهم بجمع الزيوت لتصديرها أولاً، ولكونها لم تطلع المنتجين عبر حملات إعلامية -على أقل الاعتبارات- بقرار تصدير زيت الزيتون، ولم تقم بفتح بوابات اتصال جديدة بينها وبينهم ما يؤدي إلى تحسين فرصة المنتج والدولة من إيرادات الصادرات، ليخدم هذا التكتل المشبوه التجار والمصدرين بالدرجة الأولى!!!

حسان منجحه

قبيل موجة التصدير الحالية لزيت الزيتون، قرر الكثير من المنتجين تغيير زراعتهم، وهذا ما حصل فعلاً، متأثرين بعاملين اثنين، قلة الطلب على زيت الزيتون، والناتج عن توقف تصديره بعد عام 2009، وتراكم الانتاج في مخازنهم لثلاثة أعوام على التوالي، وانخفاض أسعاره إلى حدود لم تعد تكفي لاسترجاع التكاليف الأساسية التي وضعها المنتجون، مما وضعهم أمام خسائر محتملة، وفي هذه الأجواء أتت موجات الطلب الكبير على زيت الزيتون، وهذا ما دفع المنتجين إلى بيع أغلب ما

وفرة في العرض: تهريب وتصدير..

قلّة في العرض: احتكار محلي



وصلت أسعار «طننة» زيت الزيتون في شهر حزيران إلى سعر يقترب من 12 ألف يشتريها التجار من المزارعين، وذلك بعد استرجار معظم الكميات السابقة بسعر يقترب من 2500-3000 ل.س، وهذه الكميات لا تتوجه اليوم للتصدير حيث سعر الشراء أعلى من سعر التصدير، وإنما تتوجه للبيع في السوق المحلية حيث يدفع المستهلكون اليوم في «طننة» الزيت «16 كغ» حوالي 15 ألف ل.س، حيث رفعت حاجة السوق المحلية والندرة التي خلفتها عمليات التصدير الواسعة سعر الكغ محلياً إلى حدود 900 ل.س أي أكثر من سعر الكغ في الدول والأسواق المجاورة، فارتفعت أسعار كميات الزيت القليلة المتبقية في السوق ليربح منها التاجر ويخسر المستهلك، بينما كسب التجار من عمليات التهريب والتصدير في وقت وفرة العرض وخسر المنتج الذي باع بسعر منخفض..

مفاوضات أم تنازلات؟

على دفعات وفقاً لمدى جدية المفاوضات الفلسطينية» كما صرحت بذلك «ليفني» رئيسة وفد العدو للمفاوضات. يعرف شعبنا وأبناء أمتنا أن الأكوذبة الجديدة المسماة مفاوضات، ماهي إلا عملية نصب واحتيال دولية وإقليمية ومحلية. إنها باختصار شديد، تبادل أراضي -تنازل جديد عن الوطن- وحرية أسرى مقابل بناء مستعمرات «إطلاق سجين مقابل بناء شقق بالمستعمرات» أو كما يقول آخرون «سلمني أسيراً، أعطيك أرضاً»!

أمام هذه الكارثة الجديدة، يصر رئيس السلطة على: «أن أي اتفاق سيتم التوصل إليه مع «الإسرائيليين» سيتم عليه إجراء استفتاء شعبي». وكاحترام للإرادة الشعبية «؟» التي دفعت ببعض القوى للتعبير عن رفضها لتلك الأكوذبة، اندفعت قوات السلطة الأمنية/القومية للتفكيك بالمتظاهرين/ات، كبادرة حسن سلوك أمام «شركاء عملية السلام».

في مواجهة الاستفتاء -لو تحقق-؟ تكون الفصائل والحركات والأحزاب واللجان والهيئات والاتحادات، مطالبة بالرد العملي على نهج/خطة التنازل عن الوطن والقضية. الجميع ينتظر خطوات على أرض الواقع تكون قادرة على إسقاط الصفة، خاصة وأن قوى عديدة أخذت مواقف لفظية «تستتكر» النهاب للمفاوضات.

إن الأمل الحقيقي سيكون على جبل نشأ في مواجهة الغزو والاحتلال، سقط رهانه على قوى «تبيست أو تكست أو ارتهنت»، لا تتقن سوى الإدانة الإعلامية. إن ملامح التغيير القادمة بدأت تتوضح ملامحه في تحرك قوى شبابية ناشطة، بدأت بصياغة إجابات عملية لإضاح مشروع للتغيير والتحرير، ظهرت بعض تعبيراته في المدن والقرى والمخيمات ومناطق اللجوء.



لقد أدى نهج «المفاوضات حياة» إلى تفريط جديد كما أكدته وقائع الأسبوعين الأخيرين. فقد صدر كلام خطير عن إمكانية تبادل أراضٍ متفق عليها و«متساوية في المساحة والنوعية». أما بناء المستعمرات الجديدة والتوسع ببناء الوحدات السكنية في المستعمرات/المستوطنات القديمة فتؤكد القرارات الأخيرة الصادرة عن حكومة العدو. أما حرية الأسرى، فعلى الرغم من إضاءة ستة وعشرين قمراً «محرراً» لسواد ليل الفلسطينيين في الضفة وغزة، فإن تنازلاً واضحاً قد كشفت الصفة/الرشوة كما تحدث عنها قادة حزب البيت اليهودي المشارك في حكومة العدو. لقد أشاعت السلطة أن أسرى ما قبل أوسلو، سيتم إطلاق سراحهم وفي مقدمتهم أسرى الداخل (إحتلال عام 1948) ومدينة القدس المحتلة. لقد تحول 104 أسير إلى رهائن «يتم الإفراج عنهم

مع عودة حكومة نتياهو للمفاوضات تكون قد أعادت العمل بنهج صهيوني متواصل وهو الدخول في مفاوضات تستمر عدة عقود، من أجل كسب الوقت والاستفادة منه

أثمرت جولات جون كيري الست عن جلب الطرفين، حكومة الغزو والاحتلال الصهيونية وسلطة الحكم الذاتي المحدود، في نهاية تموز المنصرم للقاء في واشنطن حول طاولة محادثات ذات طابع استكشافي، كخطوة أولية/ضرورية للوصول إلى ما يطلقون عليه تضيلاً تسمية «المفاوضات».

■ محمد العبد الله

اجتمع الطرفان بإشراف ومتابعة أمريكية منحازة بشكل معلن لحكومة العدو، عبرت عنه بتعيين «مارتن إنديك» الدبلوماسي الأمريكي/اليهودي/الصهيوني، السفير الأمريكي السابق لدى الكيان وأحد قادة منظمة إيباك.

ومع اختتام الطرفين لاجتماعهما مساء الأربعاء 14 الشهر الجاري في القدس المحتلة بعيداً عن وسائل الإعلام والتزاماً بخطة كيري لـ«الغموض البناء» تكون العملية «التفاوضية» قد انطلقت في ظل أكثر من علامة استفهام.

فمنذ توقف لقاءات الجانبين في أيلول عام 2010، شهدت قضية الصراع العربي/الصهيوني -الفلسطينيون في مركزه- بانعكاساتها المحلية والإقليمية والدولية تطورات عديدة فرضت على الأطراف الرئيسية فيه توجهات جديدة، فتداعيات المرحلة التي تمر بها الأطراف الدولية، خاصة، ماتتعرض له القوى الإمبريالية وفي مقدمتها الولايات المتحدة، من أزمت سياسية واقتصادية، أدت لتراخي واندفاع قبضتها -نفوذ وهيمنة القطب الواحد- منذ عدة سنوات نتيجة تحولات دولية/إقليمية حاسمة في أكثر من قارة وإقليم، فكان اندفاع الإدارة الأمريكية لتحقيق «إنجازاً» بالمنطقة يعرض عن خساراتها المتلاحقة نتيجة عدم استطاعة المحور الذي تدعمه من تحقيق «انتصارات» في أكثر من إقليم وساحة

مواجهة في «اللبونة» وأخرى في «الضاحية» لبنان



مصلحهم الوطنية وحاجاتهم اليومية، وهي الظروف التي تشكل البيئة الحاضنة للإرهاب كي يضرب أمنهم واستقرارهم، والدافعة إلى الفتنة التي لن يستفيد منها إلا العدو الصهيوني». ويرى مراقبون أن هذا التفجير جاء رداً من الكيان الصهيوني بأدوات تكفيرية، خاصة بعد أن أعلن الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله منذ أيام قليلة عن عملية «اللبونة» وتفصيلها، حيث تصدى رجال المقاومة لمحاولة خرق من جنود الكيان في منطقة اللبونة وذلك بزرع مبرك لعبوات ناسفة تم تفجيرها لحظة الإخترق وأدت إلى خسائر مباشرة في صفوف العدو، ويأتي هذا الرد الحاسم من المقاومة بعد استشعارها لخطر الإخترقات المتزايدة في الأراضي اللبنانية والتي رصدتها المقاومة وعملت على إفشالها قبل أن تؤدي أهدافها، وفي وقت سابق توعد الأمين العام لحزب الله الكيان الصهيوني بقطع أرجل جنوده الذين قد يخترقون السيادة اللبنانية.

فاسيون ■ أصدر الحزب الشيوعي اللبناني بياناً أدان فيه التفجير الإرهابي الذي أصاب الضاحية الجنوبية لبيروت، والذي أسفر عن 22 قتيلاً وأكثر من 325 جريحاً، حسبما ذكرت وكالة «فرانس برس»، ووفقاً للمديرية العامة لقوى الأمن الداخلي فإن التفجير جرى الخميس 15 آب بفعل سيارة مفخخة في منطقة الرويس، وقد رأى الحزب الشيوعي اللبناني في التفجير: «مؤشراً خطيراً لدخول لبنان أتون الفتنة والدمار والخراب، ووجهاً من وجوه الحرب التي عاشها اللبنانيون طويلاً»، كما طالب الحزب كل القوى السياسية بتحمل مسؤولياتها الوطنية وعدم الإكتفاء بالتنديد والاستنكار ورأى أن الحالة الشاذة التي تمر بها البلاد هي المسؤولة عن الوضع والتي أفضت إلى: «تعطيل للدولة وللمؤسساتها، ومن تقسيم اللبنانيين على صراعات وخلافات تباعدت كل البعد عن

من الذاكرة الثورية للشعب

■ إعداد: ألان كرد

- 1965/8/13 الحزب الشيوعي الصيني يعلن الثورة الثقافية في الصين والتي استمرت لعشر سنوات.
- 1974/8/14 قيام الجيش التركي باحتلال قبرص وتقسيمها إلى شطرين تركي ويوناني.
- 1984/8/15 المقاومة تعلن إطلاق الرصاص الأولى في حرب الأنصار في جبال كردستان تركيا.
- 2009/8/15 الإفراج عن الصحفي العراقي منتظر الزبيدي الذي اكتسب شهرة عالمية عندما رشق جورج دبليو بوش بحذائه.
- 1953/8/16 ثورة في إيران قادها رئيس الوزراء محمد مصدق أدت إلى فرار الشاه محمد رضا بهلوي إلى بغداد وتأميم شركات النفط الأمريكية وطرد كل الشركات الغربية من إيران.
- 1960/8/16 استقلال جزيرة قبرص عن الاستعمار البريطاني.
- 1945/8/17 إعلان استقلال إندونيسيا من الاحتلال الياباني، ومع عودة الأطماع الاستعمارية الهولندية لم تمنح إندونيسيا الاستقلال الفعلي إلا سنة 1949.
- 2011/8/18 وحدة عسكرية للاحتلال «الإسرائيلي» تخترق السيادة المصرية وتقتل وتصيب عدداً من الجنود المصريين على الحدود المصرية مع فلسطين المحتلة.
- 1953/8/19 الولايات المتحدة تتورط في دعم انقلاب عسكري في إيران لإسقاط حكومة محمد مصدق الثورية.
- 1991/8/19 المرتدون والثورة المضادة يطلقون عملية انقلاب في الاتحاد السوفييتي.
- 1956/8/20 قادة الثورة الجزائرية يعقدون مؤتمر الصومام في منطقة القبائل، وفيه اتخذ قراراً بإقامة المجلس الوطني للثورة الجزائرية.
- 1961/8/21 قامت السلطات البريطانية المحتلة لكينيا بإطلاق سراح المناضل الكيني جومو كينيا من السجن، وكان قد تم اعتقاله عام 1952 بعد ثورة شعب «المومو».

جيوستراتيجية

قلصت روسيا ودائعها في السنوات الحكومية الأمريكية خلال النصف الأول من العام الحالي بمقدار 26.4 مليار دولار إلى 138 مليار دولار علماً أن حجمها كان في كانون الثاني 164.4 مليار، حسب إفادة وزارة المالية الأمريكية. وتحلّت روسيا المرتبة الـ 11 في قائمة المودعين الأساسيين في السنوات الأمريكية. وتتصدر الصين هذه القائمة في السنوات الأخيرة مع أن حصتها تقلصت هي الأخرى إلى 1.276 تريليون دولار بحلول نهاية حزيران. كما قلصت اليابان، التي تحتل المرتبة الثانية في القائمة، ودائعها إلى مستوى 1.083 تريليون دولار.

أطلقت الشرطة البحرينية الغاز المسيل للدموع لتفريق المحتجين المناهضين للحكومة يوم الأربعاء 14 آب، وكان نشطاء المعارضة البحرينية قد ذكروا أن المتظاهرين نزلوا إلى الشوارع في العديد من البلدات البحرينية في مظاهرات احتجاج مناهضة للحكومة تأتي في ذكرى استقلال البلاد عن بريطانيا عام 1971. ودفعت قوات الأمن البحرينية بالعراب المدرعة ونصبت أسلاكاً شائكة في بعض المناطق.

قالت صحيفة واشنطن بوست إن وكالة الأمن القومي الأمريكية خالفت قواعد السرية وتجاوزت سلطاتها القانونية آلاف المرات كل عام منذ سنة 2008 مستشهدة بمراجعة داخلية ووثائق أخرى شديدة السرية. وأضافت الصحيفة أن معظم المخالفات انطوت على عمليات مراقبة لمواطنين أمريكيين وأهداف مخابراتية أجنبية في الولايات المتحدة دون إذن وهو ما يحظره القانون.

نقلت وكالة مهر للأنباء يوم 14 آب عن نائب قائد القوة البحرية التابعة للجيش الإيراني الأميرال غلام رضا بيغم أن عمليات بناء الغواصة «فاتح» الإيرانية الصنع اختتمت وستدخل في خدمة القوات البحرية الإيرانية قريباً. يذكر أن الغواصة «فاتح» مزودة بأحدث الأجهزة المتطورة. وتبلغ حمولة الغواصة نحو 600 طن وهي قادرة على الغوص إلى عمق 200 متر تحت الماء لمدة 5 أسابيع.

أعلن الناطق باسم قوات الدفاع الجوي والفصائي الروسية أليكسي زولوتوخين يوم 14 آب بدء المرحلة الأولى من التدريبات القتالية «الرابعة الحربية - 2013» لمنظومة الدفاع الجوي المشترك لرابطة الدول المستقلة. يذكر أن الدول المشاركة في هذه التدريبات هي روسيا وبيلاروس وكازاخستان وطاجيكستان وقرغيزيا. وتستخدم في هذه التدريبات منظومات الدفاع الجوي الصاروخية «اس-400» و«اس-300».

■ أعداد فاسيون

هل تفلت مصر من السيطرة الأمريكية؟

تحت عنوان «القمع العسكري في ميدان تيانانمين المصري»، في تشبيه لما حصل في الصين سنة 1989، كتبت الغارديان البريطانية يوم فض الاعتصام هو يوم عار للجيش المصري!



تسكير الأزمة من الغرب

ردود الفعل الغربية جاءت لتعكس إرادته بتأزيم الوضع، فالتهديد بالفوضى في حال رفضت الإدارة المصرية الجديدة الحوار مع الإخوان، واستقالة محمد البرادعي المقرب من الدوائر الأمريكية تؤكد مساعي الغرب بالدفع للعنف الألق. كما نددت الولايات المتحدة الأمريكية بما قالت عنه «شدة استخدام قوات الأمن المصرية للعنف ضد المتظاهرين»، كما ندد كل من الاتحاد الأوروبي وقطر وتركيا وحماس بـ«العنف» وطالبوا السلطة بفتح حوار مع الإخوان المسلمين!

فض الاعتصام وموجة عنف تضرب البلاد عرض التلفزيون المصري صوراً لمسلحين من داخل ميدان رابعة، وعرض صوراً أخرى لمعابر فتحها الجيش المصري للعبور الآمن للمعتصمين، وأعلن رئيس الجمهورية المؤقت حالة الطوارئ لمدة شهر بعد اتساع نطاق الفوضى وقيام أنصار الإخوان بالاعتداء على أقسام الشرطة والجيش والمباني الحكومية ودور العبادة، في الوقت الذي تشهد فيه سيناء موجة عنف ترققه.

يبدو أن معركة الإعتاق المصري من السيطرة الغربية بدأت معالمها بالوضوح أكثر في ظل فرز مستمر للقوى السياسية المصرية بين تيارات يراها الغرب حالياً وتيارات استهلكها نهائياً، وفي الطرف المقابل هناك ما يتبلور ضدها كليا.

■ عماد بيضون

مع حملات إدانة غربية مشبوهة، فضت الحكومة المصرية الجديدة اعتصامي رابعة العدوية والنهضة لتبدأ معها مرحلة جديدة في مصر الميل العام فيها نحو تخفيض وزن القوى المرتبطة بالمشروع الأمريكي في جهاز الدولة والمجتمع لحساب زيادة وزن القوى الوطنية الاجتماعية ذات التوجه الديمقراطي الشعبي المتناقضة مع المصالح الأمريكية والمتواجدة أيضاً في جهاز الدولة والمجتمع.

معتدو الأمريكيين في مازق تاريخي

اعتمد الأمريكيون على نظام السادات-مبارك الليبرالي كأداة للسيطرة على مصر والمنطقة في ظل موازين قوى كانت لمصلحتهم، ومع التغيير في موازين القوى العالمية استنفذ هذا النظام نفسه وأصبح قديماً في ظل التغييرات الكبرى.

وهنا جاءت محاولات الأمريكيين بدفع قوى الإسلام السياسي الليبرالية كأحدى أدواتها في فرض السيطرة على مصر، ولكن ولأن البديل لم يكن مختلفاً عن القديم من حيث حامله الاجتماعي «أصحاب الشركات» كانت مسألة إقصائه عن السلطة مسألة وقت، والقديم المسمى بالفلول لا يمكن أن يعود للحكم لاستنفاده لنفسه بحكم أن جهاز الدولة المصري أصبح محكوماً بتحقيق توافقات جديدة لمصلحة قوى التغيير الشعبي الديمقراطي مستفيداً من التراجع الأمريكي.



يبدو أن مسألة حسم الصراع الداخلي في مصر بين تيار وطني وآخر لا وطني قد تستمر لفترات طويلة يخوض الطرفان فيها معارك كر وفر لكن الواضح أن الميل العام للحركة في مصر يتجه لمصلحة القوى الوطنية بسبب صعود المد الشعبي وأيضاً بسبب التراجع الأمريكي الواضح.



العمليات العسكرية المتواصلة حتى اللحظة والتي دفعت الجيش إلى استخدام أسلحة ذات طابع ثقيل شملت سلاح الجو. إن ظاهرة الجماعات التكفيرية تعد واحدة من الظواهر التي تتشابه فيها تونس مع شقيقتها مصر منذ الانتفاضات الشعبية التي اجتاحت البلدان، يشترك البلدين بوجود قوى الإسلام السياسي ذات النهج الليبرالي في الاقتصاد وهي تنقسم وفقاً لتوصيفات الإعلام الراجح بين قوى «متطرفة» التوجه وأخرى «معتدلة»، إلا أن كليهما يمتلئ أدوات المشروع الأمريكي للسيطرة على المنطقة، فالأولى تتبنى الفوضى التي تستخدمها الولايات المتحدة عندما تكون غير قادرة على السيطرة التامة، والثانية «المعتدلة» تتبنى الليبرالية الاقتصادية والانفتاح على الغرب الذي يستخدمها كبدائل استراتيجي لأدواته السابقة، مما دفع إلى حالة من الاستعصاء في الشارع المحقق بكل قواه وممكليه. هل تسير النهضة على خطا شريكها المصري، حزب العدالة والتنمية، في السقوط أم ستطبع الهروب إلى الأمام والاستفادة من تجربة النسخة المصرية؟!

إلى ذلك ضبابية المشروع الاقتصادي لحركة النهضة واعتمادها خيارات حكومات زين العابدين السابقة نفسها، بالإقراض الخارجي من صندوق النقد الدولي، ومؤخراً اضط رئيس حركة النهضة راشد الغنوشي إلى الاجتماع بأمين الاتحاد العام للشغل حسين العباسي في محاولة لحل الأزمة القائمة. بين هذا وذاك دعت المعارضة التونسية إلى حملة جديدة بعنوان «ارحل» دعت لطرد مسؤولين عينتهم الحكومة في مناصب عليا بالقطاع العام، حيث لوحث بملاحقة المشاركين فيها.

«الشعائبي» سيناء تونس

إلى جانب المعركة السياسية القائمة في تونس يخوض الجيش التونسي معركة الوطنية الخاصة بأسلوبه الخاص في جبل الشعائبي القائم على مقربة من الحدود التونسية الجزائرية إثر سقوط ثمانية جنود في كمين لمجموعات مسلحة، ذات طابع تكفيري كذلك التي تقاوت في سيناء ضد الجيش المصري، في 29 يوليو الماضي أعلن الجيش التونسي عن بدء سلسلة من

«النهضة» وإمكانية الاستمرار

محللون: لا فرق بين تونس ومصر كما لا فرق بين النهضة وحزب العدالة والتنمية بالتالي لا فرق بين السيناريو المصري والتونسي، وبالنتيجة ستسقط النهضة!

■ سيبان حوج

فيما يخوض الإسلاميون الجهاديون معركتهم في مواجهة الجيش التونسي في جبل الشعائبي، يستمر شقهم المعتدل - حركة النهضة- في صراعه مع القوى والنخب السياسية ليفرض الاستعصاء نفسه سيداً على مختلف الجبهات.

حملة «ارحل»

تضيف حركة النهضة وباضطراد زمني المزيد من القوى السياسية والمنظمات الحقوقية والنسائية إلى قائمة العداء السياسي ابتداءً بالأحزاب السياسية التي شاركت النهضة في الحكومة والمجلس التأسيسي، ومروراً بمنظمات ذات طابع نسائي والتي تدافع عن مكتسبات المرأة التونسية.

تواجه الحركة أيضاً قوى ذات وزن نوعي كالاتحاد العام التونسي للشغل الممثل لمختلف الشرائح العمالية والذي يضم في عضويته قرابة نصف مليون تونسي أي ما يكفي لشل الاقتصاد، ويعتبر هذا العداء بين الطبقة العاملة والنهضة كون توجهات الحركة تعتبر رجعية تجاه العمال، يضاف

هل انتهى شهر العسل بين المرجعية وأزلامها في الحكم؟

مفكرة أطلق عليها تسمية الاعتزال السياسي. إن الاتفاق غير المعلن بين نوري المالكي ومسعود البارزاني على تقاسم السلطة في العراق، والذي يتسلم بموجبه البارزاني منصب رئيس الجمهورية ويستمر المالكي في رئاسة مجلس الوزراء لولاية ثالثة، وتعويم قضايا الخلاف المستعصية «كركوك - المناطق المتنازع عليها - النفط والغاز»، أدى إضافة إلى الصراع الدائر على تركة الطالباني، إلى تمزق الكتل السياسية الثلاث والتحضير لتشكيل كتل جديدة متحررة شكلياً من نظام المحاصصة مع المحافظة على جوهره.

من جهته شن نوري المالكي حملة تهديدات مباشرة ضد القوى التقدمية في حالة خروجها في تظاهرات احتجاجية مستخدماً صندوق المفردات سيئ الصيت، فقد حرض العشرات على التصدي المسبق ومن الآن ضد

الذين ينوون التظاهر. يعد العراق من أغنى الدول في العالم التي تمتلك النفط والغاز، في وقت يعيش فيه شعبه حالة فقر مدقع وانعدام تام للخدمات الأساسية، وفي ظل نظام تحاصفي طائفي فاسد، وإن مطلب العراقيين الرئيسي الشرعي اليوم، هو أن الوقت قد حان للتحرر من نظام المحاصصة التابع للإمبريالية الأمريكية وإقامة جمهورية العدالة الاجتماعية القادرة على ملاحقة الإمبريالية الأمريكية دولة وقادة لمعاقبتهم على جريمتهم الكبرى بحق العراق وطناً وشعباً.



التيار الصدري على لعبه، فقد لف لفة طويلة بعد الانتخابات الماضية في أزمة تشكيل الحكومة ليرضخ بالأخير لقرار تكليف نوري المالكي، وأنقذ حكومة المالكي من احتجاجات 25 شباط 2011 بموافقته على برنامج الـ100 يوم الذي أعلنه آنذاك نوري المالكي، بل طالب الجماهير بمنح الحكومة ستة شهور لتلبية مطالب الجماهير المحتجة، وهاهو اليوم يحاول تشتيت الشارع العراقي المتأجج، والذي سيتوج تحركاته الجماهيرية من المدن إلى عمل جماهيري مركزي في بغداد والمقرر في 31 آب 2013، بتوجيه الأنظار إلى معركة مفتعلة

الاتفاق بين المالكي والبارزاني على تقاسم السلطة أدى إلى تمزق الكتل السياسية الثلاث

وأخيراً تفجر الصراع علناً بين المرجعية النجفية وساسة بغداد، فقد رد حيدر الغرابي الأستاذ في الحوزة النجفية وأحد المقررين من مرجعية النجف، على تصريحات عزت الشابندر والأثروني من الكتلة الكردستانية، معلناً بأن: «المرجعية هي من أوصلت هؤلاء السياسيين إلى الحكم... ولولاها لما وصلوا».

■ صباح موسوي - بغداد/فاسيون

ضمّن الغرابي تصريحاته حديثاً عن البديل السياسي الذي يمكن للمرجعية أن تدعمه، وقال بأن: «المرجعية بمقدورها إسقاط العملية السياسية المهترئة... ووقف نزيف الدماء «الشيعية» وهدر الثروات...».

صراع المرجعيات والأتباع

تواصل هجوم ممثلي المرجعية في صلاة العيد، حيث أعلن ممثل السيستاني خطيب الجمعة في كربلاء الشيخ عبد المهدي الكربلائي: «أن المرجعية المستندة إلى قاعدة جماهيرية عريضة قادرة على تشخيص مصالح الشعب وتشخيص المفاسد...».

بعد عشر سنوات على العملية السياسية الفاسدة تتفجر أزمة كبيرة بين المرجعية وأتباعها في الحكم على وقع اندلاع احتجاجات جماهيرية واسعة في البلاد تجعل مصير العملية السياسية والطبقة البرجوازية الطائفية الحاكمة على حافة الانهيار، بل وتهدف إلى الإطاحة بالعملية السياسية برمتها، خصوصاً وأن المحاصصة الطائفية والإثنية، والتفجيرات والاغتيال والفساد الشامل لا تزال تطبع المشهد السياسي.

تحاصص المالكي-برزاني

كما جاء إعلان مقتدى الصدر عن اعتزاله العمل السياسي وإغلاق مكتبه بالنجف في سياق الدور التنقيسي للآزمات الذي دأب

بعد عشر سنوات على العملية السياسية الفاسدة تتفجر أزمة كبيرة بين المرجعية وأتباعها في الحكم على وقع اندلاع احتجاجات جماهيرية واسعة في البلاد

يسمّموننا جميعاً بالرأسمالية المنفلتة



من بيّنات أفقر كانت مليئة بمواد كيميائية ليست موجودة في أجسام القادمين من بيّنات أغنى. وضحت جيسيكيا تايريل، أحد مؤلفي دراسة جامعة إكستر، النتائج في مقال لموقع «Science World Report»:

«تدني الحالة الاقتصادية-الاجتماعية ترافق بازدياد في معدلات مرتفعة من الرصاص، الكاديوم، الأنتيمون، ثنائي الفينيل، وهذه المواد تستخدم بشكل أساسي في صناعة البلاستيك... يعتبر تراكم مادة الكاديوم مؤشراً خاصاً هاماً جداً للفقر لأن وجوده مترافق بالتدخين بنظام غذائي فقير، وهو ما نجده شائعاً لدى الأمريكيين الأفقر».

المزج هو أن الرأسمالية المنفلتة والتي تدمر الأرض، تجعل الواحد بالمئة الأعلى يقتلون الجميع، أينما كانوا يسكنون إن كان في القسم الأعلى الشرقي أو في دلتا الميسيسيبي.

■ عن افتتاحية «The Daily Take» الأربعاء، 07 آب 2013، برنامج توم هارتمان

الفقر الرسمي هنا في الولايات المتحدة يحوم حول 15% حسب بيانات أحدث الإحصاءات السكانية. هذا يعني أنه حوالي ستة وأربعين مليون شخص يعانون للبقاء على قيد الحياة في أغنى دولة في العالم. لزيادة الأمور سوءاً، فإن أرقام التفاوت في الدخل باتت أسوأ في جميع ولايات بلادنا خلال العقود الثلاثة الأخيرة منذ أن أصبح ريفان رئيساً، كما جاء في تقرير على موقع «Huffington Post» أن: «مداخيل الخمس الأدنى من الأمريكيين على سبيل المثال نمت حوالي 20% بين عامي 1979 و 2007، بينما نمت مداخيل النخبة، أغنى 1% بمقدار 275%».

سموم الأغنياء

سابقاً في هذا الشهر، وضح علماء من جامعة إكستر في المملكة المتحدة عن العلاقة الوثيقة بين الحالة الاقتصادية-الاجتماعية ومعدل المواد السامة في أجسام البالغين الأمريكيين. كما كان متوقفاً فإن أجسام الأمريكيين القادمين

هناك حرب غير معلنة تدور بين الأغنياء والفقراء هنا في الولايات المتحدة، ويعتقد الأغنياء أنهم وجدوا طريقة ليكسبوها. يعتقد الأغنياء أن باستطاعتهم العيش في مجتمع لأنفسهم وأن يتجاهلوا مجتمع الجميع، ولكنهم مخطئون وإيكم السبب.

■ ترجمة: بطرس شنيص

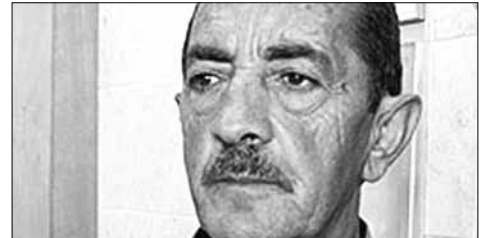
من الشائع في الولايات المتحدة أن الفقر والصحة أمران لا يتجزآن، جميع المؤشرات الرئيسية عن الصحة البدنية، مرض السكري، الأمراض القلبية، وحتى إمكانية الحصول على طعام مغذٍ، مرتبطة بالحالة الاقتصادية-الاجتماعية وبالقاء نظرة على أي خارطة لمعدلات البدانة في الولايات المتحدة نجد أن الولايات الأفقر «ميسيسيبي» و«أركانساس» هي أيضاً الأكثر بدانة. يمكننا معرفة سبب ذلك عند مقارنة هذه الخرائط مع أحد خرائط صحاري الغذاء في أمريكا، والتي عرفتها وزارة الزراعة الأمريكية على أنها المناطق التي يعيش فيها خمسمئة شخص على الأقل على بعد أكثر من ميل عن أقرب مركز تجاري أو متجر بقالة وخضراوات كبير. هذه الولايات الفقيرة وصاحبة معدلات البدانة المرتفعة هي أيضاً أكثرها حاجة للطعام الطازج بدلاً من المواد التي يبيعونها في متاجر «Eleven-7» أو «McDonald's».

التفاوت الطبقي

الأمر لا تتحسن أبداً بالنسبة لفقراء أمريكا، وذلك بعد اثنين وثلاثين عاماً من قيام اقتصاد رونالد ريفان بجلب معدلات مرتفعة من التفاوت الطبقي والفقر. بينما نجد لدى أكثر البلدان تطوراً في العالم معدلات فقر أقل من 10%، فإن معدل

الجولان

حقائق.. ووقائع



تستمر فاسيون في نشر تقارير عن الأسرى السوريين في سجون الكيان الصهيوني:

الأسير ماجد فرحان الشاعر من مواليد العام 1952 مجدل شمس. اعتقلته سلطات الاحتلال «الإسرائيلي» لأول مرة في العام 1972. ثم عاودت اعتقاله بتهمة مقاومة الاحتلال في العام 1973 أثناء كشف السلطات «الإسرائيلية» عن نشاطات وعمليات خلايا المقاومة الوطنية السورية. في العام 1976 اعتقلته سلطات الاحتلال مرة أخرى بتهمة مقاومة الاحتلال وأصدرت عليه حكماً بالسجن لمدة 13 عاماً. بعد الإفراج عنه شارك في انتفاضة شباط المجيدة ورفض مواطني الجولان للجنسية «الإسرائيلية» وتطبيق قانون ضم الجولان إلى دولة الاحتلال.

في 11 تموز 2010 داهمت قوات خاصة «إسرائيلية منزلة»، أثناء وجوده في عمله في تل أبيب، وقامت باحتجاز أفراد عائلته واعتقلت ابنه فداء من مطار «بن غوريون» أثناء عودته من باريس حيث يتلقى الدراسة الجامعية. وجرت اشتباكات عنيفة ومواجهات مع أفراد القوة الخاصة وجماهير الجولان الذين احتجزوا أفراد القوة داخل البيت حتى ساعات متأخرة من الليل. وبعد يومين تم اعتقال ماجد الشاعر للاشتباه في ضلوعه بمخالفات أمنية والاتصال مع مدحت الصالح والإلتقاء به في تركيا حيث تعتبره السلطات الصهيونية عميلاً للمخابرات السورية وتوجيه اتهامات أمنية متعددة ضده، ثم وجهت له وابنه فداء مجموعة من التهم وتم إصدار الحكم عليه لمدة خمس سنوات ونصف وهو يمضي فترة اعتقاله في معتقل الجبلوع.

العصر الكربوني الثالث 2/1

سيبلغ الاستثمار في النفط وحده بين «2012 - 2035» حوالي 10,32 دولار، أي ما يفوق الإنفاق على الوقود الحيوي والطاقة الريحية والشمسية والمائية والنووية والحرارية الأرضية مجتمعة !!



حقيقية من السماء لكل من بريطانيا العظمى والدول الصناعية الأخرى، حيث سمحت عملية الاستعاضة هذه بتحسين نوعية الهواء في هذه الدول عبر تقليل نسبة التلوث فيه، إضافة إلى الحد من أمراض الجهاز التنفسي التي كانت تنتشر بكثرة فيها. إلا أن هذا لم يعن انتهاء عصر الفحم، فمزال الفحم حتى يومنا هذا يعتبر المصدر الأساسي للطاقة في بقاع واسعة من العالم كجمهورية الصين الشعبية والهند، وبالتالي، فإن مدن هاتين الدولتين هي بمثابة نسخة القرن الواحد والعشرين من المدن البريطانية في القرن التاسع عشر.

■ عن غلوبال ريسيرتش

الفحم الذي كان يُستخدم في إنجلترا قاتلاً: «لقد كانت بريطانيا تعتمد على ما يُعرف بـ «الفحم البني» وهو أحد أسوأ أنواع الفحم، حيث كان يحتوي على نسبة كبيرة من الكبريت وغيره من الشوائب التي كانت تتسبب عند احتراقها بتشكيل دخان خانق ووخز في العينين والرئتين إضافة إلى تحمّل الملابس والجدران بسببه»، ويضيف روبرتس: «مع نهاية القرن التاسع عشر، وصل الهواء في لندن وغيرها من المدن التي تعمل بالفحم إلى درجة عالية من التلوث ماتت معها الأشجار وانحلت الواجهات الرخامية، ناهيك عن تفاقم أمراض الجهاز التنفسي لتتحول إلى وباء حقيقي».

لقد شكّل استبدال الفحم بالنفط والغاز هبة

ما زال الفحم حتى يومنا هذا يُعتبر المصدر الأساسي للطاقة في بقاع واسعة من العالم كجمهورية الصين الشعبية والهند

هوامش :

- العصر الكربوني الأول : الفحم - العصر الكربوني الثاني : النفط - العصر الكربوني الثالث : الطاقة المتجددة.
- يتألف الوقود الأحفوري من النفط والفحم الحجري والغاز الطبيعي.
- الغازات الدفيئة : توجد في الغلاف الجوي وتمتص الأشعة تحت الحمراء مما يؤدي لتسخين الجو ونشوء «الاحتباس الحراري».
- التفسير المائي : تحطيم الصخور التي تحتوي على النفط والغاز عبر ضخ المياه عليها بضغط عالي جداً.
- الرمال القطرانية القذرة : خليط من الرمال والطين والماء مع طبقة كثيفة ولزجة من البترول رائحته كرائحة القطران.
- مزارع الرياح : مجموعة من طواحين الهواء تنصب في موقع معين لتوليد الطاقة.
- النفط والغاز التقليديان : أنواع الوقود المشنقة التي تستخرج بواسطة تجهيزات بسيطة.
- الوكالة الدولية للطاقة : منظمة حكومية دولية للبحوث مقرها باريس.

عندما نريد التحدث عن الطاقة والاقتصاد في فترة التغير المناخي التي نعيشها، سنجد بأن كل التصورات السائدة حول هذين الموضوعين مختلفة عما كنا نظنه، حيث يعتقد أغلبنا بأن «العصر الكربوني الثاني*» سيتم استبداله قريباً بما أصبح يُعرف بـ «عصر الطاقة المتجددة»، أي كما حدث سابقاً حين حل النفط بديلاً عن الفحم كمصدر رئيسي للطاقة في العالم.

■ بقلم : مايكل تي كلير
ترجمة وإعداد : نور طه

والنووية والحرارية الأرضية إضافة إلى الوقود الحيوي وكل أشكال الطاقة المتجددة الأخرى مجتمعة !!

إن إمدادات العالم من النفط والغاز التقليديين* تنفذ بسرعة كبيرة مع ازدياد الطلب العالمي على الوقود الأحفوري حيث من المتوقع أن يرتفع بنسبة 26% بحلول عام 2035، أي أنه ينبغي توفير المزيد من إمدادات الطاقة غير التقليدية لتكفي حاجة الاستهلاك العالمي. لقد بات من المؤكد أن انبعاثات الكربون العالمية ستفوق أسوأ توقعاتنا الحالية، وبالتالي فإن موجات الحرارة الشديدة ستصبح أمراً مألوفاً كما سيتم إلحاق الضرر بالمزيد من المناطق البرية المتبقية لدينا، وسيصبح كوكبنا مكاناً أكثر قسوة بشكل قد لا نستطيع تصوّره، وهذا يدفعنا لإجراء بحث معمق بهدف كشف الأسباب التي أوقعتنا في هذا المأزق.

العصر الكربوني الأول

بدأ هذا العصر في أواخر القرن الثامن عشر مع اختراع المحركات البخارية التي تعمل بالفحم، التي انتشرت لاحقاً على نطاق واسع بحيث اعتمدتها جميع المؤسسات الصناعية على اختلاف اختصاصاتها. لقد اقتصر استخدام الفحم في البداية على تشغيل المنشآت الصناعية ومصانع النسيج، ثم ما لبث أن انتقل ليستعمل في مجالات جديدة ومتنوعة كوسائل النقل - السفن البخارية والسكك الحديدية - والتعدين وإنتاج الحديد بنطاقه الواسع. في الواقع، فإن ما نسميه اليوم بالثورة الصناعية قامت وبشكل كبير بالاعتماد على تفعيل التطبيقات المتزايدة للطاقة البخارية والفحمية على الأنشطة الإنتاجية المختلفة. وفي نهاية المطاف تم استخدام الفحم لتوليد الطاقة الكهربائية وهو الأمر الذي لا يزال سارياً إلى يومنا هذا.

لقد شهد هذا العصر تحديداً قيام جيوش كبرى من العمال المضطهدين والبانسين ببناء السكك الحديدية ومصانع النسيج العملاقة على امتداد القارة الأوروبية بأكملها، إضافة للنمو الكبير الذي شهدته المدن وانتشار ما كان يعرف حينها بالبلدات الصناعية. كما شهد هذا العصر أكبر توسع للإمبراطورية البريطانية، حيث كانت بريطانيا العظمى ولفترة لا بأس بها تتمتع بصفات مترابطة كثيرة ضمنت لها الريادة العالمية من حيث كونها أكبر منتج ومستهلك ومصنّع للفحم وأكثر الدول تطوراً في مجال الابتكار الصناعي، ناهيك عن قوتها العسكرية والسياسية الكبيرة.

لقد تمكّنت هذه الجزيرة الصغيرة - بريطانيا - الواقعة قبالة سواحل أوروبا من مراكمة ثروة هائلة وتطوير أكثر الأسلحة تقدماً في العالم والتحكّم بالممرات البحرية العالمية عبر سيطرتها على تكنولوجيا الفحم الحديثة في حينها. إلا أن تكنولوجيا الفحم هذه والتي منحت بريطانيا الميزات العالمية التي ذكرناها سابقاً، أدت إلى التسبب ببؤس وشقاء كبيرين في فترة لاحقة. يتناول الخبير الأمريكي في مجال الطاقة بول روبرتس في كتابه «نهاية النفط» موضوع

تحدث الرئيس الأمريكي باراك أوباما عن قضية مصادر الطاقة في خطابه في حزيران الذي ألقاه حول التغير المناخي حيث قال: «سيكون هناك حاجة لاستخدام الوقود الأحفوري* لفترة أطول قليلاً، إلا أن عملية استبداله بمصادر الطاقة المتجددة المختلفة لن تطول».

عصر النفط والغاز غير التقليديين

يتفق العديد من المختصين مع وجهة النظر هذه، ويؤكدون بأن زيادة الاعتماد على الغاز الطبيعي «النظيف» بالتزامن مع الاستثمارات المتزايدة في مجال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، ستكون كافية بتأمين انتقال سلس نحو مستقبل من «الطاقة الخضراء»، تتوقف فيه البشرية عن إطلاق غاز ثاني أكسيد الكربون والغازات الدفيئة* باتجاه الغلاف الجوي لكوكبنا.

إن كل ما سبق يبدو رائعاً بالفعل، إلا أن هناك مشكلة تتمثل بأن القائمين على صناعة الطاقة لم يقوموا حتى الآن بأية استثمارات مهمة في مصادر الطاقة المتجددة. فعلى العكس من ذلك، تقوم هذه الصناعة الآن بضخ أرباحها التاريخية في مشاريع جديدة لاستخراج الوقود الأحفوري، وهذه المشاريع تقوم أساساً على استغلال ما يُسمى بالاحتياطيات النفطية والغازية «غير التقليدية». إن استمرار هذا الأمر لن يؤدي بالبشرية للذهاب نحو عصر تنسوده مصادر الطاقة المتجددة، بل سينتج عنه اتجاهها نحو عصر كربوني ثالث ولكن من نوع آخر وهو «عصر النفط والغاز غير التقليديين».

لقد ازداد استعمال تقنية «التكسير المائي*» اليوم أكثر من أي وقت مضى في مناطق متعددة كالولايات المتحدة الأمريكية وعدد متزايد من الدول الأجنبية، وفي الوقت ذاته، تشهد عمليات التنقيب عن النفط الثقيل و«الرمال القطرانية القذرة*» تسارعاً كبيراً في بلدان مثل كندا وفنزويلا ودول أخرى. على الرغم من أننا لا نستطيع - في المقرب الآخر - إنكار ما يتم من إنشاء لمزارع الرياح* وألواح الطاقة الشمسية، إلا أن هذا لا يغير من حقيقة أنه ومن المتوقع أن تتجاوز كمية الاستثمارات المخصصة لاستخراج الوقود الأحفوري ذات الطابع غير التقليدي مثيلاتها المخصصة لمصادر الطاقة المتجددة بنسبة لا تقل عن ثلاثة إلى واحد - 3 أضعاف - خلال العقود القليلة القادمة.

ووفقاً للوكالة الدولية للطاقة (IEA)*، فقد بلغ مجموع الاستثمارات العالمية المرصودة لاستخراج ومعالجة الوقود الأحفوري ما يقارب «22,87» تريليون دولار بين عامي 2012 - 2035. في حين أن الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة والطاقتين الكهرومائية والنووية لن تتجاوز «7,32» تريليون دولار.

هذا وسيبلغ الاستثمار في النفط وحده خلال المدة ذاتها 2012 - 2035 حوالي «10,32» دولار، أي ما يفوق الإنفاق على كل من الطاقات الريحية والشمسية والمائية

الطائرات المسييرة .. مستقبل الحروب



يثير العديد من المسائل الإنسانية، فلا أحد يعرف بالضبط كيف يمكن برمجة الطائرات على المبادئ الأخلاقية، فالأخلاق كما نعلم ليست مسألة حسابية، وستخضع تلك الطائرة بالكامل لنوايا متحكميها ومبرمجيها السوداء في أغلب الأحيان.

يمكن استخدام هذه التقنية في المجالات السلمية أيضاً، فهي مناسبة لعمليات المسح الجوي ورسم الخرائط الطبوغرافية، ومراقبة حركة المرور الجبال والصحارى والمناطق الوعرة والناحية، ورصد الحرائق ومنسوب مياه السدود وغير ذلك، لكن استخدامها العسكري في الاستطلاع والتجسس من الجو، وتسديد الضربات الصاروخية، ودعم خطوط القتال دون مشاركة مباشرة من الإنسان، سيجعل منها البديل الأمثل للجندي البشري وسيفرض واقعاً يغير الكثير من معادلات الصراعات الدولية في المستقبل.

الطيارين إلى أن أصبحت اليوم في المراتب الأولى من بين أكثر من 50 دولة في تصدير واستخدام مثل هذا النوع من الطائرات.

هناك العديد من الفوائد لهذه التقنية: فهي تمتاز بعدم وجود طيار على متنها للتخلص من عامل المجازفة بحياة قائدها في حالة سقوطها، حيث يمكن التحكم بها عن بعد أو برمجتها مسبقاً لتنفيذ أعمالها دون أي تدخل، كما تمتاز بقلّة تكاليف صنعها عموماً، فإذا كان سعر الطائرة المقاتلة اف 22 مثلاً، يبلغ حوالي 150 مليون دولار، فإن تكلفة الطائرة الموجهة تبلغ حوالي 10 ملايين دولار فقط، كما أن تكلفة تدريب طاقم التحكم عن بعد تعتبر قليلة للغاية مقارنة بتدريب طياري الطائرات المقاتلة، كما أنها تستطيع الطيران في كل الأجواء في السلم والحرب دون الخوف من الدفاعات الجوية المعادية حيث يمكن وإسقاطها، لكن استخدام هذه التقنيات

■ سمير حنا

حظيت الطائرات دون طيار على شهرة إعلامية واسعة بعد أن أصبحت الوسيلة المفضلة للولايات المتحدة في تنفيذ عمليات اغتيال أو قصف مبرمجة ضد من تصفهم بالإرهابيين، حيث بدأت أولى محاولات صنع طائرات دون طيار خلال فترة الحرب العالمية الأولى حيث صنعت أول طائرة في أمريكا. وسرعان ما بدأت البحوث في هذا المجال تزداد بكثافة في عدد من دول العالم، وأدت زيادة القلق لدى قيادة القوات المسلحة الأميركية من مقتل الكثير من الطيارين في الحرب إلى نقل الفكرة إلى ميدان التطبيق العملي الصناعي واستخدمت لأول مرة في حرب فيتنام. لكن الإدارة الأميركية لم تعترف باستخدامها هناك إلا في العام 1973، وهو العام نفسه الذي بدأ فيه الكيان الصهيوني بصناعة هذه الطائرات بعدما كبدت بطاريات الصواريخ السورية في لبنان الطائرات الإسرائيلية خسائر كبيرة في عديد

يجلس أحد الضباط داخل إحدى غرف قاعدة جوية في صحراء الولايات المتحدة الأمريكية، قد أمضى ثلاثة أيام متمعناً تسلسلاً من الصور الحية ترسلها إحدى طائرات المراقبة من مكان بعيد كل البعد عن قاعدته، إنها جنازة أحد زعماء القبائل، العمادات والدقون في كل مكان، لكن أحدهم لم يظهر بعد على الشاشة، لن يطول انتظاره حتى يظهر غريمه، سيمسك بعضا التحكم أمامه ثم يحركها قليلاً حتى يستطيع رؤية هدفه بكل وضوح ثم يضغط على زر أحمر في المنتصف، فينطلق أحد الصواريخ نحو الجنازة ويحولها ببساطة ودون أن ينسر أحد.. إلى جنازات..

وجدتها

د. عرب المصيري
aroub@kassioun.org



أين تسقط الأضواء؟

في جو من العمل العلمي الدؤوب، يعتقد المرء أنه يمكن أن يكون في حل من أخلاقيات الفساد المستشرية في كل مكان، ويبدأ ينسج أحلاماً تزينها أخلاقيات العلم بكل مغرياتها، تلك التي تشبه أحلامنا جميعاً فالعالم لا يمكن أن يغش أو يحرف نتائج أبحاثه، لأن قيمة أي بحث هي في مصداقيته العلمية، وهو بالتأكيد سيخضع إلى تقييم علمي دقيق كما تجري العادة في كل الدورات العلمية، التي تنتشر أبحاثاً محكمة.

ولا يعقل أن يتسلق العالم على جهود زملائه ومعاونيه ومن يشتركون معه في العمل العلمي، فجهود الجميع هي موضع تقدير، وذلك لكل حسب جهده ومساهمته.

ولا أن تغلق الأبواب في وجه من يريد أن يقدم أعمالاً علمية بحثية ضمن المعايير المعتمدة عالمياً، من حيث مستوى البحث وطرق العمل والنتائج المتوقعة منه، فلجميع فرص متكافئة، في تقديم مساهمة جديّة وفعالة للمعرفة والتطبيق.

لكن التقييمات في معظم المؤسسات العلمية وكما أسلفنا، لم تخرج حتى الآن عن منظومة الفساد التي تنخر جسد الدولة ككل، فما زالت الرشوات -مهما اختلفت أشكالها وقياساتها- معياراً أساسياً في تقييم وترقية الباحثين، ومازالت الفرص تعطى لمن هم مقربون من الإدارات أو ممن يمتنون على هذه الإدارات، وتحجب الفرص عن الباحثين الذين ما زالوا يعتقدون بوجود أخلاقيات العلماء في هذا الوسط الذي يفترض به أن يكون أرقاها.

هل البيئة قضية أخلاقية؟

ببيئته الداخلية، فهو يذكر ما يلي: يلوح لنا منطقياً وجود سياقين مختلفين منخرطين في الأمر: الإمعان في ارتياد العالم المادي، من جهة، والزوال البطيء للقيم الإنسانية الجوهرية، من جهة أخرى.

مروجاً للعودة إلى هذه القيم، كالرحمة والمحبة والفضيلة والغيرية والتعاون إلخ. ومن ثمّ فهو يعرض فلسفته الإيكولوجية، ويقارنها مع الفلسفة المعاصرة، من جهة، ويدرس تطور السياق الفلسفي في شكل عام، من جهة أخرى. ولكن، ما هي "الفلسفة الإيكولوجية" التي يناهز بها الكاتب؟ فلنستمع إلى سكوليموفسكي نفسه يعرف بها:

الفلسفة الإيكولوجية تعني إعلان السلام ووضونه مع أنفسنا ومع الخليفة كلها. فما لم يتحقق هذا السلام، لن نتكمن من إنقاذ الأرض. إنقاذ الأرض هو الحملة الروحية المتمثلة في تصحيح مسار قيمنا وفلسفتنا، بحيث يكون لنا أن نحيا بسلام. فلنكن هي رسالتنا على الأرض.

أين نحن من تنفيذ الفلسفات التي تضع اللائمة على أخلاق الإنسان في سياق تبرئة أولئك المخطئين والمنفذين لإعدام الكرة الأرضية.

الترسانات النووية التي تمتلكها الدول العظمى. عند هذه العتبة التي تشارفها البشرية، التي إذا ما تمّ اجتيازها إثر اختبارات قد تكون قاسية، فإنها ستشهد ولادة ما يسميه سكوليموفسكي بـ"الإنسان الإيكولوجي". "فالتوازن الإيكولوجي يصبح جزءاً من التوازن الإنساني." وإن هذا الإنسان المزعم أن يولد سوف يعيد النظر في فنّ المعمار. وفي هذا يقول سكوليموفسكي:

إن معمار نوعية الحياة لهو معمار يتحلّى بالشجاعة على الاعتراف بالأبعاد الروحية المتعالية للبشر. فالنوعية تقيم في أمكنة تتحلّى، عمداً وعن سابق تصميم، بالخصائص والصفات المتعالية. وحسن الحال المادي ليس حالاً مادية، بل حال نفسية. إن سكوليموفسكي يدعو إلى العناية بالبيئة، والعودة إلى الطبيعة، واعتبارنا جزءاً لا يتجزأ من الكوسموس. إن معاناة الإنسان الحالية ناجمة، في شكل أو في آخر، عن انفصاله عن الطبيعة ويعيشه ضمن مدن ملوثة لا تساعد على تفتحه الروحي وتمجيده للقدسي فيه. وهكذا فإن العودة إلى الطبيعة تواكب عودة الإنسان إلى نفسه، والعناية بالبيئة تبدأ عندما يعنى



■ س س

يقول بينتر راسل في كتابه صورة الكرة الأرضية ما يلي:

إن امتلاك صورة إيجابية عن المستقبل لا يعني أننا يجب أن نحشو عقولنا بتفاؤلية ساذجة، ونستكين على أمل أننا سوف نكون بخير. في الواقع، إن البشرية تمر بأزمة حادة، وليس هناك أي قانون من قوانين الطبيعة يقول بأننا سوف ننجو من هذه الأزمة بالضرورة. وحتى إذا كانت البشرية تمر بتجربة ذلك النوع من التحول الذي نتصوره هنا، فإن من شبه المؤكد أن المشاكل الراهنة سوف تصبح أكثر سوءاً على نحو مضطرد. وقد يكون علينا أن نسقط بعض التقلبات الأرضية الكبيرة جداً قبل ظهور مستوى جديد من التكامل بشكل نهائي. أما سكوليموفسكي، الذي يحدثنا عن "الموت الأبيض" الذي بات يهدد البشرية جمعاء، خصوصاً بعد أن ظهرت آثاره من خلال التسرب الإشعاعي لمفاعل تشيرنوبيل، فهو يتساءل: "أين هم الآن العلماء المسؤولون عن دفع ابتكارهم الشيطاني علينا جميعاً؟" - وهو يقصد

حين تنن الأرض ويعود رجع صدها في أنين البشرية، نبداً بالإدراك أن المنا واحد، ويبدأ حشد من العلماء الماجورين في إثبات أن القضايا البيئية هي موضوعات أخلاقية بحث لا تمت بصلة إلى الاستغلال بمفهومه الاقتصادي أي استغلال الطبيعة واستغلال البشر كجزء لا ينفصل عنها، من أجل «حفنة من الدولارات».

نهب أفاميا

تسجيله الصور الفضائية



أفاميا كما نشاهد في برنامج غوغل إيرث، 4 نيسان 2012.



أفاميا كما نشاهد في برنامج غوغل إيرث، 20 تموز 2011.

تظهر الصورتان أعلاه الموقع الأثري نفسه، في المدينة القديمة من أفاميا، أولاً كما سجلها برنامج غوغل إيرث في 20 تموز 2011، ومن ثم في 4 نيسان 2012. مما يظهر حجم النهب في الفترة ما بين الأشهر التي أخذت فيها الصور ويمكن رؤيتها بوضوح. عن موقع ترافيكنغ كلتشر

أخبار العلم

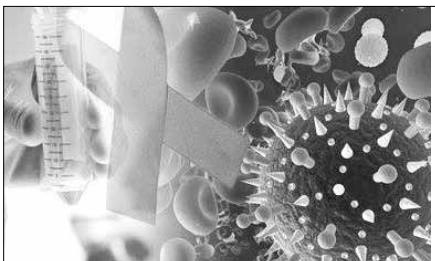
الإجهاد سبب رئيسي للإصابة بالأمراض



نشر المركز الروسي لدراسة الرأي العام نتائج استطلاع حول أسباب الإصابة بالأمراض. ويعتبر 30% من مجموع 1600 شخص تم استطلاع آرائهم أن الإجهاد والقلق هما سببان رئيسيان للأمراض. فيما يعتبر 26% منهم أن سبب إصابتهم بأمراض هو البيئة السيئة. أما 24% فيرون أن التقدم في السن يسبب الإصابة بالأمراض، بينما يحمل 21% العوامل الوراثية المسؤولية في ذلك. وهناك أسباب أخرى جرى التطرق إليها أيضاً من بينها المناخ (13%) وظروف العمل (14%) وعدم وجود فرص للاستجمام والعلاج على مدى سنوات والطعام السيئ (11%)، والتدخين وعدم ممارسة الرياضة (11%). ويرى 37% من الأشخاص الذين تم استطلاع آرائهم أنهم يتحملون المسؤولية عن حالتهم الصحية. يذكر أن استطلاع الرأي السابق في هذا الموضوع أجري في عام 2008 حين اعتبر 21% من الأشخاص الذين شاركوا فيه أن الخدمات الطبية السيئة هي سبب أمراضهم، مقابل 27% في الاستطلاع الحالي.

■ ■ ■

البرازيليون يحاولون إنقاذ البشرية من الأيدز



وضع العلماء البرازيليون العاملون في مؤسسة الأبحاث في مدينة سان باولو دواء للإنقاذ من الأيدز (مرض فقدان المناعة). قام بهذا العمل فريق يتألف من ثلاثة أساتذة جامعيين يجتهدون في هذا المجال منذ عام 2001. في عام 1982 اكتشف العلماء الأمريكيون أن سبب مرض الأيدز هو فيروس يصيب خلايا منظومة المناعة للإنسان، حيث تفقد قدرتها على حماية الكائن البشري من الأمراض. عند الإصابة يستولي فيروس الأيدز على الخلية ويتلفها. وتحاول البشرية خلال ثلاثة عقود كبح جماح هذا الكائن الحي، البدائي والخبث في الوقت نفسه، وهو فيروس فقدان المناعة. ويخطط العلماء البرازيليون هذا العام اختبار مفعول اللقاح الذي جربوه على القرد. وعلى حد قولهم فإن اللقاح لا يستطيع، بوضعه الحالي، أن يخلص الكائن الحي من الفيروس إلى الأبد، لكنه قادر على منع نقل الفيروس من إنسان إلى آخر وكذلك تفادي وقوع المرحلة الختامية للمرض، عندما تتكاثر الفيروسات التي تصيب منظومة المناعة للإنسان أكثر فأكثر. وعندما يصبح الإنسان في مثل هذا الوضع فإنه يكون غير محصن أمام تلك الفيروسات والبكتيريا التي لم قدرة على التسبب بالأمراض سابقاً. ويتطور مرض فقدان المناعة عندما تعجز منظومة المناعة عن تنفيذ المهام المسندة إليها مما يضاعف تأثير الحالات المعدية السابقة. وفي حال الحصول على نتائج إيجابية عند تلقيح القرد باللقاح الجديد فإن العلماء سينتقلون إلى مرحلة اختباره على البشر.

■ وكالات

الأمراض المرافقة للحرب في سورية

يسبب كارثة صحية وبيئية في أن واحد لا تحمد عقباهما على المدى القصير والطويل، ولا يمكن إيقاف هذه الظاهرة دون تحسين الوضع الأمني في المنطقة وعودة حقول النفط إلى الاستثمار الطبيعي وتصفيته في المصافي عالية التقنية.

وتحدث الأهالي عن الخراف التي أصبحت بلون أسود والمياه السوداء بسبب التلوث النفطي، وأشار أحد الخبراء إلى أن النفط الخام غير المعالج يحوي نسباً عالية من المواد المشعة والخطرة على الصحة البشرية بسبب المياه المالحة المرافقة لعمليات الحفر والاستخراج والتي تعتبر خطرة جداً ولا يمكن التخلص منها إلا من خلال إجراءات معقدة جداً أثناء عمليات الاستخراج.

■ ■

الشمانيا

كما ينتشر طفيلي الليشمانيا، وهو من مسببات أمراض المناطق الحارة، في سورية وتوجد الآن 14 ألف حالة إصابة في محافظة الحسكة في شمال شرق البلاد وفقاً لمنظمة الصحة العالمية. وهو عدد كبير للغاية وينتشر مع تحركات الأشخاص. وجلبه النازحون محلياً من حلب إلى طرطوس.

سرطانات

وقد أشار مراقبون محليون من منطقة دير الزور إلى المشاكل الصحية الخطيرة التي تسببها تصفية النفط المسروق من الحقول بطريقة غير شرعية، من حيث ارتفاع نسب السرطانات في المنطقة بنسب مخيفة، وتدهور الخدمات الصحية الممكنة، مما

سلمى السعيد

وقالت ممثلة المنظمة: «لا يوجد ما يكفي من الوقود أو الكهرباء لتشغيل المضخات ولذلك يشرب الناس المياه من نهر الفرات الذي أصبح ملوثاً ربما بمياه الصرف الصحي». وحمل التيفوئيد عدوى تصيب الأمعاء ومجرى الدم. ويصاب الناس بالمرض بعد تناول أطعمة أو مشروبات خاصة بشخص مصاب أو شرب مياه ملوثة.

التهاب الكبد

وينتشر مرض الالتهاب الكبدي الوبائي (B) ويمكن أن يصبح وبائياً في المناطق المزدحمة التي تؤوي النازحين. حيث يشترك عدد يتراوح بين 50 و70 شخصاً في المراحيض في العديد من أماكن الإيواء.

ورد في تقارير منظمة الصحة العالمية أن مرض التيفوئيد تفشى في المنطقة الشرقية؛ بسبب تناول مياه شرب ملوثة من نهر الفرات، حيث أن ما يقدر بنحو 2500 شخص في محافظة دير الزور، أصيبوا بالمرض المعدى الذي يسبب الإسهال ويمكن أن يصبح قاتلاً.

رفقاً بكوكبنا

أخطر عشر مشاكل تواجه البشرية في القرن الواحد والعشرين!



المتقفون

بين الأزمة والحلّ

■ نسيب عبد الله

يُسال المتقفون السوريون، منذ اندلاع الأزمة، عن مواقفهم وماذا فعلوا ضدّ «المؤامرة» أو ماذا فعلوا من أجل «الثورة»؟ لكن قلّما يسألون ماذا فعلتم من أجل حلّ أزمة وطنكم وشعبكم. هل يلد هذا الزمن جيلاً جديداً من مثقفين سوريين ثوريين لا يرتزقون من إرضاء طرفي الأزمة المتشددتين؟ لا شك أنّ هناك سؤالاً يلح على كلّ مثقف وكفاءة علمية، أستاذ جامعي، طبيب، مهندس، محامي.. إلخ، ولا سيما أولئك الذين يملكون القدرة المادية والفرص للسفر أو الهجرة خارج البلاد، وهو هل ترك البلاد في أزمته والبحث عن الخلاص الفردي يعتبر ضرورة وحق طبيعي ليعيشوا حياتهم، أم هو خيانة؟! وتختلف الإجابات، فالبعض منطلقاً من أنانيته لا يهيمه سوى البحث عن مصلحته الشخصية، دون أن يعذبه ضميره، في حين يتذبذب آخرون ويصيبهم الرعب حتى من مجرد التفكير في هذا السؤال. بينما حسم فريق

ثالث أمره وقرر الصمود ومواصلة النضال مع شعبه ومساعدتهم ومشاركتهم في السراء والضراء. صعوبات موضوعية لا شك أن البلاد تمر بمرحلة عصبية للغاية من أزمته التي اندلعت منذ أكثر من سنتين، فعدا عن الأزمة الأمنية والموت بالنار والحصار والتجويع، تتفاقم الأزمة أكثر بسبب الحرب الاقتصادية التي يصعدها العدو الإمبريالي الصهيوني وعملائه من الفاسدين الكبار في بعض «النظام» وبعض «المعارضة» وفي المجتمع المهتك. لكن هل تقتصر المشكلة على «ضمير» المثقف، أو ليس الضمير بحد ذاته والسلوك الاجتماعي انعكاساً لنمط كامل من التربية والثقافة وعناصر الحياة المادية ومدى تطور علاقات الإنتاج؟ ماذا نتوقع أن ينتج نمط العلاقات الرأسمالية التابعة والمتخلفة وبنية الدولة الريعية ضعيفة التنمية والنمو، والذي تعزز في سورية بعد تبني السلطات السورية للنموذج الذي قدّمه العدو الإمبريالي في الاقتصاد، الليبرالية



استغلالهم ظروف الأزمة لزيادة نهبهم وأرباحهم بالتواطؤ المباشر أو غير المباشر مع الخارج الإمبريالي-الصهيوني، وإما أن يستمر نزيف الملايين من الشعب السوري وكادحيه. إنّ التوازن الدولي الحالي حتى وإن لم يسمح بتحقيق ذلك على المدى القريب، إلا أنّه سيؤمّن انتهاء الحرب بالمعنى العسكري للكلمة والانتقال إلى مرحلة سياسية، وحرب جديدة، ستكون وطنية حقاً إذا أعيد الاصطفاف السياسي والشعبي على أساس طبقي، وعندها سيكون النصر للشعب وكادحيه بلا شك.

العامل المعدم، والجندي المقاتل، على الصمود؟ فما بالك بالمثقف البرجوازي الصغير الذي يملك، مثل الرأسمالي والفاقد الكبير أيضاً خيارات وقدرات أكثر على الهروب من الواقع؟ لن تنتهي الحرب لن تنتهي الحرب بمفاعيلها السلبية المدمرة للبلاد والمشردة للشعب، إلا باتخاذ إجراءات حرب على المستوى الاقتصادي، فالحالة وصلت إلى عتق الزجاجة، فإما أن يفنى العشرات من الفاسدين الكبار الذين يستحقون اليوم توصيفهم بـ «مجرمي حرب»، إذ لا يختلفون أبداً عن أي إرهابي مسلح، بسبب

الجديدة، التي سببت الإفقار والبطالة والتوتر الاجتماعي ومن ثم السياسي والأمني؟ هل يتوقع التربويون والإعلاميون أنّ الأغاني الوطنية و«التربية القومية» والشعارات المعزولة عن التطبيق تستطيع أن تغذي المواطن وتدفعه وتؤمن معيشتهم وإحساسه بالعدل والمساواة؟ ما هو انعكاس انعدام العدالة الاجتماعية، وانعدام المساواة حتى في الاحرمان، حيث المليارات تسرق من حفنة من الفاسدين، مقابل الملايين بين نازح وجائع وعاطل عن العمل، ما هو انعكاسه على قدرة المواطن

هل يتوقع
التربويون
والإعلاميون
أنّ الأغاني
الوطنية و«التربية
القومية»
والشعارات
المعزولة
عن التطبيق
تستطيع أن
تغذي المواطن
وتدفعه وتؤمن
معيشته
وإحساسه بالعدل
والمساواة

أصالة «أصيلة» أكثر من المستمعين/ات



وهنا أخص قوى الدين السياسي: إذا كنتم ضد الاعتراف بالكيان وضد التطبيع، فهل صمتكم مكافأة لها لأنها ضد سوريا؟ تماماً كما فعلت حكومة غزة حينما استقبلت «بيرنباوم» رغم تأييده لمذبحة غزة 2008-2009؟ هل يمكن للكيبية السياسية أن تطعن وطناً؟ بقي أن نلاحظ بأن سلطتي «رام الله» وغزة» تتصالحان فيما يخص التطبيع! هزلت والله.

■ نشرة كنعان

أعضاء بلدية «رام الله» السابقة، سئل هذا الجالب: لماذا تفعلون هذا؟ فقال: «إنّ أولادنا بحاجة للترفيه!» وهو بالطبع ممن لم يكن له في الشأن الوطني تحديق لحظة! ف«أصالة» التي تقف مع الإرهابيين في سورية، تعرف تماماً علاقات قيادات هؤلاء مع الكيان الصهيوني والولايات المتحدة وأنظمة النفط، ولذا، فهي أصيلة في ارتباطاتها هذه. والسؤال الآن هو إلى لجان مناهضة التطبيع: أين صوتكم؟

رافقتكم المنية

■ عبير عبد الله

«راحت السكرة وأجت الفكرة».. ولا بد أن نجتاز طريق الموت، والموت هنا أصبح سيد الزمان والمكان، أصبح لديه شارع يسكنه، وطعام يأكله ونسوة يتزوج منهن، أصبح لديه وطن، وما أخطر أن يصبح للموت وطن!!

نحبس الأنفاس ونبدأ باجترار ما بقي من ذاكرتنا المفقودة، ويخطر على بالنا قلة من الناس كانوا أحببتنا... ولماذا هذا الكلام؟ فالموت هناك نصب حاجزاً لكل الحواجز «وما حدا احسن من حدا»... لم يطلب هوية من أحد، فكاننا من كنت، وأياً كان انتماءك لن تغلج بالنجاة، ربما نجرب الكثير من السرعة، والكثير من ضبط الأعصاب لننجو!!.. وفي تلك اللحظة بالذات نحبس الأنفاس، ونحاول تذكر بعض الآيات من كتاب، قد مررت سنوات لم نقرأ فيه سطرأ واحداً!!

يمضي الوقت، ويمر الأمر بسلا، ونجتاز الطريق الواصل بين الحياة والحياة، مروراً بالموت، ولكن مأساتنا لا تنتهي هنا، لا تنتهي اليوم بانتهاء هذا الكابوس، وغداً وفي المكان نفسه، ستمر اللحظات نفسها، التي قد نعيشها ثانية ونكرر ما جربناه اليوم وقد تكون نهايتها، وقد لا يسمح لنا بالمرور.. وقد وقد... على كل حال العنوان لا يضيع، لمن يجب زيارة الموت أستراد حرسنا من البانوراما حتى جسر حرسنا... رافقتكم المنية..

■ عادل سمارة

ولكن قلما، وربما لم يحصل، أن وجّه النقد إلى من يحضرون هذه حفلات أو لقاءات المستجلبين أو الجلب! وهذا يفتح على مسألة هامة وخطيفة كبرى، وهي تقديس الجمهور في مطلق الأحيان. الجمهور مصطلح فضفاض شبيهه بالإيديولوجيا، يكتسب معناه في كثير من الأحيان من مقاصد الاستعمال ومواقع من يستعملونه. لذلك فإن تقديس الجمهور في مطلق موقف هو سلوك خبيث وخادع للجمهور في ثوب تقديره. في غياب الوعي الطبقي والسياسي كثيراً ما يكون الجمهور قطيعاً، ولا سيما في المواقف المتعلقة بالوطن، لأن الوطن ليس مجرد مصطلح لغوي، ولا حتى معنى، بل هو وجود أو أساس الوجود الاجتماعي الشعبي؟

لذا، فالجمهور الذي يلتقي ويستمتع للمطبعين هو جمهور قطيعي ولا وطني، شاء أم لا، وعى أم لا، فهذا أمر آخر. وهذا ينطبق تماماً على من يحضر أو ينتظر حضور حفلات السورية «أصالة» التي ترتكب خيانتين معاً، خيانة الشعب السوري، وخيانة الشعب الفلسطيني، مما يجعل جمهورها خائناً في المستويين كذلك. وخطورة المطبعين أبعد من هذا، فهم بما هم جيل وسط، يقومون بإيلاج استدخال الهزيمة في الجيل الصغير. مثلاً، حينما سئل أحد الذين استجلبوا الموسيقار الصهيوني «دانييل برنباوم» إلى المركز الثقافي بـ «رام الله» وبترحيب من معظم

يثير استجلاب
مطبعين عرباً إلى
الأرض المحتلة نقداً
ومتواصلاً
ومتزايداً، رغم كل ما
يحظى به التطبيع
من حماية أنظمة
وحكومات وتمويل
الأجهزة والقطاع
الخاص والأنظمة له،
ويتم توجيهِ النقد
إلى المستجلبين/
ات أو إلى سلطة
الحكم الذاتي التي
تبدل في هذا المجال
أعلى جهد ممكن
سراً وعلانية، وضد
الداعين المباشرين
للمستجلبين. وفي أغلب
الأحيان لا يتم ذكر
الأسماء ضمن ثقافة
البرجوازية الصغيرة
المتأدية إلى أن تفوح
رائحة لا تصدها طيوب
الأرض؟

دراما الأزمة.. دراما الواقع؟!!



بها ذات المقص لدوافع مضادة. تخطت الدراما السورية لهذا العام توقعات خصومها وأصدقائها، وكان لها نصيب من متابعة جماهيرية رغم كل ما عصفت ويعصف بالبلاد، علل البعض تدني المستوى الفني بحالة الحرب التي تعيشها البلاد معتبرين أن إنجاز أي عمل مهما قلّ مستواه هو عمل عظيم بحد ذاته، وقد يكون هذا صحيحاً إلى حد ما، لكن ذلك لا يعفيها من التعامل الجدي مع الواقع السوري دون تزلف أو استعراض، فمقاربتها للمواطن السوري العادي مهما كان انتماؤه، ومعالجة الهموم اليومية الظاهرة على هامش النزاع في سورية، والتركيز على المستفيد الحقيقي من حالة الانقسام تلك في مشاهدتها الدرامية بصدق وأمانة كفيل بتحقيق شعبية ومتابعة من الجميع مهما عظمت خلافاتهم.

أمنية واجتماعية - اقتصادية، بقيت لفترة طويلة عصية على الخدش، لكنها أيضاً لم تفعل سوى الخدش، كما يقول البعض، فالمؤسسة الإعلامية مازالت تخضع لتمويل ورقابة حكومية، لا تملك أي مخزون ثقافي يفتح مجالاً للحوار وإبداء الآراء. وقد رأى معظم القائمين على العملية الإنتاجية والمستفيدين منها، الفرصة سانحة الآن للحصول على الضجة اللازمة لتسويق مثل تلك الأعمال، عن طريق تصوير وجهات النظر المتصارعة بشكل مجرد، وبعيد عن أي نقاش للحل، يقرب وجهات النظر بين الأصدقاء، والاعتماد على انقسام الشارع حولها، كما انقسم حول غيرها من الأمور، فتم بيع تلك الأعمال لفتوات عربية عملت بها مقصها الخاص لتسويق وجهة نظر متطرفة ومتشددة، ولفتوات محلية عملت



الازمة السورية انعست في الدراما، ورفعت السقف المعتاد إلى مستويات لم نعهدها، وأباح الكلام في محظورات أمنية واجتماعية اقتصادية

الماضية، حصة واسعة من ساعات العرض الرمضاني، كسلاسل الأعمال الدرامية «الشامية» ومثيلاتها من أعمال «شامية» الظاهر.. «عثمانية» الباطن، والتي أسهمت في تشويه صورة مراحل تاريخية مهمة في عمر دمشق العريق، وحصرت نتاجها الفكري والثقافي برواسب الفكر المتخلف المغلق اجتماعياً وأساطير البطولات الفارغة ل«عكيد الحارة» تحت رعاية وبركة «الباب العالي»، متجاهلة المراحل التنويرية الرائدة لنخبة من مفكري الشام في تلك الفترة، أدباً وشعراً وعلماً وسياسة، لا يزال يذكرها كثيرون من شباب تلك الأيام ومعمرها، ويبرز تحت الإطوار نفسه، مجموعة أعمال سطحية بلا طعم ولا لون ولا رائحة، اعتمدت فقط على الثياب الأنيقة والسيارات الفارهة لشبان وشابات جميلات، لا يملكون الحد الأدنى من الموهبة ودون أي مادة درامية حقيقية تستحق المتابعة، أو حتى التعليق. أما هذه السنة، فالجديد واضح بلا شك، إذ انعكست الأزمة السورية على الحركة الدرامية باعتبارها المنتوج الثقافي الأكثر شعبية، وشهدنا أعمالاً مثل: «منبر الموتى - سنعود بعد قليل - حدث في دمشق» وغيرها، رفعت السقف المعتاد إلى مستويات لم نعهدها، وأباح الكلام في محظورات

■ يسار صالح

والسؤال هنا: «هل استطاعت الدراما السورية تمثيل الواقع بصدق وأمانة هذه المرة؟». حققت الدراما السورية بخصوصيتها الاجتماعية ومحاولتها الاقتراب من الهم اليومي، نقلة نوعية في السنوات الأخيرة، لم تكن لتحققها بغير ذلك التوجه، وقامت أعمال سابقة في العقد الأخير من عمر الدراما السورية بتسليط الضوء على الجوانب المنسية في حياة شريحة واسعة من السوريين المهملين في بحور العشوائيات، والضائعين في رياح الإهمال والفساد، كسلسلة «الانتظار» عام 2006 الذي نزل إلى قاع المدينة وصور حياة سكان العشوائيات الفقراء وأسلوب حياتهم وتفكيرهم، وبعض همومهم ومشاكلهم، عبر حبكة درامية متقنة، وطاقم ممثلين يمكن القول عنه إنه كان نخبة النخبة، ويمكن القول بأن هواجس ذلك النوع من الطرح الدرامي تنبأت بكل أمانة بحالات الهيجان الشعبي اللاحق والمرافق لأيام الحراك السوري الأولى ضد سياسات الإهمال والتقصير. تجدر الإشارة هنا إلى أعمال أخرى، ادعت التمثيل الأمين لواقع وماضي الثقافة الشعبية السورية، واحتلت أيضاً، في السنوات

صيف رمضان كان حاراً بالفعل، فقد حملت طقوسه الدرامية هذه السنة الشيء الكثير، وتناقل المتابعون مصطلح «دراما الأزمة» لوصف بعض الأعمال التي حاولت التقرب من واقع الجمهور السوري المنهك، اقتربت من البعض لكنها نالت نصيبها من غضب البعض الآخر، لكن الأغلبية تكاد تجزم بأنها حصدت شيئاً من المصداقية والواقعية بتصويرها ولأول مرة واقع الانقسام السوري في مشاهدتها لتبدأ إثارة الزواجر الإعلامية بعد الانتهاء من عرضها.

حجارة منزل..

■ بشار الدهان

تقودني قدمي إلى أحد الأحياء الدمشقية الرائعة، فأسير في شوارعها النظيفة ومن الواضح أن شكلي وباسي لا يلبق بالمكان وسكانه، خاصة بعد أن هجرت، إذ أقيم عند أحد زملائي في العمل منذ أكثر من سبعة أشهر، وصدفي ودود مخلص يستقبلني مع عائلتي المؤلفة من زوجتي وأولادي الاثنين. أدخل إلى إحدى الحدائق الأنيقة، وارتمي بتعب على مقعد خاو متأملاً المكان حولي.. يا إلهي.. ما أجمله! أسمع أصوات العصافير بعد أن نسيته، وأسمع ضحكات الأطفال وهم يلعبون بسلام في المروج الخضراء. أه... إني أفتقد كل شيء الآن، أفتقد منزلي وضحكات أولادي، فقد خطفت إحدى العصابات، ابني الأكبر البالغ من العمر تسعة عشر عاماً، منذ خمسة أشهر، وبقي أربعين يوماً في قبضتهم ولم يكن أحد يعرف مكانه، وقد طالبني الخاطفون بقدية قدرها خمسة

ملايين ليرة، لا أملك منها شيئاً. وبعد مفاوضات عديدة، وصل المبلغ إلى أربع مئة ألف ليرة استدنت معظمها، كما ساعدني صديقي ببقية المبلغ، وبالفعل أخلوا سبيلي. خرج ولدي وكأنه شخص آخر.. يصرخ ليلاً أثناء نومه، لا يملك رغبة بمغادرة المنزل أو رؤية أصدقائه. وقد ساعده أخوه الأصغر ليتجاوز محنته.. واستمر بذلك إلى أن تم توقيفه من إحدى الجهات الأمنية، رغم أنه لم يتجاوز ستة عشر عاماً بعد. عانينا مدة ثلاثة أشهر، دون أن نتمكن من معرفة الجهة الأمنية التي أوقفته. يا الله.. يا الله! أشعر بأني لا أنتهي لهذا المكان، أفتقد رائحة هذه الأزهار وصوت نوافير المياه. بعد مضي الأشهر الثلاثة، خرج ولدي، وقد خسر ثلث وزنه، يعاني من جروح بليغة وأثار حروق أعقاب السجائر تملأ رقبته ويديه.. وماذا كانت تهمة؟! قالوا.. إنه شارك في بداية الأزمة، مع رفاهه بإحدى المظاهرات، يا للمهزلة،



والحمد لله أن أولادي لم يأتوا معي، فوالله إن عيني تشتهي كل ما تراه ولا أستطيع إغماضها. على أية حال سأشتري البرغل وأعود سريعاً. ها هو ولدي الصغير يستقبلني بنظرة ولا يقوى على النهوض، اقترب منه، وأقبل رأسه، أسأله كيف كان يومك يا ولدي؟ فينظر إليّ بتعب قائلاً: لا أعلم. ثم اتجه إلى حيث تجلس زوجتي فتستقبلني بعينين دامعتين، وتعانقني باكية، لا أستطيع تحمل هذا الموقف، فتسيل دموعي ولكي أسارع لمسحها فلا أريد لأحد أن يراها. أذهب إلى الغرفة التي ننام فيها جميعاً، وأمد يدي إلى جيبتي، أخرج منها أربعة أحجار، وأضعها في إحدى الزوايا، فهي ما تبقى من منزلنا، أحملها معي أينما أذهب وقد خصصت واحدة لكل فرد من عائلتي، سأعطيها لهم في الوقت المناسب. فلا بد أن نعود يوماً لبناء منزلنا المتواضع.

أريد الدخول خاوي اليدين. ولا أملك في جيبتي سوى سبعمائة ليرة فنحن في منتصف الشهر، مع ذلك يجب أن أجد شيئاً. لعلي أستطيع بما أملك من مال شراء بعض البرغل، وسأطلب من صديقي شراء العدس. وهكذا نستطيع أن نأكل البرغل يوماً وحساء العدس في اليوم الآخر. أما إذا أردنا مكافأة أنفسنا، فيمكننا أن نأكل مجردة. ها أنا أقرب من إحدى الأسواق الشعبية

ففي بداية الأزمة كان عمر ابني هذا ثلاثة عشر عاماً، أي أنه كان قاصراً بكل ما للكلمة من معنى. أفهكذا يحاسب القاصر؟! أه يا سكان هذا المكان، من أين تأتون بهذه الضحكات، وكيف تستطيعون أن تضحوا وتؤرجحوا أولادكم. بينما لا أستطيع حتى أن أتذكر أيام الفرح. يجب أن أعود الآن إلى منزل صديقي، لكني لا

للانتساب للجبهة الشعبية للتغيير والتحرير بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف	دمشق وريفها	علاء عرفات	0944636640	طرطوس	رؤيف بدور	0933586928	الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
درعا	خالد الشرع	0932848985	حمص	محمد زهري زهرة	0933145891	حمات	أنور أبوحماسة	0933763888	حلب	جمال عبدو	0933796639
السويداء	مهند دليقان	0991586731	اللاذقية	صلاح طراف	0988386581	دير الزور	زهير المشعان	0932801133	الرقدة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 08/16/2013» «فاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 18/12/2003

فاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 3/12/2011

بالزاوية!

طوني حصني
tony@kassioun.org



يا مختار المخاتير!

أين هي اليوم تصورات الناس عن رموز وشخصيات السلطة المحلية؟ وماذا بقي من الذاكرة عن صورة المسؤول الذي قد يكون قائداً حزبية، أو محافظاً، أو رئيساً لمجلس محلي، أو مديراً لمنشأة اقتصادية أو مدرسة، أو حتى رئيساً لجمعية فلاحية؟

قبل سنوات طويلة، حين كان جهاز الدولة لا يزال في صحته، واضطلع بدور هام وقوي، لعبت مثل هذه الشخصيات دوراً هاماً في استكمال ترسيخ السلطة لهيمنتها الاجتماعية والسياسية، وإذا كان مفهوم المادة الثامنة في الدستور السابق، قد فعله تاريخياً، ضمن خصوصية بيئات سورية المختلفة، فإرضاً لفترة طويلة لونا سياسياً واحداً، ومحتماً خلال تلك الفترة ببعض المكاسب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، إلا أن النتيجة كانت في المحصلة تغييب مفهوم الزعيم الشعبي كممثل اجتماعي حقيقي، يتمتع بمجموعة خصائص تبرز وظيفته الاجتماعية، بدءاً من الانشغال بالشأن العام إلى الاعتراف الشعبي بزواجهته وجرأته، إضافة إلى كفاءته في الدفاع عن مصالح بيئته.

وقد جرى ضرب مفهوم الديمقراطية الشعبية، مقابل فرض رموز أخرى وفق معايير مختلفة تغطت معظمها في مفهوم المادة الثامنة، وكان جزء من هذه العملية يجري في سياق تطور طبيعي، إذ خيل للبعض أن التحكم بفرض التمثيل الشعبي، سيخدم ويقوي الحزب القائد، مما سيؤدي لتقوية جهاز الدولة المتصاهي معه ويعزز مركزه المفرط، وبقدر ما خيل أن ذلك الفعل المتعسف قد حقق أهدافه، بقدر ما تبين اليوم أنه أحد عوامل انقراض عقد جهاز الدولة في ظروف الأزمات الوطنية، الأمر الذي تؤكد التجربة الحالية.

ويبرز، في السياق نفسه، دور مرحلة الليبرالية الجديدة في تسريع عزلة وانفصال هذه القيادات عن المجتمع قبيل انفجار الأزمة بشكلها الحالي وأثناءها. الاستنتاج الأهم الذي يمكن وضعه اليوم هو: إن بناء جهاز دولة قوي ومركزي يحتاج إلى أوسع شكل ديمقراطي ممكن من التمثيل الشعبي، الذي يؤمن تمثيلاً وطنياً واجتماعياً حقيقياً على الأرض. يقول الرحابنة بلسان «القبضيات» في إحدى أغنياتهم: «نحن يا شباب بيوم الانتخاب منطلع نواب، ومنتزل نواب!».



توجهه القومي المدافع عن قضايا بلده العادلة ونشاطه الحزبي البعثي في أيام تأسيسه الأولى، واستحق في النهاية إجماع أقرانه على تقدير دعواته الرائدة في الإخلاص لقيم كثيرة تكاد تضيع في حياتنا الأدبية الراهنة. يريد لغة تستجيب للناس، لآلامهم وأفراسهم، لملايين الهموم الصغيرة والحاجات اليومية. يريد كلاماً بسيطاً جميلاً مشهوداً بأوتار جديدة تعزف أنغاماً بلا هلهله ولا نشاز. يريد أطفالاً أصدقاء أقوياء لا يشكون فقر الدم، مؤمنين بقوة اللغة العربية التي تحمي تراث أمة منكوبة ممزقة و تقيها من الزوال..



عن أقرب الناس للطفل في سهولة وبساطة. فجاءت الألفاظ دقيقة، قوية الإيحاء، مشحونة بالأحاسيس والعواطف، فيها اللفظة الرشيقة الموحية، الخفيفة الظل، البعيدة الهدف، التي تلقي أنواراً والواناً، وتترك أثراً عميقاً في النفس، ومن منا قادر على نسيان الموسيقى الساحرة لأنشودة «ماما ماما» مهما بلغ به العمر؟ عمل كموجه أول للغة العربية في وزارة التربية السورية لعدة سنوات، ويجزم الكثيرون بعده عن السلطة، ولا يخفون تبرمه من بعض ممارساتها في العقود الأخيرة، ويذكرون بإخلاص

لكن الملمح الأبرز في مسيرة العيسى أنه كرس حياته الأدبية للكتابة للأطفال، حتى أنه حين كتب سيرته الذاتية «أنا وأهل بيتي عن وطنه الكبير»، كتبها موجهة للأطفال. قال: «ماذا يعني الأطفال؟.. يعني المستقبل. والكتابة للأطفال كانت بالنسبة لي الهروب إلى المستقبل، نوعاً من التشبث بالمستقبل، التشبث بالحلم نفسه الذي حملته». بدأ يكتب القصص القصيرة والأناشيد المدرسية الاجتماعية والتربوية والتعليمية التثقيفية في إيقاع غنائي ساحر. يعرف كيف ينقل هذه الأفكار والأحاسيس النبيلة

سليمان العيسى.. الشاعر و المعلم

■ جيهان الأحمد

«لا إنسانية بلا شعر. ومهمة الكلمة أن تتحول إلى طاقة، إلى فعل. إن الكلمة ليست مجرد شكل لفظي يتألف من حروف وإقاعات صوتية، إنها جزء لا يتجزأ من وجودنا، من حقيقتنا، من سلوكنا اليومي. وإذا لم تحمل الكلمة رصيماً من هذه الحقيقة تظل شيئاً يدور في الفراغ ولا يترك أي أثر. إن الكلمة هي الإنسان.»

ليس من الغرابة أن تنتمي تلك الكلمات لـ «سليمان العيسى»، إنها قليل من خلاصة تسعة عقود ونيف من حب الشعر وشغف الكلمات، ضربت جنورها في أرواح متابعيه من كل الأعمار فكان بحق المرشد الأمين لعوالم جديدة شعرية ونثرية والمدافع الصادق عن قيم التراث الشعبي الحقيقي المتمرد على لغة القصور وأحاديث السلطين. ولد الراحل في لواء الإسكندرون، درس في بغداد، وعاش في حلب ودمشق وصنعاء، فغرف من تنوع الثقافات الكبير، وأفاد في أكثر من مناسبة بأنه كان مشهوداً إلى التراث في الفترة الأولى من نتاجه. وكانت ظلال القرآن، والمعلقات، وديوان المتنبي، تحيط به في كل قصيدة يكتبها. ولكنه ما لبث أن انفتح على عوالم جديدة وتعرف بشغف على الآداب الأجنبية وشعراء الغرب.



أنا ضد «حقوق الإنسان»!

ربما يتذكر الكثيرون ذلك الزمن الذي كنا نتبادل فيه بطاقات اليونيسيف البريدية الملونة التي تصور أطفالاً من مختلف الأعراق والجنسيات بأزياء شعبية وتراثية مزركشة، يمسك الواحد منهم بيد الآخر مبتسمين، فيما يشكلون حلقةً كونيّة سعيدة!

■ نور أبو فرّاج

لم يكن ممكناً استذكار كلمات: طفولة، حقوق طفل، دون أن يرتسم في الذهن اسم اليونيسيف، كما لم يكن ممكناً كذلك الحديث عن «حقوق الإنسان» دون أن تطلّ «الأمم المتحدة» برأسها كالحامي الوحيد لحقوق هذا الكائن المسمى «إنسان» على متن الكوكب. بالطبع لم تنس الأمم المتحدة في وثائقها ومواقفها الرسمية التفريق بين إنسان الشرق الأوسط وإفريقيا كما تصنفه وغيره من جماعات «الناس» الأخرى.

وحيثما كان يتم الحديث عن ضرورة حماية البيئة والرفق بالحيوان كانت تقفز إلى الذاكرة صور الناشطات «اللباكيات» اللواتي ينشغلن في دفع الدلافين إلى الماء مجدداً كما لو أنها القضية الجوهرية الوحيدة، في الوقت الذي يتم فيه تجاهل

السبب الذي دفع بتلك الكائنات الضخمة المسكينة للخروج هرباً من المحيطات! وحمل الحديث عن الصحة صورة أولئك النباتيين المتطرفين الذين يهونون لقتال «كلّة اللحوم» المجرمين! كان وما يزال الحديث عن حقوق المرأة يستحضر لأذهان العديدين، صورتين شديدي التناقض: إما وجوه لنساء ضعيفات ذليلات معذّبات، تستخدم صورهن من المنظمات الناطقة بأسمانهن لشحن حقوقهن، أو على النقيض من ذلك صور نساء غاضبات يندفعن ويحتجن عاريات الصدور مخيفات بذلك الرجال والنساء على حد سواء! شكّلت أسماء تلك المنظمات وطبيعة نشاطها لسنوات طويلة منعكساً شرطياً خاصاً في الوعي الاجتماعي الشعبي، بحيث يكفي أن يذكر اسمها حتى يتبادر إلى ذهن كل الأفعال والنشاطات التي تشكل نقيضاً لها!

كانت القضية الفلسطينية إحدى المفاصد الحساسة على الصعيد العربي التي تفصل الهوية الكبيرة بين مسميات منظمات حقوق الإنسان وحقيقة حالها

انشغل «مساكين الشرق الأوسط وإفريقيا» بالنجاة بأنفسهم بعيداً عن منظمات حقوق الإنسان، فيما عملت آلاف النساء بصمت في بقاع مختلفة من الكرة الأرضية لكسب حقوقهن كبشر أولاً، ونساء ثانياً، بعيداً عن صخب المنظمات النسائية. فرغ اسم تلك المنظمات من معناه، تماماً كما حدث مع مصطلحات كالديمقراطية والعمالية.

كانت القضية الفلسطينية إحدى المفاصد الحساسة على الصعيد العربي على أقل تقدير، في فهم الهوية الكبيرة التي تفصل بين مسميات منظمات حقوق الإنسان وحقيقة حالها، في الوقت التي تضع فيه الأمم المتحدة قائمة بالقضايا الموضوعية في موقعها الرسمي، على سبيل المثال وتتضمن حملات لإيقاف العنف ضد المرأة والطفل، ومنع الاتجار بالبشر، وتعمل للكفاح ضد العنف الجنسي في النزاعات. تتحدث دون وجل عن برامج التوعية المتعلقة بمحرقة اليهود،

موضوع حساس ما زال مستجداً على قائمة أعمالها! كيف يمكن فهم الآلية التي تعمل الأمم المتحدة وفقاً لها مع تجاهل كون مجلس الأمن أحد أجهزتها الرئيسية الستة! يحتاج الذهن البشري اليوم لعمليات معقدة من «فك وإعادة ترميز» الدلالات التي أصبحت مرتبطة بعمل تلك المنظمات، كي يبرهن أنه حين يعترض على منظمات «حقوق الإنسان» ليس لأنه لا يرى أن هناك حقوقاً يستوجب الدفاع عنها، وحينما ينتقد «المنظمات النسوية» لا يعني بأنه لا يعترف بحدوث انتهاكات صارخة لحقوق النساء وكذلك الأمر فيما يتعلق بالبيئة والصحة..!! بل لأنه أدرك بعد تاريخ طويل مثقل بانتهاكات حقوق الإنسان كانت تلك المنظمات أهم أدواتها بأن الوقت قد حان لبناء ملامح نظام عالمي جديد تحمل فيه المنظمات والأسماء والكلمات معناها حقاً.